التوجيهات النحويّة
عند الشيخ الكرمانيّ (ت١٢٨٨هـ)
في كتابه "التذكرة في النحو" دراسة تحليليّة نقديّة

إعداد

د / هنية فتحي أحمد محمد المروي

المدرس بقسم اللغويّات في الكليّة

والأستاذ المساعد بقسم اللغة العربيّة

جامعة القصيم

١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م

التوجيهات النحويّة عند الشيخ الكرمانيّ (ت١٢٨٨هـ) في كتابه "التذكرة في النحو " دراسة تحليليّة نقديّة

هنية فتحي أحمد محمد المروي

قسم اللغويّات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات الزقازيق جامعة الأزهر – مصر.

قسم اللغة العربيّة – جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية.

الملخص :

يدور هذا البحث عن دراســـة التوجيهات التي يراها الكرمانيّ لظواهر نحويّة تعرض لها النحاة بصريّهم وكوفيّهم ، ورأوا لها توجيهات وتخريجات لم يرض عن معظمها الكرمانيّ ، حيث يرى أنّ للبصـــريّين تقديرات بالغوا فيها لم يقصـــدها الإنســـان ولم تخطر بباله ، وكانت له آراء وتوجيهات خالف فيها النحاة والجمهور ، حيث يرى أنّ قصـــد المتكلم هو الذي يتحكم في المعنى وهو الذي يُعَوّل عليه في الحذف والتقدير ، والحقيقة أنّ القصـــد يختلف من شخص لآخر .

فيكشف البحث عن فكر الشيخ ومواقفه من توجيهات النحاة وتعليلاته .

ويهدف البحث إلى إبراز التوجيهات النحويّة لدى الشـــيخ الكرمانيّ من خلال كتـابـه وتحليـل هـذه التوجيهـات وبيـان آراء النحـاة وتوجيهـاتهم ونقـد تلـك التوجيهات نقداً موضوعيّاً.

وكتاب " التذكرة في النحو" للكرمانيّ هو رســـالة دكتوراه حققه الطالب / عبد المطلب جبار أمان العامريّ ، كليّة الآداب ، جامعة البصـــرة ، قســـم اللغة العربيّة .

ويقوم البحث على المنهج التحليليّ والمنهج النقديّ وذلك بعرض توجيهات الكرمانيّ والنحويّين والحكم على تلك التوجيهات حكماً ينطلق من دراسة تلك التوجيهات دراسة موضوعيّة دون التعصب أو التحيّز لتوجيه على حساب توجيه آخر .

الكلمات المفتاحية : التوجيهات النحويّة – الشيخ الكرمانيّ – التذكرة في النحو – ظواهر نحويّة – الحذف – التقدير.

The Grammatical Guidance of Sheikh Al-Karmani (T1288H) in his book "The Ticket in Grammar" is a critical analytical study

Haniyeh Fathi Ahmed Mohammed Al-Maroui

Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arab Studies Girls of Zagazig, Al-Azhar University, Egypt.

Department of Arabic Language - Qassim University , Saudi Arabia.

Abstract:

This research is about studying the guidance that Al-Karmani sees for grammatical phenomena to which the sculptors have been exposed to their sight and their kufics, and they saw guidance and graduations that were not satisfied with most of them, where he considers that the visuals have exaggerated estimates that were not intended by man and did not come to mind, and he had opinions and directives in which he disagreed with the sculptor and the public, where he considers that the intention of the speaker is to control the meaning and is the one who relies on it to delete and appreciate, and the fact that the intention differs from person to person.

The search reveals the sheikh's thought and positions on the guidance and explanations of the sculptor.

The research aims to highlight Sheikh Al-Karmani's grammatical guidance through his book, analysis of these directives, the statement of the sculptor's opinions and guidance, and to criticize them objectively.

Al-Karmani's "Ticket in Grammar" is a doctoral thesis achieved by student AbdulMutallab Jabbar Aman al-Ameri, Faculty of Arts, Basra University, Department of Arabic.

The research is based on the analytical and critical approaches by presenting the directions of The Karmani and the Grammarians and judging those directives from an objective study of those directives without intolerance or bias to direct at the expense of another directive.

Keywords: Grammatical Guidance - Sheikh Al-Karmani - Ticket in Grammar - Grammatical Phenomena - Deletion - Appreciation.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد...

فهذا بحث بعنوان " التوجيهات النحويّة عند الكرمانيّ (ت١٢٨٨هـ) في كتابه التذكرة في النحو . دراسة تحليليّة نقديّة"

و تكمن مشكلة البحث في دراسة التوجيهات التي يراها الكرمانيّ لظواهر نحويّة تعرض لها النحاة بصريّهم وكوفيّهم ، ورأوا لها توجيهات وتخريجات لم يرض عن معظمها الكرمانيّ ، حيث يرى أنّ للبصريّين تقديرات بالغوا فيها لم يقصدها الإنسان ولم تخطر بباله ، وكانت له آراء وتوجيهات خالف فيها النحاة والجمهور ، حيث يرى أنّ قصد المتكلم هو الذي يتحكم في المعنى وهو الذي يُعَوّل عليه في الحذف والتقدير ، والحقيقة أنّ القصد يختلف من شخص لآخر ، فالبحث يجيب عن التساؤلات التالية:

١– ما التوجيهات النحوية عند الكرمانيّ في كتاب التذكرة؟

٢– كيف كانت طريقة الشيخ في توجيهاته النحويّة للظواهر والتراكيب النحويّة؟

٣– ما توجيهات النحاة في تلك الظواهر والتراكيب؟

٤– هل كان الكرمانيّ مُحِقّاً في توجيهاته أو أنّه جانبه الصواب؟

ومن هنا تأتي أهمية البحث لأنّه يكشف عن فكر الشيخ ومواقفه من توجيهات النحاة وتعليلاته .

فيهدف البحث إلى إبراز التوجيهات النحويّة لدى الشـــيخ الكرمانيّ من خلال كتابه وتحليل هذه التوجيهات وبيان آراء النحاة وتوجيهاتهم ونقد تلك التوجيهات نقداً موضوعيّاً.

وكتاب " التذكرة في النحو" للكرمانيّ هو رســـالة دكتوراه حققه الطالب / عبد المطلب جبار أمان العامريّ ، كليّة الآداب ، جامعة البصرة ، قسم اللغة العربيّة .

ويقوم البحــث على المنهج التحليليّ والمنهج النقــديّ وذلــك بعرض توجيهات الكرمانيّ والنحويّين والحكم على تلك التوجيهات حكماً ينطلق من دراسة تلك التوجيهات دراسة موضوعيّة دون التعصب أو التحيّز لتوجيه على حساب توجيه آخر .

وقد رأيتُ أن أتناول هذا البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة وعشرين توجيهاً مرتبة على حســب ورودها في كتاب " التذكرة في النحو" ، حيث قسّــم كتابه إلى ثلاثة أقسام ، وسمّى كلّ قسم منها (مقالة) ؛ فالمقالة الأولى : الأسماء ، والمقالة الثانية : الأفعال ، والمقالة الثالثة : الحروف .

وقد ذيّلتُ البحث بخاتمة ذكرتُ فيها أهم النتائج التي توصـــل إليها البحث.

أمّا عن الدراســات الســابقة فهناك دراســة بعنوان : " منهج الكرماني في عرضــه المســائل النحويّة والصّــرفيّة على أســاس كتابه : (التذكرة في علم النحو) دراسة وصفيّة تحليليّة . ولكنّني لم أعثر عليها .

ومع ذلك ليس هناك دراسة نقديّة حول التوجيهات النحويّة عند الكرمانيّ في كتابه " التذكرة في النحو" .

ومن هنا أعتقد أنّ البحث إضافة جديدة إلى المكتبة العربيّة.

التمهيد

التعريف بالشيخ الكِرمانيّ:

هو الحاج كريم خان بن إبراهيم بن مهدي قلي خان بن محمد حسن خان بن فتح عليّ خان بن محمد ولي خان بن مهدي خان بن محمد قلي خان القاجار[١] الشيعيّ ، من فقهاء الشيخيّة

من مؤلفاته : الجهاديّة ، إرشـــاد العوام في العقائد ، وعلم اليقين في الردّ على فرقة البابيّة الملحدين، وفصـــل الخطاب في الحديث ، توفي ســـنة (١٢٨٨هـ)[٢].

والكرمانيّ : بكســر الكاف ، وقيل بفتحها ، وســكون الراء وفتح الميم ، نســـبة إلى ولاية كبيرة تشـــتمل على عدة بلدان منها الشـــيرجان ، وجيرفت وغيرهما ، ينسب إليها خلق عظيمٌ من العلماء[٣].

---

١) ينظر : الطهراني ، أغا برزك ، طبقات أعلام الشـيعة ، الكرام البررة في القرن الثالث بعد العشـــرة ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت (١٤٣٠هـــــ = ٢٠٠٩م)ج١٢ص٢٨١ .

٢) ينظر : إسماعيل باشا بن محمد أمين بن ميرسليم ، إيضـاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ج١ص٦١ ، و إسـماعيل باشـا البغدادي ، هدية العارفين ، وكالة المعارف الجليلة ، إسـتانبول ، (١٩٥٥م) ج٢ص٣٧٩ ، وآغا بزرك الطهرانيّ ، الذريعة إلى تصـانيف الشـيعة ، ، الطبعة الثالثة ، دار الأضـواء ، بيروت ، ج١٦ص٢٢٩ ، وطبقات أعلام الشيعة ج١٢ص٢٨٢.

٣) ينظر : الجزريّ ، عز الدين ابن الأثير ، اللباب في تهذيب الأنساب ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ج٣ص٩٣.

كتاب التذكرة في النحو :

ذكره صاحب كتاب الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، وقال عنه إنه مجلد كبير كتبه لولده محمد ، وأنّ تاريخ كتابة النسخة التي رآها (١٢٨٢هـ) ، وذكر فيه أنّه حرّر اللغة العربيّة من قيود القواعد النحويّة[١].

التوجيه لغة واصطلاحاً

التوجيه في اللغة :

(الوجه) : مستقبل كل شيء ، والجهة : النحو ، يقال : أخذتُ جهة كذا، أي : نحوه[٢].

والتوجيه : مصدر وجّه القومُ الطريق ، سلكوه وصيّروا أثره بيّناً ، ووجّه الشيء : أداره إلى جهة ما[٣].

مِنْ وَجّهَ : انقاد واتّبَعَ ، والتوجيه في الشعر : حركة الحرف قبل الرويّ المقيّد، وفي البلاغة : إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين[٤].

وفي الاصطلاح : بيان أنّ رواية البيت أو القراءة لها وجه في العربية ، وموافقة لضوابط النحو[٥]

---

[١]) ينظر : الذريعة إلى تصانيف الشيعة ج٢٦ ص١٧٨ ، الطبعة الثالثة.

[٢]) ينظر : معجم العين للخليل ، باب الواو ص٣٤٩ ، ٣٥٠ .

[٣]) ينظر : بابتي ، عزيزة فوال ، المعجم المفصل في النحو العربي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م)ص٣٨٥.

[٤]) ينظر : المعجم الوسيط (وجه) ص١٠١٥.

[٥] ينظر : المعجم الفصل في النحو العربيّ ، ص٣٨٥.

وليس هذا فحسب بل إنّ النحاة كانوا إذا واجههم تركيب يقبل التوجيه في ضوء قواعد عديدة ، ولا يقتصر الأمر على الجمل التي خرجت على القواعد، بل يتعدّى ذلك إلى مراعاة قضايا المعنى عامة[١].

منهج الكرمانيّ في توجيهاته

كان الكرمانيّ يعرض توجيهات النحويّين للتراكيب النحويّة ثم يردّ على كُلّ توجيه ، وينتصر لما يراه مصيباً ، أو يردّها كلّها ، ويذكر توجيهاً خاصّا به متفرّداً ، مبرهناً على صحته .

- ومن ذلك توجيهه التنوين في نحو(مسلماتٍ) أنّه تنوين تمكن ؛ لأن الجمع المؤنث السالم متمكن ، ولا يرى أنّه تنوين مقابلة فهو عنده سخيف[٢].

- و يرى أنّ أسماء الأفعال أفعال غير متصرفة كـ(نِعْمَ) و(بئس) ، والأفعال غير المتصرفة موجودة فلتكن هذه منها ، وقد وجّه دخول التنوين الذي هو من خواص الاسم بأنّ هذا التنوين في (صهٍ ومهٍ) ليس تنوين تمكن على الأصح ، ومن خواص الاسم تنوين التمكن لا غيره .

وقد رفض قول النحاة أنّ منونها نكرة وغير منونها معرفة ، مُوَجّهاً ذلك بأنّ معانيها الحدث المقرون بالزمان ، ولا يعقل لها تعريف وتنكير[٣] .

---

١) ينظر : الجاسم ، د/ محمود بن حسن ، المعنى والقاعدة النحويّة ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة حلب ، سوريا ص٥٣٤ ، ٥٣٥ .

٢) ينظر : التذكرة / ٥٨٤ .

٣) ينظر : السابق /٨٥.

وفي توجيهه لتركيب : (سلامٌ عليك) لم يخرج عن توجيهات النحاة ، إلّا أنّه يخالفهم في أنّ (سلام) ليس مصدراً للفعل (سلّمت) ، وهو مُحِق ، فسلام اسم مصدر لـ(سلّم) ؛ لأنّ مصدر (سلّم) تسليم لأنّه فعّل صحيح اللام مثل كلّم تكليماً ، واسم المصدر كلام[١].

وتوجيهه بأنّ السّلام مصدر كالسّلامة ، واستدلاله على ذلك بقوله تعالى : (فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ) يؤيده قول الزجاج : " ومعنى (فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ) أنّك ترى فيهم ما تحبُّ من السّلامة ..."[٢].

وفي توجيه الرفع في الفعل المضارع كان مخالفاً كل ما قرره النحويّون ؛ فقد ردّ هذه الأوجه جميعها ، ثمّ ذهب إلى أنّ الفعل المضارع هو العامل في نفسه الرفع ، فهو معمول بنفسه لا عامل فيه غير نفسه ، وذلك لأنّ الفعل عنده مخلوق بنفسه ، فهو عنده فعل و فاعل و مفعول ، وجعله عمدة كالفاعل ولذلك أُعطي إعراب الفاعل ولم يُعط إعراب المفعول .

– وتوجيهه جواز إعمال اسم الفاعل وهو في زمن الماضي ، مدحضاً توجيهات الجمهور بأنّ قولهم ادّعاء لا دليل له ، وأدلتهم واهية.

---

[١]) ينظر : التذكرة /٣١١.

[٢]) معاني القرآن وإعرابه ج٥ص١١٨ ، وينظر : لسان العرب (سلم) .

الأصول النحويّة التي اعتمد عليها في توجيهاته

اعتمد الكرمانيّ في معالجته للقضـايا النحويّة وتوجيهاته للتراكيب النحويّة على ما اعتمد عليه النحويّون ؛ فكان يسـتدل على رأيه بأدلة عقليّة ونقليّة ، إلّا أنّه في تناوله للأدلة وتحليله لها كان مختلفاً .

أما أدلته النقليّة فقد استشهد بالقرآن الكريم ، ولم يقتصر استشهاده على النصّ القرآنيّ الموحّد ، بل اسـتشـهد أيضـاً بالقراءات القرآنيّة ، والأحاديث النبويّة الشريفة ، وكلام العرب ، واستشهد أيضاً بكلام الإمام عليّ –كرّم الله وجهه–

– فمثلاً توجه الكرمانيّ إلى جواز تقدم جواب الشـرط على الأداة وفعل الشرط ؛ لوروده كثيراً في القرآن الكريم .

وأما أدلته العقليّة فمن ذلك قوله : " ...وإذا عُدي الفعل بحرف الجر ، فالمجرور في محلّ النصـب ، وعلامة حرف التعديّة أنّ مدخولها يصـير مفعولاً به ، ويتصف مدخوله باسم الفاعل من ذلك الفعل ، ولا يجامعه مفعول به آخر ، نحو : (مررتُ بزيدٍ) و (ذهبتُ بعمروٍ) ، فـ(زيدٌ) مارّ كما أنت مارّ ، وعمروٌ ذاهب كما أنت ذاهب ، وأمّا نحو (قدرتُ عليه) فليس الحرف للتعديّة ، فإنّه لا يصدق عليه القادر ، ولم أرَ مَن نبّه على ذلك."[١].

موقفه من النحويّين

وافق الكرمانيّ سـيبويه والبصـريّين في بعض الأحيان من ذلك توجيهه لعمل (حري واخلولق) يرى أنّ المصـدر المؤول من (أنْ) والفعل ليس خبراً ووجّهَه بأنّه يلزم من جعله خبراً أنْ يقع اسـم المعنى خبراً عن اسـم الذات ،

[١]) التذكرة / ٣٧.

ويرى أنّ المصـدر المؤول منصـوب على إسـقاط الخافض وهو حرف اللام كما ذهب سيبويه ، لكنه ليس مفعولاً به ، وإنّما هو المفعول المعنويّ .

وتوجيهه إعمال المصدر المُحَلّى بـ(أل) جائز على الأصح ، فقد اختار التوجيه الأصـــح ، وهو توجيه ســـيبويه الذي جوزه بلا قبح ، وردّ توجيه الكوفيّين المانعين وخطّأهم بالسماع .

وتوجيهه الجازم للشرط والجزاء موافق لتوجيه الأكثرين من البصريّين وهو كلمة الشرط ، إلا أنها جزمت الشرط بالأصالة والاتصال ، وجزمت الجواب بالتبع والارتباط بالشـــرط ، ورفض التوجيهات الأخرى ، حيث ردّ التوجيه القائل بأنّ الأداة عملت في الفعل ، ثم عمل الشـــرط في الجواب ، ردّه بأنّ الفعل لا يصـــير جازماً ، وردّ توجيه الكوفيّين القائلين بأنّه مجزوم بالجوار ، بأنّ هذا القول أيضـــا خارج عن القصـــد وهو دراية منهم ، ولا معنى للقول بالجوار وهو محض قول بلا دليل .

وتوجيهه أنّ (إذا) حرف متابعاً سيبويه ، وهو الأصـح ، واختار أيضـاً النصـــب في المعرفة التي تقع بعد المبتدأ وهو قول ســـيبويه ، مُضـــعِفاً قول الكوفيّين في قولنا : (خرجت فإذا عبد الله القائم) الذين جوّزوا النصـــب على أن (عبد الله) مرفوع بالظرف ، نحو (في الدار زيد) و (إذا) ظرف مكان ، و(القائم) منصوب بـــ(إذا) لأنها بمعنى (وجدت) أي : خرجت فوجدت عبد الله القائم. حيث يرى أنّ توجيههم فيه من التكلف ما لا يحصى.

لكنه وافق الكوفيّين في غالب الأحيان من ذلك :

توجيهه النصب لخبر (كان) هو توجيه الكوفيّين نفسه ، فهو عنده حال ، وذلك لأنّ معنى قولنا : (كان زيدٌ فاضـــلاً) هو كينونة زيد لا مطلقاً ، بل في

حال الفضـــل ، بخلاف : (كان زيد) تامة ، فإنّ معناه : كينونة (زيد) في مقابلة عدمها ، وكذلك (أصبح زيدٌ غنيّاً) يراد صيرورته في حال الغنى لا مطلقاً ، فهو منصـــوب على الحاليّة وليس على المفعوليّة ؛ لأنّ (كان) وأخواتها أفعال لازمة .

– وهو يرى جواز تقديم الفاعل مثل الكوفيّين ، فـفي : (زيدٌ قامَ) الأصح عنده أنّ (زيد) فاعل مقدم ، و(قام) فعل مؤخر ؛ وقد وجّه ذلك بصدور الفعل منه ، وكل ذات من حيث صدور الفعل منه فاعل لا مبتدأ .

و يرى أنّه لا مانع من تقدم الفاعل على الفعل وذكر أنّ ذلك هو المختار عند الكوفيّين الآخذين عن عليّ ، وأنّ أهل البصـــرة خالفوا أهل الحق .

وفي حذف الفاعل ذكر وجه الجواز وأسنده إلى بعض الكوفيّين ، و يرى أنّه هو الحقّ ، وأنّ البصـريين الذين رأوا أنّ الفاعل لا يحذف وأنّه مضـمر ليسـوا بعالمي الغيب ، ولا دليل يدلهم على ذلك ، والذي سـوّغ حذف الفاعل عنده وجود القرينة.

واستشهد بما استشهد به النحويّون على الإضمار ، ويرى أنّ الفاعل في هذه الشواهد محذوف وليس مضمراً.

وتوجيهه في : (زيداً ضربتُهُ) كان موافقاً الكوفيّ حيث يرى أنّ الأصح أنّ المنصوب منصوب بالفعل بعده ، والضمير بدل عنه ، فـ(زيداً) في قولنا : (زيداً ضربتُه) معمول (ضربتُ) هذه ، وأنّ الضمير بدل كل عنه ، فهو يرى أنّ مسميّات الأسماء النحويّة ليست أموراً لفظيّة وضعيّة ، وإنما هي أمور نفسية ، ويخالف البصريّين في تقدير الفعل في قولنا : زيداً ضربته بـ(ضربتُ

زيداً ضربته) ، فيرى أن البصريين بالغوا في تقديرات لم يقصدها الإنسان ولم تخطر بباله .

وكان له توجيهات انفرد بها لم يوافق لا البصريّ ولا الكوفيّ من ذلك :

– فمثلاً في توجيه الجر في المضـــاف إليه لا يوافق النحويين بأنّ الإضـــافة على معنى الحرف ، حيث قدّروا اللام في نحو : (غلام زيدٍ) ، و(من) في نحو (خاتم فضة) ، معتبراً قصد المتكلم مقدماً على القاعدة .

–وفي توجيه الإعراب في الفعل المضارع لا يوافق الكوفيّين في توجيههم لإعرابه ، ويرى أنّ ذلك سهو فهم منهم .

وتوجيهه بأنّ معنى قولنا : (اخلولقتِ الســماءُ أنْ تمطر، و حرِيَ زيدٌ أنْ يخرجَ) اســتعدت الســماء لأنْ تمطر (للمطر)، واســتعدّ زيدٌ لأن يخرج (للخروج) ، مخالف لما اتفق عليه النحاة من أنّ (حري واخلولق) للترجي.

ويرى أنّ أداة الشرط لها الصدارة التقديريّة ، فإنّ الشرط رتبةً مقدم على الجزاء ، ويرى أنّ تقديرات البصريّين لا مستند لها ؛ لأنّ التقدير لا يجوز إلاّ فيما يقصده الناطق

– وتوجيه الكرمانيّ أنّ معمول الصفة المشبهة منصوب على التمييز مطلقاً نكرة أو معرفة ؛ لإبهام الحُسن وفي الصفة ضمير مستكن يعود إلى الموصـــوف للربط ، ولأن يكون فاعلاً لها ، فهو لا يوافق البصـــريّين ومن تبعهم على أنّه منصوب على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة ، بل يرفض هذا التوجيه وهو التشـــبيه بالمفعول به مطلقاً ؛ وذلك لأنّه يرى أنّ التشـــبيه بالمفعول كلام قشري لا معنى له ، والمشابهات اللفظية لا فائدة فيها ما لم

يكن شباهة معنوية ، ولكنهم لا يأبون عن أمثال هذه الاستدلالات الواهية ، حتى أنهم يتمسكون لسر عمل الصفة بموازنته مع المضارع موازنة عروضية.

– كما أنّ للفاعل حق التقديم ذاتاً ، ولأنه مسند إليه والفعل مسند وأثره فحقه التأخير ، والتأخير للفاعل من جهة المعموليّة .

لأنه يرى أنّ الأحكام النحويّة ينبغي أن تكون تابعة للإرادات القلبيّة ، وليست بمحض تسمية أو وضع قاعدة جعليّة ، فكل ما يستعمله الإنسان على نحو المبتدأ فهو المبتدأ ، وكل ما يستعمله الإنسان على معنى الفاعل فهو الفاعل ، وليس الأمر بمحض التسمية والاصطلاح .

وكل واحد يجد من نفسه أنه إذا قال (زيدٌ قامَ) يريد أنه أوجد القيام و(قام) فعله ، فهو بلا إشكال ، وكل واحد يجد في نفسه أنه لا يقصد من (قام) فاعلا آخر ، وإضمار فاعل آخر تكلف وحشو لا حاجة إليه.

– وتوجيه الكرمانيّ في ناصب الاسم المستثنى : يرى أنّ (إلاّ) إذا كان ما بعدها منصوبا تكون بمعنى (لكنّ) ، فمعنى : (جاء القومُ إلاّ زيداً) عنده : (جاء القوم لكنّ زيداً لم يجيء) ، وإنما ذلك لأنها لدفع توهم السامع وجود زيد في القوم فتستدركه بقولك (إلاّ زيداً).

وقد اعترض الكرمانيّ الرأي القائل بأنّ ناصب المستثنى ما قبل (إلّا) بأنّ المعنى: إنّ القومَ جاءون و(زيد) ليس بجاء، فكيف يعقل أنْ يكون العامل فيما بعد (إلّا) ما قبلها مع أنّه قد يتفق ولا فعل، نحو (القومُ إلّا زيدٌ أعمامك).

– وجّه الكرمانيّ الرفع في نعت اسم (لا) على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي : لا رجلَ وهو ظريفٌ عندنا ، فليس بصفة حينئذ ، بل

هو جزء جملة حاليّة ، فهذا أولى عنده من تعليل النحويّين للرفع وتعليلهم عنده سخيف .

فهو لا يوافق النحويّين في القول بأنّ محل (لا) مع اسمها رفع بالابتداء ، وهذا القول ضعيف عنده.

- يرى أنّ العامل هو المعنى ، والمعمول هو المعنى ، فمثلا في قولنا : ضرب زيدٌ عمرًا ، لا يرفع (ضرب) (زيداً) حقيقة، وإنما الرافع معنى (ضرب) والمرفوع معنى (زيد)[١].

أثر المذهب الشيعيّ على الفكر النحويّ لدى الكرمانيّ

كان للمذهب الشيعيّ في كثير من الأحيان تأثير على الفكر النحويّ لدى الشيخ الكرمانيّ ، وذلك مثل توجيهه بأنّ الفعل أصل المشتقات ؛ له طريقة مختلفة في توجيه ذلك ؛ هذه الطريقة مبنيّة ومستنبطة من كلام نسبه للإمام عليّ (كرّم الله وجهه) ؛ (خلق الله المشية بنفسها ، ثم خلق الأشياء بالمشية) ، فهو يرى أنّ مدلول المشية هي الفعل الأول الذي خلق الله منه الأشياء[٢].

وهذا كلام عجيب حقّاً.

وعلى أساسه أيضاً وجّهَ الرفع في الفعل المضارع مخالف لكل ما قرره النحويّون فقد ردّ هذه الأوجه جميعها ، ثمّ ذهب إلى أنّ الفعل

---

١) ينظر : التذكرة ص١٩.

٢) ينظر : نفسه/ ٢١ ، ٩٩ .

المضــارع هو العامل في نفســه الرفع ، فهو معمول بنفســه لا عامل فيه غير نفسه[١] .

ووجّه تقديم الفعل على الفاعل للسبب نفسه.

وفي توجيهه إعمال المصــدر المُحَلّى بـــــ(أل) خالف الكوفيّين وردّ توجيههم واعتذر عنهم بأنّهم أخطأوا في توجيههم وخطؤهم وباطلهم من أنفسهم ، وإن أصابوا في آراء أخرى فحقهم من عليّ[٢](كرّم الله وجهه).

وهذا ليس بجديد فقد كان للظواهر العقديّة أثرها عند بعض النحويّين من ذلك ظاهرة الاعتزال عند الزمخشــريّ وعقيدة أهل الســنة والجماعة عند أبي البركات الأنباريّ ، في حين نجد من النحويّين من لم تؤثر العقيدة في فكرهم النحويّ كابن الشجريّ الذي كان ينتمي إلى المذهب الشيعيّ[٣].

---

[١]) ينظر : التذكرة / ٢٦.

[٢]) ينظر : التذكرة / ١٠٣.

[٣]) ينظر : البابليّ ، د/ باســم عبد الرحمن ، أ / معتز إبراهيم عواد ، العوامل المؤثرة في الفكر النحويّ في القرن الســادس الهجريّ ، مجلة الباحث ، المجلد ١٠ ، العدد ٥٢ ، ص١١٥ ، ١١٦ .

١- توجيه الجر في المضاف إليه

وجّه الكرماني الجرّ في المضـاف إليه بأنّ المضـاف هو الذي عمل فيه الجرّ ، يقول :

"...فيجر المضافُ المضافَ إليه ، فإنّ المضاف هو العمدة بالنسبة إلى المضـاف إليه ، وإنّما يؤتى بالمضـاف إليه بالعرض لتعيين المضـاف ، فالمضـاف هو المستعلي المستولي عليه ، فالمضـاف أشرف من المضـاف إليه وأعلى مقاماً ، والمضـاف إليه منخفض دونه مجرور منسـحب إلى المضـاف لتشـريفه وتعيينه ، والتعريف والتعيين من النقص عندنا لا من الكمال ، ولذا يكون النكرة عندنا أشرف من المعرفة ، ...فإنّ المستعلي على عرصـة الحدود والتعيينات أشـرف من المنحط إليها ...، بالجملة المضـاف إليه مجرور إلى المضـاف منخفض تحته ، وكل مجرور سـواه ملحق به ، وهو من عرصة الفضول ، ويجاء به لأجل تمام الغير."[١].

والحق أنّ هذا الرأي وهو عمل المضاف الجر في المضاف إليه هو رأي سـيبويه[٢] ، حتى أطلق على المضـاف والمضـاف إليه الجار والمجرور[٣] ، وتبعه جمهور النحاة[٤].

---

[١]) التذكرة في النحو ص١٨ ، ١٩ ، وينظر ص٢٦٠.

[٢]) ينظر : سـيبويه ، الكتاب ، تحقيق / د. عبد السـلام هارون ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)ج١ص٤١٩ ، ٤٢٠ .

[٣]) ينظر : السابق ج١ص١٧٦.

[٤]) ينظر : المبرد ، المقتضـب ، تحقيق/ د. محمد عبد الخالق عضـيمة ، الطبعة الثانية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، القاهرة (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م)ج٤ص١٤٣ ، ==

وقد اختلف النحاة في توجيه عمل المضـــاف الجر في المضـــاف إليه ، فذهب المبرد إلى أنّ الثاني من تمام الأوّل ، وأنّهما جميعاً اسماً واحداً[١] .

ووجّه ابن الســراج الجر بأنّ الإضــافة لمّا كانت بمعنى الحرف ؛ فمعنى قولنا : (ثوب خز وباب حديد) هو : ثوب من خز وباب من حديد ، ، فلمّا حذف الحرف وأضيف الأول إلى الثاني انخفض الثاني[٢] .

وتوجيه أبي البقاء العكبريّ هو: أنّ الاسم الأول ناب عن الحرف ، فعمل عمله ، كما يعمل الاسم عمل الفعل في مواضع[٣].

وابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق / د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، ج١ص٥٤ ، والعكبريّ ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء و الإعراب ، تحقيق / غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ودار الفكر ، دمشق ، سورية ، (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م) ج١ص٣٨٨ ، وابن عقيل ، شرح الألفيّة ، تحقيق / د. محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة العشرون ، دار التراث ، القاهرة ، (١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م)ج٣ص٤٣ ، والشيخ خالد ، التصـــريح ، دار الفكر ، ج٢ص٢٤ ، والأشـــموني ، شـــرح ألفيّة ابن مالك ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، لبنان ،(١٣٧٥هـــ = ١٩٥٥م)ج٢ص٣٠٤ ، والسيوطيّ ، همع الهوامع ، تحقيق / د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلميّة ، الكويت ، (١٣٩٩هـــ = ١٩٧٩م)ج٤ص٢٦٥.

[١]) ينظر : المقتضب ج٤ص١٤٣.

[٢]) ينظر : الأصول في النحو ج١ص٥٣ ، ٥٤.

[٣]) ينظر : اللباب في علل الإعراب والبناء ج١ص٣٨٨.

وذهب الزمخشريّ[١] وابن يعيش[٢]إلى أنّ المضاف إليه مجرور بحرف جر مقدر ، ولا عمل للمضاف فيه ؛ لأنّ كلا من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر.

وتوجيه ابن الحاجب[٣]أنّه مجرور بحرف جر مقدر ، وتوجيه ابن مالك أنّ جر المضاف إليه بالمضاف لما فيه من معنى الحرف[٤].

وأمّا الرضيّ ففرّق بين الإضافة المعنويّة والإضافة اللفظيّة ، ففي المعنويّة العامل فيه حرف الجر المقدر ، وفي اللفظيّة توجيه الجر فيه عنده هو مشابهته للمضاف الحقيقيّ في تجرده من التنوين أو النون لأجل الإضافة[٥].

---

[١]) ينظر : الزمخشريّ ، أبو القاسم محمود بن عمر ، المفصل في علم العربيّة ، تحقيق / د. فخر صالح قدارة ، الطبعة الأولى ، دار عمّار، عمّان ، الأردن (١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م) ص٩٨.

[٢]) ينظر : ابن عليّ بن يعيش النحويّ ، شرح المفصل ، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج٢ص١١٧.

[٣]) ينظر : ابن الحاجب ، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، تحقيق/د. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، الطبعة الأولى ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، المملكة العربية السعودية ، مكة المكرمة ، الرياض ، (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م) ص٥٨٨.

[٤]) ينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، تحقيق / د. عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ، المملكة العربية السعودية ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، دار المأمون للتراث ، (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م) ص٩٠٢.

[٥]) الاسترابازيّ ، رضيّ الدين ، شرح الكافية ، تحقيق / د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عمادة البحث العلميّ ،ج١ص٨٧٦ .

وأعتقد أنّ هذا التوجيه الذي ذهب إليه الرضيّ في جر المضاف إليه في الإضافة اللفظيّة قد جانبه الصواب ؛ وذلك لأنّه مضاف إليه حقيقيّ وليس مشابهاً له ، غاية الأمر أنّ الإضافة المعنويّة خالصة من نيّة الانفصال لذلك سمّيت إضافة محضة ، في حين أنّ الإضافة اللفظيّة في تقدير الانفصال لذلك سمّيت إضافة غير محضة[١].

وتوجيه أبي حيّان[٢]أنّ الجار معنويّ لا لفظيّ ، أي أنّ العامل في المضاف إليه هي الإضافة ، وهذا توجيه الأخفش[٣].

إلّا أنّ توجيه الكرماني لعمل المضاف الجر في المضاف إليه توجيه فلسفيّ غريب ، قد خالف فيه النحويّين وخرج عليهم ، حيث يرى أنّ المضاف أشرف وأعلى من المضاف إليه ، وأنّ المضاف إليه منحط عن المضاف منخفض دونه ، في حين أنّ النحويّين جعلوا المضاف والمضاف إليه اسماً واحداً .

وهو لا يوافق النحويين بأنّ الإضافة على معنى الحرف ، ويدل على ذلك قوله : "وأمّا الخافض للمضاف إليه فهو المضاف المتكئ عليه ، فإنّ المتكلم أبداً لا يقصد حرفاً هنا ، وقد قدمنا مكرراً أنّ صلوح وقوع شيء مقام شيء لا يدل على أنّ ذلك الصالح مضمر ، ...ولا أحد يقصد من (غلام

---

[١]) ينظر : شرح ابن عقيل ج٣ص٤٥ ، وشرح الأشموني ج٢ص٣٠٦.

[٢]) ينظر : أبو حيان ، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، تحقيق / د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م)ص١١٧.

[٣]) ينظر : همع الهوامع ج٤ص٢٥٦.

زيد) : (غلام لزيد) ، و(غلام زيد) معرفة مُعَيّن ، و (غلامٌ لزيد) نكرة غير مُعَيّن ، و كذلك : (خاتم فضة) ، فلا يقصد أحد : (خاتم من فضة).."[١].

وهذا كلام مخالف لما قرره النحاة حيث قدروا اللام في نحو : (غلام زيدٍ) ، و(من) في نحو (خاتم فضة)[٢]، معتبراً قصد المتكلم مقدماً على القاعدة ، وهو يتفق مع ابن مضاء القرطبيّ حين اعتبر قصد المتكلم هو العامل في الإعراب حين ثار على النحويّين ورفض نظريّة العامل[٣].

٢-توجيه الإعراب للفعل المضارع

توجيه إعراب الفعل المضارع عند الكرمانيّ : انحطاطه عن درجة الماضي وقربه من الأسماء ، لأن الأصل في الأفعال البناء ، والمبني عنده أشرف من المعرب ؛ لأن ما لا يؤثر فيه غيره ولا يتغير أشرف مما يؤثر فيه غيره ويتغير ، يقول : "وهو معرب بالأصالة عند الكوفيين ، إن عري من نوني التوكيد وجمع المؤنث ، وهو سهو فهم ، والحق أنه أعرب لانحطاطه عن درجة الماضي ، وقربه من الأسماء ، وإلا فالأصل في الفعل البناء ، والمبني عندنا أشرف من المعرب ، لأنّ ما لا يؤثر فيه غيره ولا يتغير أشرف مما يؤثر فيه غيره ويتغير ، فالماضي -لوقوعه في أعلى درجات الفعل

---

[١]) التذكرة في النحو ص٢٦٠.

[٢]) ينظر : بركات ، د/ إبراهيم إبراهيم ، النحو العربيّ ، الطبعة الأولى ، دار النشر للجامعات ، مصر ، (٢٠٠٧م)ج٤ص٢٠٧.

[٣]) ينظر : الأنصاريّ ، وليد عاطف ، نظرية العامل في النحو العربيّ ، عرضاً ونقداً ، الطبعة الثانية ، (١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م) ص١٤٠.

والمبدأ – مبنيّ ، والمضارع لوقوعه أسفل منه وقربه من عرصة الأسماء المتأثرة المتغيرة ظهر فيه بعض الإعراب ."[١]

وقد اختلف النحويّون في توجيه إعراب الفعل المضارع :

فتوجيه البصريّين أنّ إعراب الفعل المضارع لاشتراكه مع الاسم في الإبهام والتخصيص ، وقبوله لام الابتداء ، وجريانه على حركات الاسم في الحركات والسكنات[٢] .

قال سيبويه : " وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول : إنّ عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل ، حتى كأنّك قلتَ : إنّ زيداً لفاعل ، فيما تريد من المعنى ، وتلحقه هذه اللام كما لقت الاسم ، ولا تلحق (فَعَلَ) اللام ، وتقول : سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى ، كما تَلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة..."[٣].

---

[١]) التذكرة في النحو ص٢٤.

[٢]) ينظر : المقتضب ج٢ص١ ، والسيرافيّ ، أبو سعيد (ت٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق / أحمد حسن مهدليّ ، وعليّ سيّد عليّ ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان(٢٠٠٨م) ج١ص٢٧ ، ٢٨ ، وأبو البركات الأنباريّ ، الإنصاف تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ص٥٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٥ ، و وناظر الجيش ، تمهيد القواعد ، دراسة وتحقيق / مجموعة من الأساتذة ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، القاهرة ، (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٧م)ج١ص٢٣١ ، ٢٣٣ ، وهمع الهوامع ج١ص٥٤..

[٣]) الكتاب ج١ص١٤.

وقد ردّه ابن مالك ؛ معلّلاً لذلك بـــ" أنّ المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله ، ...ولأنّ في الفعل الماضـــي من مشـــابهة الاســـم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ، ولعلها أكمل..."[١].

ويرى الســـيوطيّ أنّ قبوله لام الابتداء لا يعتدّ به في الشـــبه ؛ لأنّه قَبِلها بعد استحقاق الإعراب[٢] .

وتوجيه إعراب الفعل المضـــــارع عند الكوفيّين: هو أنّ الفعل المضـــــارع معرب بالأصالة ، فالإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم[٣] ، لا بمضـــــارعته للاســـــم[٤]، وأنّ المضـــــارع معرب لأنّه دخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة ، ذكره الأنباريّ وأجاب عنه بأنّ الحروف تدخلها المعاني المختلفة ، والفعل الماضـــي أطول من الفعل المضـــارع وهو مبنيّ ، فإذا كان هذا التوجيه صـــــحيحاً لكان الفعل الماضـــــي معرباً ، لكنّ بناءه دليل على ضعف توجيه الكوفيّين[٥].

و وافق ابن مالك الكوفيّين في توجيههم لإعراب الفعل ، إلّا أنّه لم يوافقهم في كون الإعراب أصـــــلاً في الفعل كما هو في الاســـــم ، موافقاً في ذلك

---

١) شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٥.

٢) ينظر : همع الهوامع ج١ص٥٤.

٣) ينظر : الأندلســيّ ، أبو حيان ، التذييل والتكميل ، تحقيق / د. حســن هنداويّ ، دار القلم ، دمشق ، ج١ص١٢٢.

٤) ينظر : التصريح ج٢ص٢٢٩.

٥) ينظر : الإنصاف ص٥٥٠.

البصـــريّين ، فكـان رأيـه مركبـاً من المـذهبين[١] ، ولم يســـتبعده نـاظر الجيش(ت٧٧٨هـ)[٢].

وقد ذكر الشيخ الكرمانيّ في توجيه إعراب الفعل المضارع الوجوه الآتية:

١- انحطاطه عن درجة الماضي وقربه من الأسماء.

٢- الأصـل في الفعل البناء، والمبني عنده أشـرف من المعرب ، لأنّ ما لا يؤثر فيه غيره ولا يتغير أشرف مما يؤثر فيه غيره ويتغير.

٣- الماضي -لوقوعه في أعلى درجات الفعل والمبدأ - مبنيّ، والمضارع لوقوعه أسفل منه وقربه من عرصة الأسماء المتأثرة المتغيرة ظهر فيه بعض الإعراب.

فهو يتفق مع ما قرره النحاة وهو أنّ الأصـــل في الأفعال البناء[٣] ، ويوافقهم أيضـاً في كون الماضـي لا يؤثر فيه غيره ، وأنّ الفعل الماضـي هو الأصـــل والمبدأ ، فلذلك بُنيَ ، وكان إعراب المضـــارع لقربه من الأســماء المتأثرة المتغيرة.

إلّاّ أنّه يخالفهم في أنّ الماضـي أشـرف من المضـارع لأنّ المبنيّ أشـرف من المعرب ، فقد ذهب الفاكهيّ(ت٩٧٢هـــ) إلى أنّ المضارع أشرف وأقوى من الماضـي وذلك لمشـابهته للاسـم[٤]، بل ذهب إلى أنّ الماضـي متقدم في

---

[١]) ينظر : شـرح التسـهيل لابن مالك ج١ص٣٤ ، و تمهيد القواعدج١ص٢٣١ ، ٢٣٣ ، وهمع الهوامع ج١ص٥٤ ، ٥٥.

[٢]) ينظر : تمهيد القواعد ج١ص٢٣٣.

[٣]) ينظر : ابن هشـام ، أوضـح المسـالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق / د. محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ج١ص٣٦.

[٤]) ينظر : العليميّ ، الشيخ ياسين ، حاشية الشيخ ياسين على شرح القطر للفاكهيّ ، ص٦٨.

الوجود عن الحال والاستقبال[١] ، باعتبار الاتصاف بالماضويّة والاستقباليّة والحاليّة بالنسبة لذات واحدة[٢].

وهذا مخالف لرأي الزجاجيّ(ت٣٣٧هـ) الذي ذهب إلى أنّ المستقبل أسبق في المرتبة ، ثم بعده الحال ثم الماضي[٣] ، وهو قول أبي بكر ابن طاهر[٤] ، ويرى أبو حيان أنّ كلٌّ من الأفعال الثلاثة أصل[٥].

وهو لا يوافق الكوفيّين في توجيههم لإعراب الفعل المضارع، ويرى أنّ ذلك سهو فهم.

والرأي في ذلك : أنّ الفعل الماضي هو أصل الأفعال ، ومنه جاء الفعل المضارع بزيادة حرف من حروف (أنيت) ، وتسمية الفعل المضارع بهذا

---

[١]) ينظر : الفاكهيّ ، مجيب الندا في شرح قطر الندى ، تحقيق / د. مؤمن عمر محمد البرارين ، الطبعة الأولى ، الدار العثمانية للنشر ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م) ص٣٦.

[٢]) ينظر : حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهيّ ص٦٨.

[٣]) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص٨٥.

[٤]) هو أبو بكر محمد بن أجمد بن طاهر المعروف بالخِذَبّ ، أي : الرجل الطويل ، وهو نحويّ حافظ بارع ، ولد بأشبيليّة ، له حواش على كتاب سيبويه ، وتعليق على إيضاح الفارسيّ ، وله اختيارات مختلفة من مذاهب النحاة السابقين ، وله مسائل انفرد بها ، وأشهر تلاميذه ابن خروف ، توفي بفاس سنة (٥٨٠هـ). [ينظر في ترجمته: الأسعد، د/ عبد الكريم محمد ، الوسيط في تاريخ النحو العربيّ ، الطبعة الأولى ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، دار الشوّاف للنشر والتوزيع ، (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م) ص١٥٤ ، ١٥٥] ، وينظر رأيه في : الأندلسيّ ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، تحقيق / د. رجب عثمان ، ود. رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة ، (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) ص٢٠٢٧.

[٥]) ينظر : ارتشاف الضرب ص٢٠٢٧.

الاسم تشعر بأنه معرب لأنه ضارع أسماء الفاعلين في حركاته وسكناته[١] ، وقد سُمّي مضارعاً لمشابهته الاسم[٢] ، كما أنه يقوم مقام الاسم في الإعراب بوقوعه نعتاً أو خبراً أوحالاً ، والفعل الماضي لا يضارع الاسم فلذلك هو مبنيّ[٣] ، والمبني هو الأصل والمعرب هو الفرع[٤]، أو أنه معرب لأنه لا يختص بزمن فقد يكون للماضي أو الحال أو الاستقبال[٥]، والفعل الماضي يختص بالزمن الماضي ولا يتأثر بما يسبقه من أدوات فبني ، وفعل الأمر يختص بزمن المستقبل فبني أيضاً[٦].

---

١) ينظر : الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق / د. مازن المبارك ، الطبعة الثالثة ، دار النفائس ، بيروت (١٣٩٩هـ =١٩٧٩م) ص٧٧.

٢) ينظر : ارتشاف الضرب ص٢٠٢٧.

٣) ينظر : شرح ابن يعيش ج٧ص١١، وأبو البركات الأنباريّ ، الإنصاف تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ص٥٤٩ ، المخزوميّ ، د/ مهدي ، في النحو العربيّ نقد وتوجيه ، الطبعة الثانية ، دار الرائد العربيّ ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م)ص١١٥ ، والدقر ، عبد الغني ، معجم القواعد العربيّة في النحو والتصريف ، الطبعة الأولى ، منشورات الحميد ، المطبعة العلميّة بقم ، إيران ، (١٤١٠هـ)ص٤٣٣.

٤) ينظر : التصريح ج١ص٥٤.

٥) للفعل المضارع قرائن تخلصه للحال والاستقبال . [ينظر في ذلك : الجزوليّ ، المقدمة الجزوليّة في النحو ، تحقيق / د. شعبان عبد الوهاب محمد ، ص٣٣].

٦) ينظر : النحو العربيّ ج٢ص٣٤.

٣- توجيه الرفع في الفعل المضارع

وجّهَ الكرمانيّ لرفع الفعل المضـارع بقوله : "واعلم أنّ الكوفيّين ذهبوا إلى أنّ رافع المضارع تجرده من العوامل ، والبصريّين وقوعه موقع الاسم ، وعن الكسـائيّ أنّ رافعه حروف المضـارعة ، وكلها دراية لا تُتّبع ، والحق أحق أنْ يُتّبع ، وهو أنّ الفعل مخلوق بنفسـه ،... .، فهو معمول بنفسـه لا عامل له غير نفسـه ، فهو من حيث فعل ومن حيث فاعل ومن حيث مفعول، فروعي في إعرابه حيث الفاعلية لأنه أول كل عمدة وأصـــل العمد ، فأعطي إعراب الفاعل دون إعراب المفعول ، ..."[١].

اختلف النحويّون في توجيه رفع الفعل المضـــارع ؛ فتوجيه الكوفيّين[٢] ونسبه ابن الخباز (ت٦٣٨هـــ)[٣] ، والرضـيّ[٤]، والفاكهيّ[٥]، والسيوطيّ[٦] للفراء[٧]:

---

[١]) التذكرة في النحو ص٢٦.

[٢]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٤ص٦.

[٣]) ينظر : ابن الخباز ، توجيه اللمع تحقيق / د. فايز زكيّ محمد دياب ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، القاهرة ، (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م) ص٣٥١.

[٤]) ينظر : شرح الرضي على الكافية ص٨٢٤.

[٥]) ينظر : مجيب الندا في شرح قطر الندى ص١٠٩.

[٦]) ينظر : همع الهوامع ج٢ص٢٧٣ .

[٧]) ينظر : الفراء ، أبو زكريا ، معاني القرآن ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م)ج١ص٥٣.

أنّ الذي رفعه تجرده من العوامل ، فالعامل معنويّ[١] ، وهو اختيار ابن خروف[٢] ، وابن الحاجب[٣] ، وابن مالك[٤] ، وولده[٥] ، وابن هشام[٦]، والفاكهيّ[٧] .

وقد رُدّ بأنّه يستدعي تقدم الناصب والجازم على الرفع[٨] ، وأنّ التجرد أمر عدميّ ، والرفع أمر وجوديّ[٩] ، وأجيب عن هذا الاعتراض بأنّ التجرد ليس عدميّاً بل وجوديّاً ، وهو خلوه من الناصب والجازم[١٠] ، والإتيان بالمضارع على أوّل أحواله[١١].

---

[١]) ينظر : ابن بابشاذ(ت٤٦٩هـ) ، طاهر بن أحمد ، شرح المقدمة المُحْسِبَة ، تحقيق / خالد عبد الكريم ، الطبعة الأولى ، المطبعة العصريّة ، الكويت ، (١٩٧٧م)ج٢ص٣٤٧.

[٢]) ينظر : ابن خروف (ت٦٠٩هـ) ، أبو الحسن عليّ بن محمد بن عليّ بن خروف الأشبيليّ ، تحقيق / د. سلوى محمد عمر ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أمّ القرى ، مكة المكرمة (١٤١٩هـ)ص٢٧٣.

[٣]) ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ص٨٦٦.

[٤]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٤ص٦.

[٥]) ينظر : ابن الناظم ، بدر الدين ابن مالك ، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م)ص٣٧٣.

[٦]) ينظر : أوضح المسالك ج٤ص١٤١.

[٧]) ينظر : مجيب الندا في شرح قطر الندى ص١٠٩.

[٨]) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٥٣ ، توجيه اللمع ص٣٥١.

[٩]) ينظر : التصريح ج٢ص٢٢٩.

[١٠]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٣٧٣ ، والتصريح ج٢ص٢٢٩.

[١١]) ينظر : مجيب الندا ص١٠٩.

وتوجيه البصـــريّين غير الأخفش والزجاج[١] : أنّ الفعل المضـــارع رُفِع بوقوعه موقع الاســم[٢]، وهو عامل معنويّ[٣] ، واعترض عليه بنحو : (هلّا تفعلُ) و (ســوف تفعلُ) ، فالمضـــارع هنا مرفوع ولم يصـــح وقوعه موقع الاسم ، فهو غير مطّرد[٤] .

وتوجيه الكســـائيّ[٥] يختلف ، فالعامل لفظيّ عنده ، حيث يرى أنّ الفعل المضـــارع قد ارتفع بحروف المضـــارعة التي زيدت في أوّله ، وقد أبطله ابن بابشـــاذ(ت٤٦٩هـــــ)[٦] ، والخباز بأنّ الزائد بعض الكلمة فلا يعمل فيها ، وكذلك تدخل العوامل عليه فتغيره[٧] ، ويوجد فيه حروف المضـــــارعة مع الناصب والجازم ، والعوامل لا تدخل على العوامل كما قال الأنباريّ[٨].

وتوجيـه الكرمـانيّ مخـالف لكـل مـا قرره النحويّون فقد ردّ هـذه الأوجـه جميعها ، ثمّ ذهب إلى أنّ الفعل المضـارع هو العامل في نفسـه الرفع ، فهو

---

١) ينظر : التصريح ج٢ص٢٢٩.

٢) ينظر : الكتاب ج٣ص٩ ، ١٠ ، والفارسيّ (ت٣٧٧هـ) ، الإيضاح العضدي ، تحقيق/ د. حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ، (١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م) ص٢٣ ، ٣٠٨، وابن جني ، اللمع في العربية ، تحقيق / د. سميح أبو مُغلي ، عمان ، دار مجدلاويّ للنشر ، (١٩٨٨م) ص٨٨ ،

٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه ج١ص٢٩ ، ج٣ص٢٠١.

٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٤ص٦ ، و التصريح ج٢ص٢٢٩.

٥) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ص٣٥١، وشـرح الرضـيّ على الكافية ص٨٢٤ ، وتمهيد القواعد ص٤١١٩ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٧٣ .

٦) ينظر : شرح المقدمة المحسبة ج٢ص٣٤٧.

٧) ينظر : توجيه اللمع ص٣٥١.

٨) ينظر : الإنصاف ص٥٥٣.

معمول بنفسه لا عامل فيه غير نفسه ، وذلك لأنّ الفعل عنده مخلوق بنفسه ، فهو من حيث فعل ومن حيث فاعل ومن حيث مفعول ، وجعله عمدة كالفاعل ولذلك أُعطي إعراب الفاعل ولم يُعط إعراب المفعول .

وهذا الكلام أعتقد أنه لا صحة له ؛ إذ كيف يكون الفعل عاملاً ومعمولاً لنفسه وفي الوقت نفسه ، كيف يكون هو الفعل والفاعل والمفعول ؟ ! ،لا يكون الشيء عاملاً ومعمولاً من جهة واحدة ، لما فيه من التضاد[١] .

و كيف يكون الفعل عمدة وأصل العمد ، وبِمَ نصف الفاعل الذي قرّر النحاة بصريّهم وكوفيّهم أنّ من أحكامه أنّه عمدة لا بدّ منه في الجملة ، ولا يُحْذَف إلّا عند بناء الفعل للمفعول وإقامة غيره مقامه نائباً عنه.

فهل يجوز أن يكون في الجملة عمدتان ؛ الفعل ، والفاعل ؟ والفعل إذا كان عمدة فَلِمَ صحّ حذفه واستُغني عنه عند وجود ما يدل عليه .

والتوجيه الذي أراه راجحاً : أنّ الفعل المضارع مرفوع لتجرده من عوامل النصب والجزم[٢] ؛ لأنّه بعيد عن النقض الذي ورد في التوجيهات الأخرى ، وهذا ما عليه الأكثرون من العلماء ، كما أنّ توجيه البصريّين لرفع الفعل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم هو نفس توجيههم لإعرابه وهو مشابهته للاسم ، وهذا يدل على ضعف هذا التوجيه[٣].

---

[١]) ينظر : شرح المقدمة المُحْسِبة ، ص٣٤٥ .

[٢]) ينظر : النحو العربيّ ج٢ص٣٧.

[٣]) ينظر : في النحو العربيّ ، نقد وتوجيه ص١٣١.

٤-توجيه الإلغاء في أفعال القلوب

يقول الكرمانيّ : "من خصـائص أفعال القلوب جواز الإلغاء أي : إبطال عملها لفظاً ومعنى ، إذا توسـطت بين مفعوليها أو تأخرت ، نحو (زيدٌ ظننتُ قائمٌ) ، و (زيدٌ قائمٌ ظننتُ) ، قال الشاعر :

أبا لأراجيز يا ابنَ اللؤم تُوعدني وفي الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخَوَرُ[١]

وكقول الشاعر :

هما سيّدانا يزعمانِ وإنّما يسوداننا إن يسّرت غنماهما[٢]

---

[١]) البيت من البسـيط ، للّعين المنقري في الكتاب ج١ص١٢٠ ، والعينيّ ، بدر الدين محمود بن أحمد ، المقاصد النحويّة شرح شواهد شروح الألفيّة الكبرى المشهورة بشرح الشـواهد الكبرى ، تحقيق / د. عليّ محمد فاخر وآخرون ، دار السـلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، (١٤٣١هـ = ٢٠١٠م) ص٨٥٩ ، وشـرح التسـهيل لابن مالك ج٢ص٨٦ ، والتصريح ج١ص٢٥٣ ، ومن دون نسبة في : شرح التسهيل لابن ماك ج٢ص٨٥ ، والتذييل والتكميل ج٦ص٥٥ ، وتمهيد القواعد ص١٤٨٩ ، و الشنقيطيّ، الدرر اللوامع تحقيق / محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٩هـ = ١٩٩٩م)ج١ص٣٤٠ .

واستشهد به على إلغاء (خلت) لتوسطها بين معموليها.

[٢]) البيت من الطويل ، قائله أبو أسـيدة الدبيريّ ، في العينيّ ص٨٥٨ ، والدرر ج١ص٣٤٠ ، ومن دون نسـبة في شـرح التسـهيل لابن مالك ج٢ص٨٦ ، وتمهيد القواعد ص١٤٨٩ .

استشهد به على إلغاء (زعم) إذا تأخرت عن معموليها.

ويجب الإلغاء عند الكوفيّين إذا توســـطت بين الفعل و مرفوعه ، (قام ظننتُ زيدٌ) ، ويجوز عند البصـريّين إعمالها ، ونقل الإلغاء عند تقديمها عند الكوفيّين ، وعن الجمهور خلافه ، واستشهدوا للإلغاء بقول الشاعر :

كذاك أُدّبتُ حتى صارَ من خُلُقي أنّي وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ[١]

برفع (ملاك) ، وقول الشاعر أيضاً :

أرجو وآمل أنْ تدنو مودتُها وما إخال لدينا منكِ تنويلُ[٢]

ولا حاجة إلى الارتياء ثم التقديرات البعيدة ، واللسان رواية لا دراية ، وقد تُلغى إذا وقعت بين اسم الفاعل ومعموله، نحو : (لستُ بمكرمٍ أحسبُ زيداً)،

---

[١]) البيت من البسيط ، وهو لبعض الفزاريّين في : المرزوقي ، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، تحقيق / فريد الشيخ ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م)ص٨٠٥ ، و البصريّ ، صدر الدين بن عليّ بن أبي الحسن ، الحماســة البصــريّة ، تحقيق / د. عادل ســليمان جمال ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (١٤٢٠هـــ = ١٩٩٩م) برواية النصب [وجدتُ مِلاكَ الشيمةِ الأدبا] ص٧٩٧ ، ، ومن دون نسبة في المقرب ص١٨٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٢٩٥ ، وشرح الرضـيّ ج٢ص٩٩٢ ، وشرح ابن الناظم ص١٤٨ ، والتذييل والتكميل ج٦ص٥٨ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٢٩،

[٢]) البيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه ص٦٢برواية [أرجو وآمل أنْ يَعْجَلْنَ في أبدٍ وما لهنّ طوال الدهر تعجيلُ] تحقيق / أ.علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٧هـــ = ١٩٩٧م) ، وفي جمهرة أشـعار العرب ص٦٣٤ ، برواية [أرجو وآملُ أنْ تدنو مودتها وما لهنّ طوال الدهر تعجيلُ] للقرشـيّ ، تحقيق / عليّ محمد البجاويّ ، نهضة مصر ، ومن دون نسبة في شرح الرضي ج٢ص٩٩٢، وشـــرح ابن الناظم ص١٤٨ ، والتذييل والتكميل ج٦ص٦٠ ، وأوضـــح المســـالك ج٢ص٦٧ ، وشرح ابن عقيل ج٢ص٤٧ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٢٩ .

أو بين معمولي (إنّ) ، نحو : (إنّ زيداً أحســـب قائمٌ) ، و بين (ســـوف) ومصحوبها نحو : (سوف أحسبُ يقومُ زيدٌ) ، وبين المعطوفين نحو (جاءني زيدٌ وأحســبُ عمروٌ) ، والميزان نفس الإنســان ، فمرة يكون الغرض الإخبار بالجملة ويعترض له ذكر أفعال القلوب فيلغيها ، ومرة يكون الغرض الإخبار بحال ذات نفسه في الجملة فيعمل"[١].

لأفعال القلوب ثلاثة أحوال : التقدم ، والتوســط ، والتأخر ، فإذا تقدمت وجب إعمالها عند البصـــريّين[٢] ، وذلك نحو : (ظننتُ زيداً قائماً) ، ولا يجوز هنا الإلغاء، وهو : ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع[٣] ، وقد حكم ســيبويه بقبح الإلغاء مع التقدم فقال : "فإذا ابتدأت فقلت : ظنّي زيدٌ ذاهبٌ ، كان قبيحاً ، لا يجوز ألبتة."[٤] ؛ وذلك لأنّ عامل الرفع معنويّ ، وعامل النصب لفظيّ ، فمع تقدمه يغلب العامل اللفظيّ[٥].

---

[١]) التذكرة ص٤٤.

[٢]) ينظر : الكتاب ج١ص١٢٤ ، وابن عصفور(ت٦٦٩هـ) ، المقرب ومعه مثل المقرب، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود ، وعليّ محمد معوّض الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٨هـــــ =١٩٩٨م) ص١٨٠ ، وشـــرح ابن عقيل ج٢ص٤٧ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٢٩.

[٣]) ينظر: شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور ج١ص٢٩٤ ، وشرح الرضي ج٢ص٩٩١، وشـــرح ابن الناظم ص١٤٦ ، والتذييل والتكميل ج٦ص٥٤ ، وشـــرح ابن عقيل ج٢ص٤٥ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٢٧.

[٤]) الكتاب ج١ص١٢٤ ، وينظر : شـــرح التســـهيل لا بن مالك ج٢ص٨٦ ، وتمهيد القواعد ص١٤٩٠ .

[٥]) ينظر : شرح الرضيّ ج٢ص٩٩٢ .

وجوّز الكوفيّون[١]والأخفش[٢] وابن الطراوة[٣] إلغاءها مع التقدم ، إلّا أنّ الإعمال أحسن[٤] ، واستشهدوا بالسماع ومنه قول الشاعر :

كذاك أُدّبتُ حتى صار من خُلُقي أنّي رأيتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ

و قول الشاعر :

أرجو وآمل أنْ تدنو مودتُها وما إخال لدينا منكِ تنويلُ

وقد تأوّل البصريّون وخرّجوا الشاهدين بما يتفق ومذهبهم فقالوا[٥] : يجوز أنّ يكون هناك لام الابتداء مقدرة ، أي : (رأيتُ لَمِلاكُ الشيمة الأدبُ) ، و(للدينا منك تنويلُ) فهو من باب التعليق وهو : ترك العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعده[٦] ، أو أنّها ألغيت لتوسطها بين اسم (أنّ) وخبرها وهي جملة (مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ) في الشاهد الأول ، ووقوعها بعد

---

١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٢٥٩ ، والتذييل والتكميل ج٦ص٥٧ ، وشرح ابن عقيل ج٢ص٥٠ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٢٩.

٢) ينظر : التذييل والتكميل ج٦ص٥٧ ، أوضح المسالك ج٢ص٦٥، وهمع الهوامع ج٢ص٢٢٩.

٣) ينظر : التذييل والتكميل ج٦ص٥٧ .

٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٢٥٩ ، والمقرب ص١٨٠والتذييل والتكميل ج٦ص٥٧.

٥) ينظر : شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور ج١ص٢٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٨٦ ، وشرح الرضيّ ج٢ص٩٩٢، وشرح ابن الناظم ص١٤٨ ، والتذييل والتكميل ج٦ص٥٨-٦٠ ، وأوضح المسالك ج٢ص٦٨ ، وشرح ابن عقيل ج٢ص٤٩ وهمع الهوامع ج٢ص٢٢٩.

٦) ينظر : شرح الرضي ج٢ص٩٩١، وشرح ابن الناظم ص١٤٦ ، والتصريح ج١ص٢٥٤.

(ما) في الثاني ، أو أنّ الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصـــب مفعول ثانٍ لـــ(رأيتُ) و (إخال)، والمفعول الأوّل ضمير شأن محذوف ، أي : رأيته (الحال أو الشأن) ملاكُ الشيمةِ الأدبُ ، و(إخاله لدينا منك تنويلُ).

وأرى أنّ البصريّين قد تكلفوا تقديرات لا داعي لها ، وكان من الممكن أنْ يقولوا: إنها ضرورة شعريّة ، أو لغة قليلة لا تبنى عليها قاعدة[١] .

وبهذا جاء توجيه الكرمانيّ حيث يرى أنّه لا داعي لهذه التقديرات ، لأنّ العبرة بالرواية لا بالدراية ، فيتفق مع الكوفيّين في هذه المسألة .

وإذا توسّـــطت الأفعال القلبيّة أو تأخرت فلا عمل لها ، نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ ؛ لضـعفها ، والإلغاء أقوى من الإعمال عند التأخر بلا خلاف ، والإعمال بالتوســط أقوى[٢] ، وجعل الرضـــيّ[٣] وابن الناظم[٤] الإعمال والإلغاء متســـاويان بالتوســـط ؛ لأنّ فعل القلب تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر.

ويرى الأخفش أنّ الإلغاء مع التأخر يكون على ســـبيل اللزوم[٥]، وتبعه ابن أبي الربيع[٦]، والجمهور أنه اختياريّ وليس إلزاميّاً[٧].

---

[١]) ينظر : نظريّة العامل في النحو العربيّ ص٨٥.

[٢]) ينظر : شـــرح جمل الزجاجي لابن عصـــفور ج١ص٢٩٥ ، والمقرب ص١٨٠ ، وأوضح المسالك ج٢ص٦٠ ، والتصريح ج١ص٢٥٤ .

[٣]) ينظر : شرح الرضيّ ج٢ص٩٩٣ .

[٤]) ينظر : شرح ابن الناظم ص١٤٧ .

[٥]) ينظر : التذييل والتكميل ج٦ص٥٤ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٢٨ .

[٦]) ينظر : التذييل والتكميل ج٦ص٥٤ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٢٨ .

[٧]) ينظر : السابق.

وأنا مع الجمهور في جواز الإعمال والإلغاء ، لكنّ أرى أنّهما متساويان فليس أحدهما بأقوى من الآخر ، بل إنّ ذلك راجعٌ إلى قصد المتكلم ، فإذا ابتدأ كلامه وهو يقصد هذه الأفعال أعملها وإنْ تأخرت ، وإنْ ابتدأ كلامه وهو لا يقصدها ألغاها حتى لو تقدمت ، يقول سيبويه :

"... لأنّه إنّما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ، ثم يدركه الشك..."[١] ، وقال :

"فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيّته من الشك ، أعمل الفعل قدّم أو أخّر ، كما قال : زيداً رأيتُ ورأيتُ زيداً ..."[٢] .

وتوجيه الكرمانيّ جاء متفقاً مع كلام سيبويه ومن تبعه ، حيث يرى أنّ الميزان نفس الإنسان ، فمرة يكون الغرض الإخبار بالجملة ويعترض له ذكر أفعال القلوب فيلغيها ، ومرة يكون الغرض الإخبار بحال ذات نفسه في الجملة فيعمل ، وهذا توجيه النحاة ، قال أبو حيان :"وإذا ابتدأتَ وأنت تريد اليقين ، ثم أدركك الشك بعد ما مضى كلامك على اليقين ، رفعت وابتدأت..."[٣].

٥-توجيه النصب في خبر (كان)

يقول الكرمانيّ : " ومرة يراد بها حصول معانيها المطلقة في تعيّن خاص، فعند ذلك ناقصة محتاجة إلى بيان تلك الفضلة ، فـ(كان زيدٌ فاضلاً) يراد منه كينونة زيد لا مطلقاً ، بل في حال الفضل ، بخلاف : (كان

---

[١]) الكتاب ج١ص١٢٠.

[٢]) السابق.

[٣]) التذييل والتكميل ج٦ص٥٤.

زيد) تامة ، فإنه يراد منها كينونة (زيد) في مقابلة عدمها ، وكذلك (أصبح زيدٌ غنيّاً) يراد صيرورته في حال الغنى ، لا مطلقاً ، فالفاعل هو زيد متعينا بتعين خاص لا ذلك التعين ، وإلا لكان الأولى رفع ذلك التعين ، والحال أنها نصبته – كما ترى – ولم تنصبه على المفعولية ، فإنّ تلك الحالات لم تكن مفعولة لتلك الأفعال محدثة بها والأفعال لازمة ، وأما كونها أخبارا فمما لا يعقل معناه ، فإن الفعل لا يحتاج إلى خبر ، والخبر عمدة ينبغي أن ترفع ، لا فضلة تنصب ، وهذه فضلة تنصب ، والخبر هو ذو الخبر من وجه وإلاّ لكان الإسناد كذباً ، وليس هذا الخبر فعلاً ناقصاً بوجه فليس بخبر له ، ولذلك يتم الكلام على الفواعل لولم يرد إطلاق تعيين الفعل ، وهذه الإرادة فضل خارج عن معاني الأفعال ، فهي تدخل على ما يصلح لأن يكون جملة ، وترفع الجزء الأول على الفاعلية ، وتنصب الجزء الثاني على الحالية ، كما هو المنقول عن الكوفيين خلافا للبصريين"[١].

في توجيه نصب خبر (كان) ، قال البصريّون : إنّه منصوب بـ(كان) ، على التشبيه بالمفعول به ولذلك يُسَمّى خبراً حقيقةً ومفعولاً مجازاً ، تشبيهاً لـ(كان) بالفعل التام المتعدي ، وهو عند سيبويه اسم مفعول[٢] ، وكذلك المبرد، وقال: "...هي أفعال صحيحة كضربَ..."[٣] .

---

١) التذكرة ص٥٢.

٢) ينظر : الكتاب ج١ص٤٥ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ج١ص٢٩٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٣٧ وابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق / د. محمد كامل بركات ، المملكة العربيّة السعوديّة ، جامعة أمّ القرى ، كليّة الريعة والدراسات الإسلاميّة ، مكة المكرمة، ج١ص٢٥١.

٣) المقتضب ج٤ص٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٣٧ ، والتذييل والتكميل ج٤ص١١٦ ، والمساعد لابن عقيل ج١ص٢٥١.

وقال الكوفيّون : إنّه منصوب على الحاليّة حقيقةً ، والفراء يشبهه بالحال، وذلك لأنّ (كان) فعل غير متعدّ[١].

وجمهور النحاة على توجيه البصريّين وضعف توجيه الكوفيّين[٢] ؛ لورود الخبر مضمراً ومعرفة وجامداً ، ويصح حذفه ، وليس الحال كذلك ، وأجيب على اعتراض الكوفيّين بكون المفعول لا يقع جملة ولا شبه جملة ؛ بأنّه قد يقع جملة بعد القول ، نحو : قال زيدٌ : (عمروٌ فاضلٌ) ، ومع أفعال القلوب، وقد يقع شبه جملة مع الفعل المتعديّ بحرف جر ، والخبر هو متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد[٣].

---

[١]) ينظر توجيهات البصريّين والكوفيّين في : الإنصاف ص٨٢١.، واللباب في علل البناء والإعراب ج١ص١٦٧ ، والعكبريّ ، أبو البقاء ، التبيين عن مذاهب النحويّين البصريّين والكوفيّين ، تحقيق / د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م) ص٢٩٥ ، والتذييل والتكميل ج٤ص١١٦، ١٣١ ، وتمهيد القواعد ج٣ص١٠٦٩ ، والزبيديّ ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ (ت٨٠٢هـ) ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحقيق / د. طارق الجنابي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربيّة ، بيروت(١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م)ص١٢١ ، ١٢٢، والتصريح ج١ص١٨٤ ، وهمع الهوامع ج٢ص٦٣ ، ٦٤، والصبّان ، محمد بن عليّ الصبّان المصريّ (ت١٢٠٦هـ) ، حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ، المكتبة الأزهريّة ، (١٣٤٣هـ)ج١ص١٨٥ ، والنحو العربيّ ، د/ إبراهيم بركات ج١ ص٣٤٣..

[٢]) ينظر : ائتلاف النصرة ص١٢٢ ، وتمهيد القواعد ج٣ص١٠٦٩.

[٣]) ينظر : الإنصاف ص٨٢٢ ، والتبيين ص٢٩٥ ، واللباب ج١ص١٦٧ ، والتذييل والتكميل ج٤ص١١٦، ١١٧، والتصريح ج١ص١٨٤ ، وهمع الهوامع ج٢ص٦٤ ، وحاشية الصبّان ج١ص١٨٦ ، والنحو العربيّ ج١ص٣٤٣.

وتوجيه الكرمانيّ لنصب خبر (كان) هو نفس توجيه الكوفيّين ، فهو عنده حال ، وذلك لأنّ معنى قولنا : (كان زيدٌ فاضــلاً) هو كينونة زيد لا مطلقاً ، بل في حال الفضــل ، بخلاف : (كان زيد) تامة ، فإنّ معناه : كينونة (زيد) في مقابلة عدمها ، وكذلك (أصبح زيدٌ غنيّاً) يراد صيرورته في حال الغنى لا مطلقاً ، فهو منصـــوب على الحاليّة وليس على المفعوليّة ؛ لأنّ (كان) وأخواتها أفعال لازمة .

كما أنّ الكرمانيّ رفض كون هذا المنصـوب خبراً ، لأنّ الفعل لا يحتاج إلى خبر ، والخبر عمدة ينبغي أن ترفع ، لا فضــلة تنصــب ، وهذه فضــلة تنصب.

وقد علمنا فيما سبق أنّ توجيه البصـريّين هو الذي عليه الجمهور ، وهو الأصـــح ؛ وذلك لضـــعف توجيهات الكوفيّين ومعهم الكرمانيّ الذي وافقهم ؛ لأنّ من شروط الحال أنْ تأتي بعد تمام الكلام ، ولم يحصـل ذلك في (كان) الناقصـــة التي فيها الخلاف ، ومن شـــروطه أنْ تأتي نكرة ، وكثيراً ما يأتي خبر(كان) معرفة ، فهذا دليل على أنّه ليس حالاً ، وأنّه خبر حقيقيّ مفعول به مجازاً .

٦- حذف (كان) مع اسمها

يقول الكرمانيّ :" وحذفها مع فاعلها أكثر نحو :

حَدِبَتْ عليّ بُطونُ ضبّة كلُّها إنْ ظالماً فيهم وإنْ مظلوماً[١]

ونحو (سِرْ إنْ راكباً أو ماشياً) أو (ولو راكباً أو ماشياً) وقال الشاعر:

لا يأمَنِ الدّهرَ ذو بغي ولو ملكاً جنودُهُ ضاقَ عنها السّهلُ والجبلُ[٢]

وأمّا قولهم : (الناس مجزيّون بأعمالهم إنْ خيراً فخيراً وإن شـــراً فشــراً) ففيه أربعة أوجه : نصــبهما ورفعهما ، ونصــب الأول ورفع الثاني

---

[١]) البيت من الكامل للنابغة الذبياني في الكتاب ج١ص٢٦٢ ، وشـرح الكتاب للسـيرافي ج٢ص١٦٠ ، والعينيّ ص٦٣٣، وفي الديوان ، تحقيق وشرح الشيخ / محمد الطاهر ابن عاشور ، الشركة التونسيّة للتوزيع ، والشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص٢٢٥ برواية (ضِنّة) مكان (ضبّة) ، ومن دون نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٦٣ ، وشــرح ابن الناظم ص١٠١ ، والتذييل والتكميل ج٤ص ٢٢٣، و ابن هشام ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، تحقيق / د. عباس مصطفى الصالحي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربيّ ، (١٤٠٦هـــ = ١٩٨٦م) ص٢٥٩ ، وتمهيد القواعد ص١١٦٥ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٠٢ ، واستشهد به على حذف (كان) مع اسمها بعد (لو) الشرطيّة ، والتقدير (إنْ كنتُ ظالماً وإنْ كنتُ مظلوماً)

[٢]) البيت من البسيط ، لقائل مجهول في العينيّ ج٢ص٦٠٩ ، ومن دون نسبة في شرح التســهيل لابن مالك ج١ص٣٦٣، وشــرح ابن الناظم ص١٠١ ، والتذييل والتكميل ج٤ص٢٢٣ ، وتخليص الشواهد ص٢٦٠ ، وتمهيد القواعد ص١١٦٦، و السيوطيّ ، شــرح شــواهد المغني ، تحقيق / أحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربيّ ، (١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م) ج٢ص٦٥٨ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٠٢، واستشهد به على حذف (كان) مع اســمها بعد الشــرط ، والتقدير: لا يأمن الدهر ذو بغي ولو كان الباغي ملكاً.

وعكســـــه ، فعلى الأول تقديره : إن كان عملُهم خيراً فيكون جزاؤهم خيراً ، وعلى الثاني : إن كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ ، وعلى الثالث : إن كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ ، وعلى الرابع : إن كان في عملهم خيرٌ فيُجزون خيراً .."[١].

تُحذف (كان) مع اسمها وهي مرادة ؛ لكثرتها في الكلام[٢] كثيراً بعد (إنْ) و(لو) الشرطيّتين ؛ لأنها من الأدوات الطالبة فعلين ، فيطول الكلام فيخفف بالحذف[٣] ، مع ضمير الغائب أو الحاضر[٤]، نحو[٥]: (سِرْ مُسْرِعاً إنْ راكباً أو ماشياً) ، أي : إنْ كنتَ راكباً أوكنتَ ماشياً .

وشواهد ذلك كثيرة ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : (التمس ولو خاتماً من حديد)[٦]، أي : ولو كان الملتمس خاتماً من حديد ، ومن الشـــعر

---

١) التذكرة ص٥٥.

٢) ينظر : شرح ابن يعيش ج٢ص٩٧ .

٣) ينظر : التصريح ج١ص١٩٣.

٤) ينظر : الكتاب ج١ص٢٥٨ ، وأوضـــح المســـالك ج١ص٢٦١ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٠٢.

٥) ينظر : شـرح ابن الناظم ص١٠٠ ، وأوضـح المسـالك ج١ص٢٦٠ ، والتصـريح ج١ص١٩٣.

٦) الحديث في صـــحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب (النظر إلى المرأة قبل التزويج) برواية : (انظر ولو خاتماً من حديد) ، حديث رقم ٥١٢٦ ، الطبعة الأولى ، وزارة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدعوة والإرشاد ، المملكة العربيّة السعوديّة ، دار السلام للنشر والتوزيع ، الرياض ، (١٤١٧هـ ١٩٩٧م) ص١١١٣.

الشاهدان المذكوران ، ولو أظهر الشاعر الفعل (كان) واسمها لكان جائزاً ، قال سيبويه : "وإنْ شئتَ أظهرتَ الفعل ..."[١] .

ويجب نصب الخبر عند عدم الإظهار ، إنْ لم يصلح تقدير (فيه) أو (عنه) أو نحوهما مما يصح وقوعه خبراً ، فإن صلح تقدير (فيه أو عنه) جاز الرفع ، ومن ثَمّ جاز في قولهم : (الناسُ مجزيّون بأعمالهم إنْ خيراً فخير وإنْ شراً فشر) أوجه أربعة[٢] :

الوجه الأول : نصب الأول على أنّه خبر (كان) المحذوفة مع اسمها ، ورفع الثاني على أنّه خبر لمبتدأ محذوف ، أي : إنْ خيراً فخيرٌ ، والتقدير : إنْ كانَ عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ .

الوجه الثاني : رفع الأوّل على أنّه فاعل لـــ(كان) التامة بمعنى وَقَعَ ، ونصب الثاني على أنّه خبر لـــ(كان) المحذوفة مع اسمها ، أي : إنْ خيرٌ فخيراً ، وإنْ شرٌّ فشرّاً ، والتقدير : إنْ كانَ خيرٌ كان الجزاءُ خيراً .

---

[١]) الكتاب ج١ص٢٥٨ .

[٢]) ينظر : الكتاب ج١ص٢٥٨ ، وشرح السيرافي ج٢ص١٥٧ ، والمفصل ص٩١، و ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق / د. موسى بناي العليليّ ، الجمهوريّة العراقيّة ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة ، إحياء التراث الإسلاميّ ، ج١ص٣٨٠ ، وشرح المقدمة الكافية في النحو ص٥٦٥ ، وشرح ابن يعيش ج٢ص٩٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٦٤ ، وشرح ابن الناظم ص١٠١ ، وشرح الرضيّ ج١ص٨٠٤ ، والتذييل والتكميل ج٤ص٢٢٥ ، وأوضح المسالك ج١ص٢٦١ ، وتمهيد القواعد ص١١٦٩ ، والتصريح ج١ص١٩٣ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٠٣ ، والنحو العربيّ ، إبراهيم بركات ج١ص٢٨٣ ، و٢٨٤ .

أو يكون التقدير : إنْ كان في عملهم خيرٌ فيكون الجزاء خيراً ، والمرفوع اسماً لـ(كان) المحذوفة مع خبرها .

الوجه الثالث : النصب في الأول والثاني على أنّهما خبران لـ(كان) المحذوفة مع اسمها ، أي : إنْ خيراً فخيراً ، وإنْ شرّاً فشرّاً ، والتقدير : إنْ كان العملُ خيراً فالجزاءُ يكون خيراً .

الوجه الرابع : الرفع فيهما ، أي : إنْ خيرٌ فخيرٌ ، وإنْ شرٌّ فشرٌّ ، والتقدير : إنْ كانَ خيرٌ فالجزاءُ خيرٌ ، والأوّل مرفوع على أنّه فاعل لـ(كان) التامة ، والثاني خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز أنْ يكون التقدير : إنْ كان في عملهم خيرٌ على أنّه اسم لـ(كان) المحذوفة مع خبرها.

والرفع أكثر وأحسن وأقوى في الآخِر[١]، قال سيبويه : " ...لأنك إذا أدخلتَ الفاء في جواب الجزاء استأنفتَ ما بعدها وحَسَنَ أنْ تقع بعدها الأسماء."[٢] ، ويرى ابن مالك أنّ رفعه بـ(كان) الناقصة أولى من رفعه بالتامة ؛ لأنّ إضمار الناقصة مع النصب واجب ، وهو مع الرفع ممكن ، فوجب ترجيحه ، ليجري الاستعمالان على سنن واحد ولا يختلف العامل ، والفعل التام إذا أضمر بعد (إنْ) يفتقر إلى مُفَسّر[٣].

---

[١]) ينظر : المفصل ص٩١ ، وشرح المقدمة الكافية في النحو لابن الحاجب ص٥٦٥، وشرح ابن يعيش ج٢ص٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٦٤ .

[٢]) الكتاب ج١ص٢٥٨ ..

[٣]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٤٦ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٠٣ .

وأجودها نصـــب الأول ورفع الثاني ، قال ابن الحاجب هو أفصـــح[١] ، وقال ابن يعيش هو المختار[٢] ، ورجحه ابن هشـــام[٣] ، والشـــيخ خالد[٤] ؛ لأنّ : " إنْ تقتضي الفعل ، فلابد من إضمار (كان) أو نحوها ، فإذا أضمرنا (كان) ونصـــبنا ، فقد جعلنا اســـم (كان) مع (كان) محذوفاً ، والفعل متى أضمر أضمر معه الفاعل ، ... ولو أضمرنا (كان) وجعلنا الاسم الذي بعد (إنْ) مرفوعاً ؛ فالذي أضـــمر مع (كان) الخبر الذي هو بمنزلة المفعول ، فكأنّك أضـــمرت الفعل مع المفعول ، ولا يدل على المفعول كدلالته على الفاعل ، لأنّه لا يستغني عن الفاعل."[٥] .

وإذا كان نصـــب الأول ورفع الثاني هو الأجود والأفصـــح فإنّ عكســـه ضعيف ، والوجهان الآخران متساويان .

وتوجيـه الكرمـانيّ لهـذا القول لا يختلف عن توجيـه النحـاة ، فقـد ذكر الأوجه الأربعة ، إلّا أنّه لم يرجح أو يضعف أحدها كما فعل النحاة .

---

[١]) ينظر : شـرح المقدمة الكافية في النحو ص٥٦٥ ، والإيضـاح في شـرح المفصـل ج١ص٣٨٠ .

[٢]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٢ص٩٧.

[٣]) ينظر : أوضح المسالك ج١ص٢٦٢ .

[٤]) ينظر : التصريح ج١ص١٩٣.

[٥]) ينظر : شرح السيرافيّ ج٢ص١٥٧.

٧- توجيه عمل الأفعال (حري واخلولق) وأخواتها

يقول في توجيه عمل هذه الأفعال : "...هذه الأفعال تقتضـــي فاعلاً ومفعولاً على صـورة الجملة الفعلية المصـدرة ب(أن) والفعل المضـارع ، نحو (حرا[١] زيدٌ أنْ يفعل) ، و (اخلولقت الســماءٌ أنْ تمطر) ، و(جَدُرَ زيدٌ أنْ يكتب) ، و (حُقّ لك أنْ تُطيع) ، والمفعول مفعول معنويّ وقد حذف الجار، نحو : (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)[٢]، (أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ)[٣] ، وأما القوم فقد اختلفوا فيها ، فمنهم من قال : انها كـــ(كان) ترفع الاسم والفعل في محل النصب وخبر لها ، نظرا لما زعموا أنها من النواسخ تدخل على الجملة، وقد عرفت أن الإنسان يخترع الكلام اختراعاً ، وليس بجملة سابقة حتى يدخل النواســخ عليها ، ومع التجاوز عن ذلك ، الجملة المؤولة بالمصــدر كاســم معنى ، ولا يقع خبرا عن اســـم الذات ، فإن الخبر عين المبتدأ ، ولا يعقل كون (زيد أن يخرج) جملة ولا مؤولة ، وعن الكوفيّين أنّ المؤول بالمصـــدر بدل ، وهو أيضـاً مدخول ، فإنّ البدل يقوم مقام المبدل منه ، ويصـح المعنى مع حذف المبدل منه ، ولا يصـــح هنا أنْ تقول في (حرا زيدٌ أنْ يخرجَ) : حري الخروج ، ولو قلت إنّه يحتاج إلى مفعول آخر ، كأنْ تقول : (حري الخروج أنْ يظهر) أو (أنْ يوجد) ، ولا يتم الكلام بدون مفعول ننقل الكلام

---

[١]) هكذا وجدتها في لفظ الكتاب(حرا) والصحيح : (حري) وذلك لأن في اللسان : (الحرا) بالفتح والقصر : جناب الرجل ، وموضع البيض ، والكِناس ، وكلُّ موضع لظبي يأوي إليه ، و(الحرى) ، يقال : حريّ بكذا وحرٍ ، وبالحرَى أن يكون كذا : أي جدير وخليق ..[لسان العرب : (حري) ج١٤ص١٧٣]

[٢]) النساء / ١٢٧.

[٣]) الأعراف / ٦٣ .

إليه ، وأما ما حكي من قولهم : (اخلولق أنْ يجئ) ، فالفاعل محذوف أو هي تامّة ، و (أنْ يجئ) مؤولة فاعلها على لغة أهل الحجاز ، وأما قولهم : (حري أنْ يقوم زيدٌ) ، فـــــــ(زيد) هو الفاعل ، و(أنْ يقوم) مفعول مقدم ، والإضـــــمار قبل الذكر لفظيّ ، ومنهم من قال : إنّ المرفوع فاعل والمؤول مفعول ، فإنْ أراد المفعول به فهو خطأ ، وهم لا يريدون غير المفعول به ، إذ لا يعرفون المفعول المعنويّ ، وإنْ أريد به المفعول المعنويّ صـــــحّ ، والرابطة جار محذوف ، فإنّ معنى : (حري زيدٌ أنْ يخرجَ) أي : (لأنْ يخرج) ، و (اخلولقتِ السماءُ أنْ تُمطر) أي : (لأنْ تمطر) ، فالخروج مثلا مستعدّ له ، أي : استعدّ له زيدٌ ، والمطر مستعدّ له ، أي : استعدّت له السماءُ."[١].

إنّ الأفعال (حري) و(اخلولق) هي أفعال تدل على الرجاء ، وقد وضعها النحاة في باب واحد مع أفعال الشـــروع (جعل – أخذ – أنشـــأ – طفق – علق) ، وأفعال المقاربة (كاد وكرب وأوشك) وأطلقوا على هذا الباب اسماً واحداً هو (أفعال المقاربة) ، وذلك لأنّ هذه الأفعال تتفق في العمل ، وإنْ اختلفت من حيث الدلالة[٢] ، من باب إطلاق اسم البعض وإرادة الكل ، فهو مجاز مستعمل[٣] ، أو على سبيل التغليب[٤] .

---

[١]) التذكرة ص٦٣.

[٢]) ينظر : في النحو العربيّ ، نقد وتوجيه ص١٨٥ وما بعدها .

[٣]) ينظر : التذييل والتكميل ج٤ص٣٢٨ ، وتمهيد القواعد ص١٢٥٧ ، والتصـــريح ج١ص٢٠٣.

[٤]) ينظر : همع الهوامع ج٢ص١٣١ .

ويرى ابن الحاجب أنها للمقاربة ؛ لأنّها "لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة من رجاء أو حصول أو أخذ فيه ، فتدخل على المبتدأ والخبر لإعطاء الخبر معناها من مقاربة مخصوصة"[١] ، وألحقوها بـ(كان) وأخواتها.

وهذه الأفعال (حَرِيَ واخلولقَ) تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ اسماً لها ، والمُطّرد أنْ يكون الخبر فعلاً مضارعاً لغرض ، والفعل المضارع يجب أنْ يكون مقروناً بـــــ(أنْ) [٢] ؛ لأنّ الفعل المُتَرجّى وقوعه قد يتراخَى حصوله فاحتيج إلى (أنْ) المُشعرة بالاستقبال[٣] ، فنقول : حري زيدٌ أنْ يخرجَ، واخلولقت السماءُ أنْ تمطرَ ، وقد اختلف النحاة في هذا المصدر المؤول ، فذهب سيبويه إلى أنّه ليس خبراً ، وإنّما هو مفعول به منصوب بإسقاط حرف اللام ، أو بتضمين الفعل معنى (قارَبَ)[٤]، قال : " وتقول : عسيتَ أنْ تفعلَ ، فـ(أنْ) هاهنا بمنزلتها في قولك : قاربتَ أنْ تفعلَ ، أي : قاربتَ ذاك ، وبمنزلة : دنوتَ أنْ تفعلَ ، واخلولقتِ السماءُ أنْ تمطرَ ، أي : لأنْ تمطر ، وعسيتَ بمنزلة : اخلولقتِ السماءُ."[٥].

---

[١]) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ج٢ص ٩١٨ ، و الإيضاح في شرح المفصل ج٢ص٩٠.

[٢]) ينظر : شرح المقدمة الكافية ج٢ص٩١٨ ، وشرح ابن الناظم ص١١١، وشرح ابن عقيل ج١ص٣٣٢ ،

[٣]) ينظر : التصريح ج١ص٢٠٦ .

[٤]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٣٩٤ ، وشرح ابن الناظم ص١١٢.

[٥]) الكتاب ج٣ص١٥٧.

وقدّر الرضـــيّ الباء حيث يرى أنّ قولنا : (حَرِيَ زيدٌ أنْ يفعل كذا) ، وقولنا : (اخلولقَ عمروٌ أنْ يقومَ) أصـــلهما : (بأنْ يفعلَ) و (بأنْ يقومَ) ، فحذف حرف الجر كما هو القياس مع (أنّ) و(أنْ)[١].

والتوجيه المختار عند ابن الناظم أنّه مفعول به منصـوب بإسـقاط الجارّ وهو اللام[٢] .

وكونه خبراً هو توجيه الجمهور والدائر على ألسـنة النحاة والمعربين وهو المشـهور[٣] ، واسـتندوا على أنّ (أنْ) وما بعدها ليسـت في تأويل مصـدر ، وجيء بها لتدل على أنّ في الفعل تراخياً[٤].

و توجيه الكرمانيّ : هو أنّ المصـــدر المؤول من (أنْ) والفعل ليس خبراً ووجّهَه بأنّه يلزم من جعله خبراً أنْ يقع اســم المعنى خبراً عن اســم الذات ، وأجاب عن ذلك ابن الناظم[٥] ، والشـيخ خالد[٦] بأنّ الإخبار عن اسـم العين بالمصـدر يكون على سـبيل المبالغة ، نحو : (زيدٌ عدلٌ) ، أو على حذف مضاف قبل الاسم أو قبل الخبر ، أي : حرِيَ أمرُ زيدٍ القيامَ ، واخلولق أمرُ السـماء الإمطارَ ، وحَرِيَ زيدٌ صـاحبَ القيامِ ، واخلولقتِ السـماءُ صـاحبةَ الإمطارِ .

---

[١]) ينظر : شرح الرضيّ على الكافية ج٢ص١٠٧٦ .

[٢]) ينظر : شرح ابن الناظم ص١١٢.

[٣]) ينظر : شرح ابن عقيل ج١ص٣٢٣ ، وشرح الأشموني ج١ص١٢٨.

[٤]) ينظر : تمهيد القواعد ص١٢٧٢.

[٥]) ينظر : شرح ابن عقيل ج١ص٣٢٣ .

[٦]) ينظر : التصريح ج١ص٢٠٦ .

ويرى الكرمانيّ أنّ المصدر المؤول منصوب على إسقاط الخافض وهو حرف اللام كما ذهب سيبويه ، لكنه ليس مفعولاً به ، وإنّما هو المفعول المعنويّ .

وتوجيهه بأنّ معنى قولنا : (اخلولقتِ السماءُ أنْ تمطر، و حرِيَ زيدٌ أنْ يخرجَ) استعدت السماء لأنْ تمطر (للمطر)، واستعدّ زيدٌ لأن يخرج (للخروج) ، مخالف لما اتفق عليه النحاة من أنّ (حري واخلولق) للترجي[١] .

وتوجيه الكرمانيّ لقولهم : (اخلولق أنْ يجئ) بأنّ (أنْ يجئ) هو الفاعل و (اخلولق) تامّة على لغة أهل الحجاز كان متفقاً فيه مع توجيه النحاة ؛ حيث ذهبوا إلى أنّ (اخلولق) يجوز إسنادها إلى (أنْ) والفعل ، فتستغني بهما عن الخبر وتكون تامّة على لغة أهل الحجاز[٢] .

وردّ توجيه الكوفيّين[٣] أنّ المصدر المؤول بدل ، بأنّه مدخول ؛ معلّلاً ذلك بأنّ البدل يقوم مقام المبدل منه ، ويصح المعنى مع حذف المبدل منه ، ولا يصح هنا أنْ تقول في (حرا زيدٌ أنْ يخرجَ) : حري الخروج ، ولو قلت

---

[١]) ينظر : ابن القوطية ، كتاب الأفعال ، تحقيق / عليّ فودة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ص٢١٣ ، و ابن القطاع ، كتاب الأفعال ، الطبعة الأولى ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن (١٣٦٠هـ) ج١ ص٢٦٢ ، والتذييل والتكميل ج٤ص٣٣٠ ، وتمهيد القواعد ج٣ص١٢٦٤ ، والتصريح ج١ص٢٠٦ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٣٣ .

[٢]) ينظر : شرح التسهيل ج١ص٣٩٦ ، وشرح ابن الناظم ص١١٤ ، وشرح ابن عقيل ج١ص٣٤١ ، والتصريح ج١ص٢٠٩،

[٣]) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ج١ص١٩٢، والتذييل والتكميل ج٤ص٣٣٥.

إنّه يحتاج إلى مفعول آخر ، كأنْ تقول : (حري الخروج أنْ يظهر) أو (أنْ يوجد) ، ولا يتم الكلام بدون مفعول ننقل الكلام إليه .

وقد وُفّقَ في هذا التوجيه ؛ لأنّ البدل لا يكون لازماً ، وهذا لازم[١] ، تتوقف عليه فائدة الكلام[٢]، كما أنّ هذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة فلا معنى لها[٣].

[١]) ينظر : التذييل والتكميل ج٤ص٣٣٥ .

[٢]) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب تحقيق / د. مازن مبارك ، وآخران ، الطبعة الأولى، دار الفكر ، دمشق ، (١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م)ص١٦٣.

[٣]) ينظر : التذييل والتكميل ج٤ص٣٣٥ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٣٨.

٨- توجيه حقيقة أسماء الأفعال

يقول الكرمانيّ : " وأمّا الأفعال غير المتصرفة ، وقد سمّاها القوم بأسماء الأفعال ردّاً على الكوفيّين ، ...فعن الكوفيّين أنّها أفعال ، وعن البصريّين أنّها أسماء موضوعة لألفاظ الأفعال ، وربّما يحكى ذلك عن سيبويه وتَبَعه ، وقيل : إنّها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال ، ومنهم من قال : إنّها أعلام أجناس كـ(سبحان) ، ومن نظر بعين الإنصاف عرف أن هذه الأقوال نشأت عن محض العداوة ، والحق أنها أفعال كنعم وبئس ، غاية الأمر أنها أفعال غير متصرفة ، والدليل على أنها أفعال من الحديث صدق حد أمير المؤمنين للفعل عليها ، فإنها كلمات تدل على حركة المسمى ، وعدم صدق حد الاسم عليها ؛ لأنه كلمة تدل على المسمى ، وصدق حد القوم للفعل عليها – على زعمهم – أنها (كلمات تدل على معان مستقلة مقترنة بأحد الأزمنة) وعدم صدق حد الاسم عليها ، والأفعال غير المتصرفة – بإقرارهم – موجودة ، فلتكن منها هذا ، وإنما للاسم خواص كالجر والتنوين والندا وحرف التعريف والإسناد ، وليس شيء من ذلك يجري عليها ، والتنوين في (صهٍ ومهٍ) ليس تنوين تمكن على الأصح ، ومن خواص الاسم تنوين التمكن لا غيره ، وتكلف القوم بما مزيد عليه ، حتى جعلوا منونها نكرة وغير منونها معرفة ، وأنت تعلم أن معانيها الحدث المقرون بالزمان ، ولا يعقل لها تعريف وتنكير، وبلغ بهم التكلف أنّهم قالوا : إذا قلتَ لنتكلم (صهْ) بسكون الهاء ، فمعناه اسكت سكوتاً معهوداً ، وإذا قلتَ : (صهٍ) بتنوين الهاء ، فمعناه اسكت سكوتاً ما ، فلا يلزمه السكوت عن هذا الكلام عند الامتثال ، وأما قول البصريين فأوهن من بيت العنكبوت ، فإنّ (صه) لو كان دالاً على لفظ اسكت ، لكان نسبته إليه ككلمة (اسم) للفظ (زيد) ، فالاسم يدل على لفظ

(زيد) ، ولا يدل على معناه ، أي : المسمّى ، و(صه) يدل على معنى السكوت هذا ، ولو كان اسماً لـ(اسكت) لكان قولك : (صه) مما لا يصح السكوت عليه ، ولم يكن كلاماً ، وأما قول سيبويه فيلزمه عليه الإقرار بأنها أفعال ، فلا وجه لتسميتها أسماء إلا محض مخالفة الكوفيين ، وأما القول الرابع والخامس فوهنهما كقول البصريين فعلى قولهم لفظ (صه) موضوع على لفظ السكوت ، كما أنّ لفظ المصدر موضوع على الضرب ، وليس يفيد لفظ المصدر معنى الضرب، والمشهود المشهور إفادة هذه الأفعال المعاني الفعليّة"[١].

اصطلح النحاة على تسمية هذه الأسماء بـ(أسماء الأفعال) ، وهو مصطلح سيبويه[٢] ، والمبرد[٣] والبصريّين[٤] ، والجمهور[٥] ، فهي أسماء

---

[١]) التذكرة ص٨٥.

[٢]) ينظر : الكتاب ج١ص٢٤١ .

[٣]) ينظر : المقتضب ج٣ص٢٥ .

[٤]) ينظر : الأصول في النحو لابن السراج ج١ص١٤١ ، و أبو عليّ الفارسيّ ، المسائل الحلبيّات ، تحقيق / د. حسن هنداويّ ، الطبعة الأولى ، دار القلم للطباعة والنشر ، دمشق ، ودار المنارة للطباعة والنشر ، بيروت ، (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م) ص٩٧ .

[٥]) ينظر : المفصل في علم العربية ص١٤٥ ، وشرح ابن يعيش ج٤ص٢٥ ، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ص٧٤١ ، والإيضاح في شرح المفصل ج١ص٤٩٧، وابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، تحقيق / د. عبد المنعم هريديّ ، دار المأمون للتراث ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، كليّة الدراسات والشريعة الإسلاميّة ، مكة المكرمة ، ج٣ص١٣٨٢ ، وشرح ابن الناظم ص٤٣٥ ، وشرح الرضي على الكافية ج٢ ص٢٩٠ ، والتذييل والتكميل ج١٤ص٢٦٩ ، ==

نابت عن الأفعال معنى واستعمالاً ، وتوجيههم بأنّها أسماء هو لأنّه يدخلها التعريف والتنكير وهذا ما تختص به الأسماء ، كصهٍ ومهٍ ، كما أنّ منها ما هو اسم بلا خلاف نحو : (رويدك) ، و(فَرَطَك) ، و بعضها ظرف ، وجار ومجرور نحو : (دونك) ، و(عليك) و(إليك) ، كما أنّها لا تقبل علامات الأفعال ، ولا تتصرف تصرف الفعل[١].

واختلف القائلون بأنّها اسم في دلالتها ، فمنهم من قال : مدلولها لفظ الفعل ، لا الحدث ولا الزمان ، فـ (صَهْ) اسم للفظ (اسكت) ، ومنهم من قال: مدلولها المصادر ، فـ (صهْ) اسم لقولنا : (سكوتاً) ، ومنهم من قال : تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان ، إلاّ أنّ دلالتها على الزمان

وارتشاف الضرب ص٢٢٨٩ ، و ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، تحقيق / محمد محيي الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكوخ للطباعة والنشر ، إيران ، طهران ، (١٣٨٢هـ) ص٤٠٩ ، وشرح ابن عقيل ج٣ص٣٠٢ ، وشرح الأشموني ج٣ص٤٨٤

[١]) ينظر : الأصول في النحو ج١ص١٤٢ ، والمسائل الحلبيّات ص٢١٣ ، وشرح ابن يعيش ج٤ص٢٨ ، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ص٧٤٣ ، وشرح الرضي ج٢ص٢٩١ ، والمرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق / د. عبد الرحمن عليّ سليمان ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربيّ ، مصر (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م) ص١١٥٩ ، وشرح اللمحة البدريّة ج٢ص١٠٥ ، وتمهيد القواعد ص٣٨٣٧ .

بالوضع ، ودلالة الفعل على الزمان بالصيغة ، وهذا ظاهر كلام سيبويه[١]، وأبي عليّ[٢] ، وجماعة[٣].

ويرى الكوفيّون أنّها أفعال حقيقة ؛ لأنّها تدل على الحدث والزمان[٤] ، ووجّهوا ذلك بأنّ تسمية البصريّين لها أسماء أفعال كان مراعاة للفظ ، فقولنا: شتّان أصله شَتَتَ ، ثم عُدل إلى شتّان ، فأجروا اللفظ مُجرى الأسماء ، فهي في الحقيقة أفعال مرادفة لما تُفَسّر به[٥].

وهذا يمكن الجواب عنه بأنّ هذه الألفاظ لا تدل على الحدث والزمان ، والذي يدل على الحدث والزمان إنّما هو مدلولها من الأفعال ، فـــــــ(نَزَال)

---

١) ينظر : الكتاب ج٣ص٥٢٩ ، وج٤ص٢٢٩ ، وينظر : ارتشاف الضرب ص٢٢٨٩ ، وتوضيح المقاصد ص١١٥٩ .

٢) ينظر : المسائل الحلبيّات ص٩٨ ، والإيضاح العضدي ، تحقيق / د. حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ، (١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م)ص١٦٣ ، وعبد القاهر الجرجانيّ ، المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق / د. كاظم بحر المرجان ، (١٩٨٢م) ، الجمهوريّة العراقيّة ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، ج١ ص٥٦٩.

٣) ينظر : ارتشاف الضرب ص٢٢٨٩ ، والتذييل والتكميل ج١٤ص٢٧١، وتوضيح المقاصد ص١١٥٩ ، والتصريح ج٢ص١٩٥ ، وهمع الهوامع ج٥ص١٢١.

٤) ينظر : التذييل والتكميل ج١٤ص٢٧٠ ، وابن هشام ، شرح اللمحة البدريّة في علم اللغة العربيّة ، تحقيق / أ. د/ هادي نهر ، اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ج٢ص١٠٤ ، وشرح الأشموني ج٣ص٤٨٤ ، و التصريح ج٢ص١٩٥ ، وهمع الهوامع ج٥ص١٢١ .

٥) ينظر : ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجيّ ، تحقيق / د. عيّاد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، لبنان (١٤٠٧هـــــ = ١٩٨٦م) ج١ص١٦٣ ، والتذييل والتكميل ج١٤ص٢٧٠ ، وارتشاف الضرب ص٢٢٨٩ .

بمعنى (انزل) ، و(انزل) هو الذي يدل على الحدث والزمان[١] ، فدلالتها على ما تدل عليه الأفعال قد استفيد من مدلولها لا منها نفسها ، وقد عملت عمل الفعل للشبه الواقع بينهما[٢].

وردّ أبو عليّ الفارسيّ كونها أفعالاً بأنّها لم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء ولا هي على أمثلتها[٣].

ويرى بعض البصريّين أنّها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وجاءت على أبنيتها ، واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء[٤] .

ويرى بعض المتأخرين أنّها ليست أسماءً ولا أفعالاً ولا حروفاً ، وإنّما هي قسم برأسه ، وتُسَمّى خالفة، ولا يخفى سقوط هذا الرأي[٥].

والراجح أنّ هذه الأسماء أسماء حقيقة ، ومدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان ، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان[٦].

وواضح من توجيه الكرمانيّ أنّه مخالف لما عليه سيبويه والجمهور ، القائلين بأنّها أسماء أفعال ، ، وكذلك بقيّة الأقوال الأخرى ، مُوّجهاً ذلك بما يلي :

---

١) ينظر : شرح اللمحة البدريّة ج٢ص١٠٥ .

٢) ينظر : شرح ابن يعيش ج٤ص٢٩ .

٣) ينظر : المسائل الحلبيّات ص٢١٢ .

٤) ينظر : ارتشاف الضرب ص٢٢٨٩ .

٥) ينظر : ارتشاف الضرب ص٢٢٨٩ ، وشرح اللمحة البدريّة ج٢ص١٠٤ .

٦) ينظر : شرح الأشموني ج٣ص٤٨٤ .

أوّلاً : هذه الأقوال نشـــأت من قبيل عداوتها للكوفيّين الذين يرون أنّها أفعال ، ويرى أنّ هذه الألفاظ أفعال غير متصرفة كـ(نِعْمَ) و(بئس) ، والأفعال غير المتصرفة موجودة فلتكن هذه منها .

وهذا مردود بأنّ جمودها وعدم تصـــرفها تصـــرف الأفعال دليل على اسميتها لا فعليتها.

ثانياً : خواص الاســم : الجر والتنوين والندا وحرف التعريف والإســناد ، وليس شيء من ذلك يجري عليها .

وقد وجّه دخول التنوين الذي هو من خواص الاســم بأنّ هذا التنوين في (صهٍ ومهٍ) ليس تنوين تمكن على الأصح ، ومن خواص الاسم تنوين التمكن لا غيره .

وهذا مردود بأنّ دخول التنوين في هذه الألفاظ يدل على أنّها ليست أفعالاً ، ولا حروفاً ، لأنّ الأفعال والحروف لا يدخلها التنوين ، وبناءً عليه يســـقط القول بأنّها أفعال ، ويترجح القول باسميتها.

وتنوينه فرقاً بين المعرفة والنكرة .

وقد رفض قول النحاة أنّ منونها نكرة وغير منونها معرفة ، مُوَجّهاً ذلك بأنّ معانيها الحدث المقرون بالزمان ، ولا يعقل لها تعريف وتنكير .

وهو مردود بأنّ هذه الأســـماء لا تدل على الحدث والزمان كما ســـبق ووضحنا ، وإنّما تفيد ما يفيده الفعل .

ثالثاً : أنّ (صه) لو كان دالاً على لفظ اسكت ، لكان نسبته إليه ككلمة (اسم) للفظ (زيد) ، فالاسم يدل على لفظ (زيد) ، ولا يدل على معناه ، أي

: المسمّى ، و(صه) يدل على معنى السكوت هذا ، ولو كان اسماً لـ(اسكت) لكان قولك : (صه) مما لا يصح السكوت عليه ، ولم يكن كلاماً .

وهذا التوجيه وافق فيه ابن يعيش الذي قال : "اعلم أنّ معنى قول النحويّين (أسماء أفعال)المراد به أنّها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها ، فقولنا :(بَعُدَ) دال على ما تحته من المعنى ، وهو خلاف القرب ، وقولك :(هيهات) اسم للفظ (بَعُدَ) دالّ عليه ."[١]

فهذا الذي استخدمه في دحض حجة البصريّين هو نفسه دليل على قوة مذهبهم وهو المراد من هذا المصطلح (أسماء الأفعال) ، وقوله : (صه) يدل على معنى السكوت غير صحيح ، فهو يدل على لفظ (اسكت) ، ويصح السكوت عليه وهو كلام ن ولا يدل على (السكوت) ، فلا يجوز أنْ يُستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه ، وذلك لأنّه ليس فعلاً ولا من حروف الفعل ، بل هو صوت أُوقع موقع حروف الفعل[٢].

---

[١]) شرح ابن يعيش ج٤ص٢٥.

[٢]) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، تحقيق / د. محمد عليّ النجار ، المكتبة العلميّة ، ج٣ص٤٧ .

٩ – توجيه تقديم معمول أسماء الأفعال عليها

يقول الكرمانيّ :" واختلفوا في معمولها هل يجوز تقديمه عليها أم[١] لا ، فمنهم من منع لضـــعف عملها ، وهو تعليل عليل ، وعن بعض الكوفيين جوازه ، وتمســـكوا لمذهبهم على مذهبهم بقوله :(كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)[٢] ، وعلى مذهبنا (كتاب الله) مصـدر فعل محذوف ، أي كتب الله عليكم كتاباً ، وبقول الشاعر :

يا أيُّها المائحُ دلوي دونكا إنّي رأيتُ الناسَ يحمدونكا[٣]

وعلى مذهبنا (دلوي) مفعول فعل مقدر ، أي : (جاء دلوي خذه دونك واجذبه إلى قربك)."[٤].

لا يجوز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها؛ لضعف عملها ؛ لأنّها إنّما عملت حملًا لها على الفعل ؛ وإذا تقدم معمولها عليها تصـبح متسـاوية مع الفعل الذي هو الأصـل وهي الفرع ، والفروع تنحطّ دائماً عن درجة الأصـول

---

[١]) هذا لفظ الكتاب ، والصواب : (أو)

[٢]) النساء / ٢٤ .

[٣]) البيت من الرجز ، لرجل جاهليّ من بني أُســيّد بن عمرو بن تميم في الخزانة ج٦ص٢٠٤ ، ولجارية من بني مازن ، في التصريح ج٢ص٢٠٠ ، ومن دون نسبة في معاني القرآن للفراء ج١ص٢٦٠ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ج٢ص٢٦٨ ، والإنصاف ص٢٢٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب ج١ص٤٦١ ، و شرح الكافية الشـافية ص١٣٩٤ ، وأوضـح المسـالك ج٣ص٨٨ ، وهمع الهوامع ج٥ص١٢٠ ، واستشهد به على جواز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها ، وهو مؤول كما سيأتي.

[٤]) التذكرة / ٩٥.

، فلا يجوز : زيداً عليكَ ، ولا زيداً رُوَيد ، ولا زيداً دَرَاك ، وهذا توجيه البصريّين[١] ، وجميع النحويّين[٢] ، وبه قال الفراء من الكوفيّين[٣].

ومذهب الكوفيّين[٤] ، ونُسِب للكسائيّ جوازه[٥]، إجراءً لها مُجرى الأفعال التي هي أسماء لها ، وقياساً على تقدم معمول اسم الفاعل[٦].

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بالنقل ، ومنه قوله تعالى : ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ ، والتقدير : عليكم كتاب الله ، أي : الزموا كتاب الله ، فنُصِب

---

[١]) ينظر : الإنصاف ص٢٢٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب ج١ص٤٦١ ، وشرح ابن الناظم ص٤٣٧ ، وارتشاف الضرب ص٢٣١١ ، وشرح اللمحة البدريّة ج٢ص١٠٨ ، و

[٢]) ينظر : شرح المقدمة المُحْسِبة ص٣٩٢ ، وتوضيح المقاصد ص١١٩٨ ، وهمع الهوامع ج٥ص١٢٠ .

[٣]) ينظر : معاني القرآن للفراء ج١ص٢٦٠ ، والإنصاف ص٢٢٨ ، وارتشاف الضرب ص٢٣١١ ، والتذييل والتكميل ج١٤ص٣٤٣ .

[٤]) ينظر : الإنصاف ص٢٢٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب ج١ص٤٦١ ، والتذييل والتكميل ج١٤ص٣٤٣ ، وتوضيح المقاصد ص١١٩٨ .

[٥]) ينظر : عليّ بن حمزة الكسائيّ ، معاني القرآن ، تحقيق / د. عيسى شحاتة عيسى ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، (١٩٩٨م) ص١١٣ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ج٢ص٢٦٨ ، وشرح الكافية الشافية ص١٣٩٤ ، وشرح ابن الناظم ص٤٣٧ ، والتذييل والتكميل ج١٤ص٣٤٣ ، وارتشاف الضرب ص٢٣١١ ، وتوضيح المقاصد ص١١٩٨ ، وشرح اللمحة البدريّة ج٢ص١٠٨ ، والتصريح ج٢ ص٢٠٠ ، وهمع الهوامع ج٥ص١٢٠.

[٦]) ينظر : التذييل والتكميل ج١٤ص٣٤٣ .

(كتاب الله) بـ(عليكم)[١] . أو يكون مفعولاً بفعل محذوف ، أي : الزموا كتابَ الله[٢].

قال الكسائيّ : " ...هو منصوب على الإغراء بـ(عليكم)."[٣] .

وقد تأوّل المانعون الآية بأنّـ(كتابَ الله) مصدر منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : كتب الله ذلك كتاباً عليكم ، ويدل على ذلك قوله تعالى قبله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ)[٤] ؛ لأنّ التحريم (كتْب)[٥]، ويدل عليه قراءة[٦]: (كَتَبَ) بالفعل مكان المصدر.

---

[١]) ينظر : الإنصاف ص٢٢٨ ، والتذييل والتكميل ج١٤ص٣٤٣ ،

[٢]) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ج١ص٤٦٢ ، والتذييل والتكميل ج١٤ص٣٤٤ .

[٣]) معاني القرآن للكسائيّ ص١١٣.

[٤]) النساء / ٢٣ .

[٥]) ينظر : الإنصاف ص٢٣٠ ، وشرح اللمحة البدريّة ج٢ص١٠٨ ، والتصريح ج٢ص٢٠٠ ، و

[٦]) هي قراءة أبي حيوة ومحمد بن السميفع اليمانيّ ، في : ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، ص٣٣ ، و الأندلسيّ ، أبو حيّان ، تفسير البحر المحيط ، اعتنى بها / الشيخ . زهير جعيد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان (١٤٣١-١٤٣٢هـ = ٢٠١٠م) ج٣ص٥٨٥ ، وشرح اللمحة البدريّة ج٢ص١٠٨ .

قال سيبويه : " ولمّا قال : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) ، حتى انقضى الكلام ، علم المخاطبون أنّ هذا مكتوب عليهم ، مُثَبّت عليهم ، وقال : (كِتَابَ اللَّهِ) توكيداً..."[١].

وقال الفراء :" (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) كقولك : كتاباً من الله عليكم ، وقد قال بعض أهل النحو معناه : عليكم كتاب الله ، والأول أشبه بالصواب ، وقلّما تقول العرب : زيداً عليك أو زيداً دونك ، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله..."[٢] .

ووجّهه الزجاج(ت٣١١هـ) بأنّه منصوب على التوكيد محمول على المعنى ؛ لأنّ معنى قوله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) ، كتب الله عليكم هذا كتاباً[٣].

واستدلوا أيضاً بقول الشاعر :

يا أيُّها المائحُ دلوي دونكا إنّي رأيتُ الناسَ يحمدونكا

وهو مؤول أيضاً على أنّه منصوب بـ(دونك) مقدر ، جوزه ابن مالك[٤] ، أي : دونك دلوي دونك مستنداً إلى أنّ إضمار اسم الفعل متقدماً لدلالة

---

[١]) الكتاب ج١ص٣٨١ ، ٣٨٢، وينظر : شرح السيرافيّ ج٢ص٢٦٨ .

[٢]) معاني القرآن للفراء ج١ص٢٦٠.

[٣]) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق / د. عبد الجليل عبده شلبي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت(١٤٠٨هـ =١٩٨٨م)ج٢ص٣٦ .

[٤]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص١٣٩٥ ، وهمع الهوامع ج٥ص١٢١ .

متأخر عليه جائز عند سيبويه[١] ، وردّه الزجاج[٢] ، والشيخ خالد[٣] ؛ مُعَلّلاً ذلك بأنّ اسم الفعل لا يعمل محذوفاً ، وأجاب عن استدلاله بقول سيبويه بأنّ كلام سيبويه محمول على تفسير المعنى لا تفسير الإعراب.

أو يكون في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا دلوي[٤] .

أو هو مبتدأ والخبر (دونكا)[٥] وردّه الشـــيخ خالد بأنّ المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه[٦] ، أو الخبر محذوف[٧] ، كأنّه قال : دلوي عندك .

ويجوز أنْ يكون العامل مضـــمراً ، أي : املأ دلوي[٨] ، أو كما قال الزجاج[٩]: خُذْ دلوي دونك[١٠] ، أو تناول دلوي[١١].

---

[١]) ينظر : الكتاب ج١ص٢٥٢ ، ٢٥٣ .

[٢]) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ج٢ص٣٦ .

[٣]) ينظر : التصريح ج٢ص٢٠٠ .

[٤]) ينظر : الإنصاف ص٢٣٤ .

[٥]) ينظر : اللباب ج١ص٤٦٢ ، والتذييل والتكميل ج١٤ص٣٤٤ .

[٦]) ينظر : التصريح ج٢ص٢٠٠.

[٧]) ينظر : معاني القرآن للفراء ج١ص٢٦٠ ، وشرح الكافية الشافية ص١٣٩٤ ، و

[٨]) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ج٢ص٢٦٨ .

[٩]) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ج٢ص٣٦ .

[١٠]) ينظر : الإنصاف ص٢٣٥ ، واللباب ج١ص٤٦٢.

[١١]) ينظر : التذييل والتكميل ج١٤ص٣٤٤ والتصريح ج٢ص٢٠٠.

وتوجيه الكرمانيّ أراه متناقضــاً ؛ وذلك لأنّه لا يوافق البصــريّين في منع تقديم معمول أسماء الأفعال عليها ، ويرى أنّ تعليلهم بضعف عملها تعليل عليل ، ثُمّ ذهب إلى ما ذهبوا إليه من تأويل شـــواهد الكوفيّين المُجَوّزين ، حيث وجّهَ النصب في الآية الكريمة بأنّ (كتاب الله) مصدر فعل محذوف ، أي كتب الله عليكم ، وكذلك وجّه قول الشـــاعر ، بأنّ (دلوي) مفعول فعل مقدر ، أي : (جاء دلوي خذه دونك واجذبه إلى قربك .

فهذا ممّا تأوّل به البصريّون المانعون ، فتناقضه بيّن ، ثُمّ إنّه لم يوضّح لنا رأيه ، هل هو مع من منع أو مع من جوّز ، وترك لنا التفسير من خلال توجيهه النصب في الشواهد .

ويرى البحث أنّ الراجح توجيهات البصـــريّين ، وتوجيهات الكوفيّين مردودة؛ لأنّ هذه الأسماء نقصت عن الفعل فلا يتقدم معمولها عليها ؛ وذلك لأنّها أسماء فضــعفت عن رتبة الأفعال[١]، فهي قاصــرة عن الفعل ؛ وغير مشتقة منه[٢] ، غير متصرفة في نفسها ، فينبغي ألّا يتصرف عملها[٣].

---

[١]) ينظر : شرح المقدمة المُحْسِبة ص٣٩٢.

[٢]) ينظر : اللباب في علل الإعراب والبناء ج١ص٤٦١.

[٣]) ينظر : الإنصاف ص٢٣٥ .

١٠-توجيه إعمال المصدر المُحَلّى بـ(أل)

يقول الكرمانيّ : "...وقيل إعماله منوناً أولى ، والحال أنّ إعماله مضافاً أكثر ، نعم إعماله منوناً أكثر من إعماله مع (ال) ، وقد منع الكوفيون عنه مطلقاً ، والأصح جوازه ، لاسيما إن استعين بحرف ، نحو: (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ)[١] ، ومنع بعض البصريين منه إن لم يكن معقباً بضمير ، نحو(يحسن الضربُ بكراً) ، وإن تعقبه ضمير جاز ، نحو (مالك والضربَ زيداً) ، فإنه بمعنى : مالك وضربك زيداً ، وهو – كما ترى – من الوهن ، واستدل المجوزون بشعر الشاعر:

ضعيفُ النكايةِ أعداءَه يخال الفرار يراخي الأجل[٢]

---

[١]) النساء /١٤٨ .

[٢]) البيت من المتقارب ، بلا نسبة في الكتاب ج١ص١٩٢ ، والإيضاح العضدي ص١٦٠ ، ورسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، تحقيق /د. حاتم صالح الضامن ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان(١٤١٦هـ =١٩٩٦م)ص٥٦.

وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص١١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص١١٦ ، والتذييل والتكميل ج١١ص٨٤ ، والمساعد ج٢ص٢٣٥ ، وتمهيد القواعد ص٢٨٤٤ ، وشرح الأشموني ج٢ص٣٣٣ ، والتصريح ج٢ص٦٣ ، وهمع الهوامع ج٥ص٧٢ ، واستشهد به على إعمال المصدر المُعَرّف بـ(أل) وهو النكاية ، وقد نصب (أعداءه) لأنّ (ال) عاقبت الضمير ، والتقدير : ضعيف نكايته أعداءه.

وقول الشاعر :

عجبتُ من الرزقِ المسيءَ إلهُه وللترك بعضَ الصالحين فقيرا[١]

وقول الشاعر :

لقد علمت أُولي المغيرةِ أنني لقيتُ فلم أَنْكِل عن الضربِ مِسمَعا[٢]

فتبيّن خطأ الكوفيين هنا ، والمعصوم من عصمه الله ، ولا يجب أن يكون الكوفيّ متبعا لعليّ في كل شـــيء ، فإنّ لهم آراء كثيرة ، فحقهم من عليّ ، وباطلهم من أنفسهم ."[٣].

يعمل المصــدر عمل الفعل تعدياً ولزوماً ، إذا حلّ محله (أنْ) والفعل في الزمن الماضي والمستقبل نحو :(عجبتُ من ضربِكَ زيداً أمس) ، و(يعجبني ضربُك زيداً غداً)، أو (ما) والفعل ، في زمن الحال ، نحو : (يعجبني ضربُك زيداً الآن)[٤] .

---

[١]) البيت من الطويل ، بلا نســـبة في التذييل والتكميل ج١١ص٨٦ ، وتمهيد القواعد ص٢٨٤٧ ، والتصريح ج٢ص٦٣ ، واستشهد به على إعمال المصدر المُحَلّى بـ(أل) وهو (الرزق) ، فرفع الفاعل (إلهه) ونصب المفعول (المسيء) .

[٢]) البيت من الطويل للمرار الأســـديّ في الكتاب ج١ص١٩٣ ، ، والتذييل والتكميل ج١١ص ، ٨٣ ، وبلا نســبة في الإفصـــاح ص٥٦ ، وشـــرح التســـهيل لابن مالك ج٣ص١١٦ ، وتمهيد القواعد ص٢٨٤٢ ، وشـــرح الأشـــموني ج٢ص٣٣٣ ، وهمع الهوامع ج٥ص٧٢ ، واستشهد به على إعمال المصدر المعرف بـــــ(أل) لأنه عاقب الضمير ، أي : عن ضربي مسمعا.

[٣]) التذكرة / ١٠٣ .

[٤]) ينظر : الجزوليّ (ت٦٠٧هـ) ، المقدمة الجزوليّة في النحو تحقيق وشرح / د. شعبان عبد الوهاب محمد ، المملكة العربيّة السعوديّة ، كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، ==

وإنّما يعمل المصدر عمل فعله ؛ لأنّ المصدر أصل والفعل فرعه ، على الأرجح ، ولذلك يعمل عمل الفعل في كل زمن ، الماضي والحاضر والمستقبل[١].

والمصدر العامل عمل فعله المقدر بالحرف المصدريّ والفعل ؛ إمّا أنْ يكون مضافاً ، أو مُجرّداً من (أل) والإضافة فيكون منوّناً ، أو معرّفاً بـ(أل)[٢].

ومن حيث شيوع الإعمال فإنّ إعماله مضافاً أكثر من إعماله منوّناً ، وإعماله منوّناً أكثر من إعماله محلّى بـ(أل)[٣].

يقول ابن مالك مُعَلّلاً ذلك :"...لأنّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام ، فقويت بها مناسبة المصدر

أبها ، ص١٦٦ ، والشلوبين (ت ٦٥٤هـ) ، الأستاذ أبو عليّ ، شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، تحقيق / د. تركي بن سهو بن نزال العتيبيّ ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م)ج٣ص٩١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص١٠٩ ، وأوضح المسالك ج٣ ص٢٠٣ ، وتمهيد القواعد ص٢٨٢٩ ، والتصريح ج٢ص٦٢ ، وهمع الهوامع ج٥ص٧٠ .

[١]) ينظر : الأصول في النحو لابن السراج ج١ص١٣٧، شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص١٠٦.

[٢]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص١١٥ ، وأوضح المسالك ج٣ص٢٠٥ ، وتمهيد القواعد ص٢٨٤٠، وشرح الأشموني ج٢ص٣٣٣ .

[٣]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص١١٥ ، وأوضح المسالك ج٣ص٢٠٥ ، وتمهيد القواعد ص٢٨٤٠ ، وشرح الأشموني ج٢ص٣٣٣ ، وهمع الهوامع ج٥ ص٧١.

للفعل ، ...إلّا أنّ في المنوّن شبهاً بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة ، استحق به أنْ يكون أكثر إعمالاً من المقترن بالألف واللام"[١].

وأمّا من حيث القياس ؛ فالمنوّن أقيس من المضـاف ، وقد ذهب الزجاج وأبو عليّ الفارسـيّ[٢] والشـلوبين[٣] والأكثرون إلى أنّ إعمال المنوّن أقوى خلافاً لابن عصفور الذي يرى أنّ إعمال المُعرّف أقوى[٤].

والمضاف أقيس من المحلّى بـ(أل) ، ومن هنا نجد أنّ عمل المصدر المُحلّى بـ(أل) ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ؛ وذلك لضعف الشبه بالفعل باقترانه بـ(أل)[٥].

ومن إعمال المنوّن قوله تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْـغَبَةٍ . يَتِيمًا...﴾[٦] ، ومن إعمال المضـاف قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾[٧] .

---

[١]) شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص ١١٥ ، وينظر : همع الهوامع ج٥ص٧١ .

[٢]) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٦٠ ، والتذييل والتكميل ج١١ص٧٩.

[٣]) ينظر : شرح المقدمة الجزولية في النحو ج٣ص٩١٨ ، والتوطئة ، تحقيق/ د. يوسف أحمد المطوع ، ص٢٧٨ ، والتذييل والتكميل ج١١ص٧٩ .

[٤]) ينظر : شـرح جمل الزجاجي ج٢ص١١٨، والتذييل والتكميل ج١١ص٨٠ ، وتمهيد القواعد ص٢٨٤٣.

[٥]) ينظر : المقدمة الجزوليّة ص١٦٧، وشـرح المقدمة الجزولية للشـلوبين ج٣ص٩١٨، وأوضح المسالك ج٣ص٢٠٥ ، وشرح الأشموني ج٢ص٣٣٣، والتصريح ج٢ص٦٣، وهمع الهوامع ج٥ص٧١.

[٦]) البلد /١٤ ، ١٥ .

[٧]) البقرة /٢٥١ .

وللنحويّين في عمل المُحَلّى بـ(أل) توجيهات :

توجيه سيبويه أنّه يجوز إعماله كالمصدر المنوّن[١] ، فنقول : عجبتُ من الضربِ زيداً ، فيرتفع به الفاعل وينتصب المفعول ، ولا قبح في ذلك[٢].

وتوجيه الكوفيّين والبغداديّين وجماعة منهم ابن السـرّاج[٣] أنّه لا يجوز إعماله ، وما ظهر بعده من معمول فهو العامل يفسره المصدر.

وتوجيه أبي عليّ الفارسـيّ[٤] ، وجماعة من البصـريّين[٥] جواز إعماله على قبح.

وتوجيه ابن الطراوة(ت٥٢٨هـ)[٦]أنّ (أل) إذا كانت معاقبة للضمير جاز إعماله نحو : (إنّكَ والضـربَ خالداً لمسـيء إليه) ، وإذا لم تكن معاقبة للضـمير لا يجوز ، نحو : (أعجبني الضـربُ زيدٌ عمراً) ، فهذا عنده باطل لا وجه له ، وتوهم فاسد لا يُعبأ به ، وصحح هذا الوجه أبو حيان[٧].

وقد جاء إعمال المصدر المحلّى بـ(أل) في قوله تعالى : (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّـوءِ مِنَ الْقَوْلِ) إلاّ أنّه يحتمل وجوهاً أخرى ، حيث يحتمل أنْ

---

١) ينظر : الكتاب ج١ص١٩٢.

٢) ينظر : التذييل والتكميل ج١١ص٨٢ .

٣) ينظر : الأصـول في النحو ج١ص١٣٧ ، والتذييل والتكميل ج١١ص٩٢، والمسـاعد ج٢ص٢٣٤ ، وتمهيد القواعد ص٢٨٤٢ .

٤) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٦٠.

٥) ينظر : التذييل والتكميل ج١١ص٨٣.

٦) ينظر : الإفصاح ص٥٦.

٧) ينظر : التذييل والتكميل ج١١ص٨٣.

يكون (مَن) في موضع رفع بـــ(الجهر) ، على تقدير : لا يحبُّ اللهُ أنْ يجهر بالســـوءِ إلاّ مَن ظُلِم ، أي : إلاّ الظالم ، أو يكون الكلام قد تمّ قبل (إلاّ) ، و(مَن) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، أي : لكنّ المظلوم له أنْ ينتصف من ظالمه بما يوازي ظلامته[١].

ومن إعماله في الشعر قول الشاعر:

ضعيفُ النكايةِ أعداءَه يخال الفرار يراخي الأجل

وقوله :

عجبتُ من الرزقِ المسيءَ إلهُه وللترك بعضَ الصالحين فقيرا

وقوله :

لقد علمت أُولي المغيرةِ أنني لقيتُ فلم أَنْكِل عن الضربِ مِسمَعا

فهذه مصادر عملت النصب في المفعول وهي مُعَرّفة بـ(ال) .

ومَن اشترط كون (أل) معاقبة للضمير يرى أنّ التقدير : ضعيفُ نكايتِهِ أعداءَه ، ورزقه المسيءَ ، وولم أنكُل عن ضربي مِسْمَعا[٢] ، ومَن منع يرى أنّ النصـــب بفعل مضـــمر ، أي : ينكي أعداءَه ، ويرزق المســـيءَ إلهُه ، وضربتُ مُسْمِعاً[٣].

---

[١]) ينظر : الزمخشريّ ، تفسير الكشاف تحقيق / خليل مأمون شيحا ، الطبعة الثالثة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، (١٤٣٠هـــ = ٢٠٠٩م)ص٢٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص١١٦ ، وتفســـير البحر المحيط ج٤ص١١٥ ، وتمهيد القواعد ص٢٨٤١.

[٢]) ينظر : الإفصاح ص٥٦ ، والتذييل والتكميل ج١١ص٨٤.

[٣]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص١١٧ ، وتمهيد القواعد ص٢٨٤٤ .

وأنكر ابن الطراوة أنْ يكون (رِزق) مصـــــدراً ، ويرى أنّه بمعنى اســـم المفعول أي : مرزوق ، كالرّعي والطحن[١].

وتوجيه الكرمانيّ أنّ إعمال المصدر المُحَلّى بـــ(أل) جائز على الأصح ، وضـــعف توجيه من اشـــترط معاقبة (أل) للضـــمير ، وردّ توجيه الكوفيّين المانعين وخطّأهم بالسماع .

ولا يخفى أنّ الكرمانيّ قد اختار التوجيه الأصـــح ، وهو توجيه ســـيبويه الذي جوزه بلا قبح ، فكان الكرمانيّ هنا مُصِـــيباً مُنْصِـــفاً ، حيث لم يختر توجيه الكوفيّين تعصـــباً ، وردّ توجيه ابن الطراوة ومن تبعه في جواز عمل المصدر المُحلّى بـــ(أل) إذا كانت (أل) معاقبة للضمير ، وقد ذكر توجيهه مؤيّداً بالسماع وهو ما استشهد به المُجَوّزون.

[١]) ينظر : التكميل ج١١ص٢٨٤٧.

١١- توجيه إعمال اسم الفاعل وهو في الماضي

يقول الكرمانيّ :" .. عن جمهور النحاة أنه لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، لأدلة واهية ، وعن بعض الكوفيين أنه يعمل ، ويؤيدهم قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)[١] ، والقول بأنّه حكاية حال محض ادّعاء ، وقد يستدل على كون الفاعل للماضي بعطف الماضي عليه في قوله (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)[٢]، فإن المعنى : الذين تصدقوا وأقرضوا ، وكذا : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا)[٣] ، أي : اللاتي أغرن صبحا فأثرن ، وعلى أي حال مرادهم من عدم العمل النصب للمفعول الأول لا غيره ، والرفع للمظهر لا للمضمر.."[٤].

يعمل اسمُ الفاعل عمل فعله المتعدي واللازم ؛ لأنّه يجري على الفعل في حركاته وسكناته ، وتأنيثه وتذكيره ، وتثنيته وجمعه بالواو والنون والألف والتاء[٥] .

---

[١]) الكهف / ١٨.

[٢]) الحديد / ١٨ .

[٣]) العاديات / ٣، ٤.

[٤]) التذكرة ص١١٠.

[٥]) ينظر : الإيضاح العضديّ ص١٤١.

واسم الفاعل إذا لم يكن صلة لـ(أل) يعمل عمل الفعل إذا كان في معنى الحال والاستقبال ، و كان معتمداً على النفي والاستفهام ، وخبراً للمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو حال لذي حال[١].

وذلك لأنّ الفعل المضارع أشبه الاسم من وجوه أوجبت له الإعراب ، وكذلك حمل الاسم على الفعل المضارع فعمل عمله ، وأمّا الفعل الماضي فلم يشبه الاسم ، فلا هو يشبه اسم الفاعل في اللفظ ، ولا اسم الفاعل يشبهه؛ لتباين الصيغتين ، فلذلك بقي على بنائه ، وكذلك يجب الاسم

الذي بمعناه أن يظلّ على حاله فلا يعمل[٢] ، فلا يقال : زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس ، ولا وحشيّ قاتلٌ حمزةَ يوم أحد.

فاسم الفاعل إذا كان في الماضي لا يعمل عند جمهور النحاة ، كابن السرّاج[٣]، وابن الوراق (ت٣٢٥هـ)[٤] ، وأبي عليّ الفارسيّ[٥]، وعبد القاهر

---

١) ينظر : ابن الدهان النحويّ (ت٥٦٩هـ)، كتاب الفصول في العربيّة ، تحقيق / د. فائز فارس ، الطبعة الأولى ، دار الأمل ، إربد ، الأردن ، ومؤسسة الرسالة ، بيروت (١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م)ص٣٩ .

٢) ينظر : ابن الوراق ، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت٣٢٥هـ) ، علل النحو ، تحقيق / د. محمود جاسم محمد الدرويش ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م)ص٣٠١ ، والإيضاح في شرح المفصل ج١ص٦٤٠ ، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ج٢ص٨٣١ ، وشرح الرضي على الكافية ج٢ص٧٢٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب ص٤٣٨.

٣) ينظر : الأصول في النحو ج١ص١٢٦ .

٤) ينظر : علل النحو ص٣٠١ ، و ابن إياز (ت٦٨١هـ) ، المحصول في شرح الفصول ص٥٦٦.

٥) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٤٢.

الجرجانيّ[١] ، وابن بابشاذ(ت٤٩٦هـ)[٢]، وابن الطراوة[٣] ، والزمخشريّ[٤] ، وابن الدّهان(ت٥٦٩هـ)[٥] ، وأبي البقاء العكبريّ[٦] ، وابن معطٍ(ت٦٢٨هـ)[٧]، وابن يعيش[٨] ، وابن الحاجب[٩] ، وابن مالك[١٠] ، وغيرهم .

وهو توجيه سيبويه من قبل ، يقول : "...فإنْ أخبر أنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة ؛ لأنّه إنّما أُجري مُجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه ..."[١١] .

فإذا كان بمعنى الماضي كان وجهاً واحداً ، وهو الجر بالإضافة[١٢] ، ومنه قوله تعالى : (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا)[١٣] ، بدليل

---

[١]) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ج١ص٥١٣.

[٢]) ينظر : شرح المقدمة المُحْسِبة ص٣٩٠.

[٣]) ينظر : الإفصاح ص٤٩.

[٤]) ينظر : المفصل ص٢٢٤.

[٥]) ينظر : كتاب الفصول في العربيّة ص٣٦ .

[٦]) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ج١ص٤٣٧.

[٧]) ينظر : الفصول الخمسون ، تحقيق / د. محمود محمد الطناحي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ص٢١٨ .

[٨]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٦ص٧٦ .

[٩]) ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ج٢ص٨٣٣ .

[١٠]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٧٥ .

[١١]) الكتاب ج١ص١٧١ .

[١٢]) ينظر : التوطئة ص٢٦١.

[١٣]) الأنعام / ٩٦.

العطف عليه بـــــ(جَعَلَ) و ، كذلك جاء بعده : (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ)[١].

وتوجيه الكسائيّ[٢]، وتبعه ابن مضاء ، وهشام[٣] : أنّ اسم الفاعل يعمل في الماضـــي كما يعمل في الحال والاســـتقبال ، واســـتدل على ذلك بقوله تعالى: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) ، فأعمل (باسط) في (ذراعيه) وهو ماضٍ ، وبقوله تعالى : (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَـــكَنًا)[٤] ، على قراءة : (جاعل)[٥] ، فنصب (سكناً) وهو في الماضي[٦].

---

[١]) الأنعام / ٩٧ ، وينظر : شرح المقدمة المُحْسِبة ص٣٩١.

[٢]) ينظر : معاني القرآن ص١٨٥ ، و المقتصـــد في شـــرح الإيضـــاح ص٥١٣ ، والمحصول في شرح الفصول ص٥٦٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ج١ص٦٤٠ ، وشـرح الوافية نظم الكافية ، تحقيق / د. موسـى بنّاي علوان العليليّ ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، (١٤٠٠هـــ = ١٩٨٠م)ص٣٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٧٥ ، وتمهيد القواعد ص٢٧٢٤ .

[٣]) ينظر : شرح شذور الذهب ص٣٩٨ .

[٤]) الأنعام / ٩٦ .

[٥]) قرأ عاصـــم وحمزة والكســـائيّ (جَعَلَ) فعلاً ماضـــياً ، والليل مفعول به ، و وافقهم الأعمش ، وأما الباقون فقرؤوا بالألف اسم فاعل وكسر العين وخفض الليل بالإضافة، وهو في الماضـي ، ينظر : [ابن مجاهد ، السـبعة تحقيق / د. شـوقي ضـيف ، دار المعارف بمصـر ص٢٦٣ ، و ابن الجزريّ ، النشـر في القراءات العشـر ، تحقيق / علي محمد الضبّاع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ج٢ص٢٦٠].

[٦]) ينظر شرح الوافية نظم الكافية ص٣٢٥.

وبقولهم : (هذا مُعطي زيدٍ درهماً أمس) ، ولا ناصب لـ(درهماً) سوى اسم الفاعل[١] ، وهو عامل هنا في المفعول الثاني وهو في الماضي ، فليكن في المفعول الأول كذلك[٢].

وقد أجاب المانعون على الآية الأولى بأنّ المراد حكاية الحال الماضية ، بأن يقدر الفعل الماضي واقعاً في حال التكلم[٣] ، بدليل أنّ الواو في (وَكَلْبُهُمْ) واو الحال ، إذ يجوز : جاء زيدٌ وأبوه يضحك ، ولا يجوز : وأبوه ضحك ؛ ولذا قال سبحانه : (وَنُقَلِّبُهُمْ)[٤] بالمضارع ، ولم يقل : (وقلبناهم) بالماضي[٥] ، حتى كأنّه قيل : كلبهم باسطٌ ذراعيه الآن[٦].

وهو كقوله تعالى : (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ)[٧] ، والإشارة بـ(هذا) يقع إلى الحاضر ، ولم يكن ذلك حاضراً وقت الإخبار عنه[٨].

---

١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ج١ص٤٣٨ .

٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ص٨٣٣ .

٣) ينظر : الإيضاح العضديّ ص١٤٢ ، والمفصل للزمخشريّ ص٢٢٤ ، وشرح ابن يعيش ج٦ص٧٧ ، وشرح الرضي على الكافية ج٢ص٧٢٨ ،

٤) الكهف / ١٨ .

٥) ينظر : التصريح ج٢ص٦٦.

٦) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ج١ص٥١٣ .

٧) القصص / ١٥ .

٨) ينظر : شرح ابن يعيش ج٦ص٧٧ .

وأما القراءة فتوجيهها : أنّها على الحكاية أيضاً ؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى في كل يومٍ يفلق الإصباح ويجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً[١] .

أو أنّ نصب (سكناً) ليس باسم الفاعل ، وإنّما هو منصوب بفعل مقدر ، والتقدير : (جاعل الليل جعله سكناً) ، قاله ابن بابشاذ[٢] وابن الحاجب[٣] ، والعكبريّ[٤].

وكذلك قولهم : (هذا معطي زيدٍ درهماً أمس) الدرهم منصوب بفعل مقدر، أي : أعطاه درهماً[٥]،

وجوّز السيرافيّ الذي يقول : " ...يجوز أنْ يكون اسم الفاعل الذي في معنى الفعل الماضي ينصب المفعول الثاني إذا أضيف على الاسم الذي يليه؛ بالشبه الذي بين الفعل الماضي وبين الاسم الذي أوجب له البناء على الفتح..."[٦] .

---

[١]) ينظر : شرح المقدمة المُحْسِبة ص٣٩١ ، واللباب في علل البناء والإعراب ج١ص٤٣٨ .

[٢]) ينظر : شرح المقدمة المُحْسِبة ص٣٩١.

[٣]) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية ص٣٢٥ .

[٤]) ينظر : اللباب ج١ص٤٣٨ .

[٥]) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٤٤ ، و الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ج١ص٦٤٠ ، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ص٨٣٤ ، وشرح الرضي ج٢ص٧٢٧.

[٦]) شرح كتاب سيبويه ج٢ص٣٠.

وكذا ابن إياز نصبه بـــ(معطي) ؛ لأنّه لم يُعْرَ بالكليّة من شبه الفعل[١]، وابن يعيش الذي رأى أنّ نصبه بفعل مقدر ليس بالحسن[٢].

وأرى أنّ ما ذهب إليه الكسائيّ أيسر ؛ لقلة التقديرات.

وتوجيه الكرمانيّ أنّ اسم الفاعل يعمل وهو في زمن الماضي ، مدحضاً توجيهات الجمهور بأنّ قولهم ادّعاء لا دليل له ، وأدلتهم واهية ، وقد اختار توجيه الكسائيّ الذي استشهد بالسماع ، مجيباً على تأويل المانعين بقولهم إنّ الآية (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)على حكاية الحال الماضية وهذا محض ادّعاء ، مُوَجّهاً الشاهد بأنّه في الماضي وليس على حكاية الحال ، مستدلاً على ذلك بأنّ اسم الفاعل للماضي لعطف الماضي عليه ، نحو قوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) ومعناه : الذين تصدقوا وأقرضوا ، وقوله تعالى : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا) ، أي : اللاتي أغرن صبحاً فأثرن .

وأقول : إنْ صحّ ما وجّه به الكرماني هاتين الآيتين وأنّ اسم الفاعل فيهما على الماضي لعطف الماضي عليه ، فلم يصح في آية الكهف ، حيث لم يعطف عليه الماضي .

كما أنّه استشهد باسم الفاعل المُعَرّف بالأداة وعطف الفعل عليه ، وهذا متفق عليه ؛ فإنّه لمّا عُرّف بالأداة ؛ أُعطِي حكمَ الفعل ، في جواز عطف الفعل عليه ، بخلاف اسم الفاعل المُجَرّد من (ال)،

---

[١]) ينظر : المحصول في شرح الفصول ص٥٨٩.

[٢]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٦ص٧٧.

فهو في رأيه بجواز إعمال اسم الفاعل إذا كان في زمن الماضي قد يكون مُصـــيباً ؛ إلاّ أنّه قد جانبه الصـــواب في توجيه ذلك وتعليله ، وكان أولى به أنْ يريح نفسه من التوجيهات ويقول بجوازه ذاهباً في ذلك مذهب الكسائيّ وأنّ هذا أولى من التقديرات التي توجّه إليها المانعون وأيسر.

١٢- توجيه النصب في معمول الصفة المشبهة

يقول الكرمانيّ :"...وإن نصبت فمنهم من قال إنها على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة ، وذلك عن البصريين ، ومنهم من قال على التمييز في الجميع وهو عن الكوفيين ، لأنهم يجوزون المعرفة في التمييز ، والحق معهم لقوله تعالى (سَفِهَ نَفْسَهُ)[١] ، ومنع البصريون بأنه يكتفى بالنكرة ، فالتعريف لغو عندهم ، فإنّه قد يكون الشيء مبهما ، فيميز بفرد من جنس لأنّه هو المراد بالمبهم ، وقد يُمَيّز بالجنس لأنّه المراد ، لا الفرد الخاص ، نحو : (أَلِمَ بطنَه ، ووفق أمره ، ورشد أمره) ، ومن هذا الباب : (الحسن الوجهَ) و (حسن الوجهَ) بالنصب ، فإنهما تمييزان ؛ لإبهام الحُسن وفي الصفة ضمير مستكن يعود إلى الموصوف للربط ، ولأن يكون فاعلاً لها ، وكذا (حسن وجهاً) و (الحسن وجهاً) هذا ، والتشبيه بالمفعول كلام قشري لا معنى له ، والشباهات اللفظية لا فائدة فيها ما لم يكن شباهة معنوية ، ولكنهم لا يأبون عن أمثال هذه الاستدلالات الواهية ، حتى أنهم يتمسكون لسر عمل الصفة بموازنته مع المضارع موازنة عروضية ، بالجملة النصب على التمييز."[٢] .

تعمل الصفة المشبهة عمل الفعل اللازم ؛ لأنّها مأخوذة منه ، فترفع ولا تنصب[٣] ، إلاّ أنّه لمشابهتها لاسم الفاعل فإنّها تعمل عمل اسم الفاعل

---

[١]) البقرة / ١٣٠.

[٢]) التذكرة ص١٢٢ .

[٣]) ينظر : التصريح ج٢ص٨٢ .

المتعدي لواحد[١] ، فتنصب فاعلها في المعنى ، كما ينصب اسم الفاعل المتعدي مفعوله[٢].

لكنّ النحاة اختلفوا في توجيه نصب معمولها ، فتوجيه البصريّين أنّه منصوب على التشبيه بالمفعول إنّ كان معرفة ، نحو : زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ ، وعلى التمييز إنّ كان نكرة ، نحو : زيدٌ حَسَنٌ وجهاً ، وهذا توجيه الجمهور[٣]، وهو توجيه ابن الحاجب[٤]، وابن مالك[٥]، وولده[٦]، والرضيّ[٧]، وابن هشام[٨] ، والسيوطيّ[٩].

وتوجيه الكوفيّين : نصب المُعَرّف على التمييز ، وذلك لتجويزهم كون التمييز معرفة[١٠]

---

[١]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٦ص٨١ ، وشرح اللمحة البدريّة ج٢ص١٥١ ، وشرح شذور الذهب ص٤٠٧.

[٢]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٣١٨ .

[٣]) ينظر : المقرب ص٢٠٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص٢٩ ، و شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٩٤ ، والتصريح ج٢ص٨٤ ،

[٤]) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ج١ص٦٤٧ .

[٥]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٣ص٩٤ ، وتمهيد القواعد ص٢٧٨٨.

[٦]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٣١٩.

[٧]) ينظر : شرح الرضي ج٢ص٧٥٩.

[٨]) ينظر : شرح اللمحة البدريّة ج٢ص١٥٣ ، وشرح شذور الذهب ص٤٠٨.

[٩]) ينظر : همع الهوامع ج٥ص٩٥ .

[١٠]) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج٢ص٧٥٨ ، وشرح اللمحة البدريّة ج٢ص١٥٤.

ونسبه ابن يعيش[١] لأبي عليّ الفارسيّ ، واستحسنه ، وقد جاء في الإيضاح :

"ويجوز أنْ تنصب الوجه فتقول : مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهَ ، تشبيها بالضاربِ الرجلَ ..."[٢].

وهذا معناه أنّه ينصبه على التشبيه بالمفعول .

وتوجيه الزجاجيّ(ت٣٤٠هـ) أنّ المعمول المنصوب إنْ كان معرفة فعلى التشبيه بالمفعول به ، وإنْ كان نكرة فيجوز نصبه على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به[٣] .

وذكر ابن الحاجب أنّ بعض النحاة يرى أنّه منصوب على التشبيه بالمفعول مطلقاً ، وبعضهم يرى أنّه منصوب على التمييز مطلقاً ، وهو عنده ليس بجيّد ؛ إذ لم يثبت في كلامهم تمييز منصوب وهو معرفة[٤].

وذكر الرضي أنّ كونه تمييزاً مطلقاً هو توجيه الكوفيّين ، وأنّ الأولى التفصيل[٥].

وتوجيه الكرمانيّ أنّه منصوب على التمييز مطلقاً نكرة أو معرفة ؛ لإبهام الحُسن وفي الصفة ضمير مستكن يعود إلى الموصوف للربط ، ولأن يكون

---

١) ينظر : شرح ابن يعيش ج٦ص٨٥ .

٢) الإيضاح ص١٥٤.

٣)ينظر : كتاب الجمل في النحو ، تحقيق / د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ص٩٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب ج١ص٤٤٥ ، وشرح ابن يعيش ج٦ص٨٨.

٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية ص٨٤٦ .

٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج٢ص٧٥٩ .

فاعلاً لها ، فهو لا يوافق البصـــريّين ومن تبعهم على أنّه منصـــوب على التشـــبيه بالمفعول إن كان معرفة ، بل يرفض هذا التوجيه وهو التشـــبيه بالمفعول به مطلقاً ؛ وذلك لأنّه يرى أنّ التشـــبيه بالمفعول كلام قشـــري لا معنى له ، والشباهات اللفظية لا فائدة فيها ما لم يكن شباهة معنوية ، ولكنهم لا يأبون عن أمثال هذه الاستدلالات الواهية ، حتى أنهم يتمسكون لسر عمل الصفة بموازنته مع المضارع موازنة عروضية .

والحق مع توجيه البصريّين والجمهور وهو أنّ النصب في معمول الصفة المشبهة يكون على التشبيه بالمفعول إنْ كان معرفة ، وعلى التمييز إنْ كان نكرة ، ويمتنع كونه تمييزاً إذا كان معرفة ، على الأرجح في وجوب كون التمييز نكرة .

والصفة المشبهة تنصب معمولها على التشبيه وليس حقيقة ؛ لأنّ معنى قولنا : زيدٌ ضاربٌ عمراً ، فالمعنى : أنّ الضرب وقع بعمرو ، وإذا قلنا : زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ أو وجهَه ، فلم يفعل (حسن) في الوجه شيئاً ، وإنّما الوجه هو فاعل في المعنى ، وقد أخبرنا عن زيد بالحسن الذي للوجه[١] .

[١]) ينظر : النحو العربيّ ج٣ص٥٣٨ .

١٣- توجيه : (إنْ هذان لساحران)

يقول الكرمانيّ : " وأما قوله تعالى : (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[١]، فقد قال البصريون فيها – عداوة لأهل الحق – ما يشمئز منه النفوس السليمة ، ...وأحسن ما قالوا أنها نزلت على خثعم ، حيث لا يقلبون ألف المثنى على حال ، والحق أنّ (إنْ) نافية ، واللام بمعنى (إلّا) – كما اختاره الكوفيّون – أينما وقع نحو :(وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[٢]"[٣] .

تُخَفّف (إنّ) المشددة المكسورة ، وتدخل على الجملتين ؛ الفعلية والاسميّة، فإذا دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيّين ، وذلك لقول سيبويه : "وحدثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلقٌ ، ..."[٤].

والأكثر فيها الإهمال[٥] ، وذلك نحو قوله تعالى : (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[٦] ،

---

[١]) طه / ٦٣.

[٢]) آل عمران / ١٦٤.

[٣]) التذكرة ص١٣٩ ، وينظر : ص٤٥٧.

[٤]) الكتاب ج٢ص١٤٠.

[٥]) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٢٠.

[٦]) قرأ المدنيّون والكوفيّون (إنّ) بتشديد النون ، و(هذان لساحران) فوافقوا المصحف وخالفوا الإعراب ، وقرأ أبو عمرو : (إنّ هذين لساحران) بتشديد نون (إنّ) وبالياء في (هذين) فوافقوا الإعراب وخالفوا المصحف ، ورويت عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما وغيرهما من الصحابة ، وكذلك قرأ الحسن وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي ==

وقد ذهب النحاة في توجيه الآية الكريمة مذاهب :

فتوجيه البصـريّين أنّها (إنْ) المخففة من الثقيلة ، ولا عمل لها ، وجاءت اللام للفرق بين المخففة من الثقيلة والتي بمعنى (ما)[١] .

وغيرهم من التابعين ، ومن القراء عيسـى بن عمر وعاصـم الجحدريّ ، وقرأ الزهري والخليل بن أحمد والمفضـل وأبان وابن محيصـن وابن كثير وعاصـم في رواية حفص عنه : (إنْ هذانِ لساحران) بتخفيف نون (إن) ، وابن كثير يشدد نون (هذانّ) ، وهذه القراءة سلمت من مخالفة المصـحف ومن فساد الإعراب ، ويكون المعنى : ما هذان إلّا ساحرانِ ، وروي عن عبد الله بن مسعود أنّه قرأ : (إنْ هذان إلّا ساحران) ونسبها الزجاج لأبيّ .[ينظر : الطبريّ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تحقيق / د. عبد الله بن عبد المحسـن التركي ، الطبعة الأولى ، مركز البحوث والدراسـات الإسـلامية والعربية بدار هجر(١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م)ج١٦ص٩٧ ، والسـبعة لابن مجاهد ص٤١٩ ، والزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق / د. عبد الجليل عبده شلبي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)ج٣ص٣٦١ ، و النحاس ، إعراب القرآن ، تحقيق / خالد العليّ ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٩هـ =٢٠٠٨م) ص٥٨٥ ، و القيسيّ ، مكي بن أبي طالب ، التبصـرة في القراءات السـبع ، تحقيق / محمد غوث الندوى ، الطبعة الثانية ، الدار السـلفية للنشـر والتوزيع ، الهند ، (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م)ص٥٩٢ ، و القرطبيّ ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق / د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م)ج١٤ص٨٩.

[١]) ينظر : الأخفش ، معاني القرآن ، تحقيق / هدى محمود قراعة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (١٤١١هـ= ١٩٩٠م) ص٤٤٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٣٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ج١ص٥٣٦.

قال سـيبويه : : واعلم أنّهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهبٌ ، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك ، لمّا خفّفها جعلها بمنزلة (لكنْ) حين خفّفها ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ(إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها."[١].

وتوجيه الكوفيّين أنّها بمعنى (ما) النافية ، واللام بعدها بمعنى (إلّا) ، وذلك بناء على مذهبهم بأنّ (إنّ) المشددة لا تخفف ألبتة ، وأنّ (إنْ) ثنائيّة ، ولا عمل لها[٢]، وقد وقع ذلك كثيراً في القرآن الكريم وفي كلام العرب ، من ذلك قوله تعالى : (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ)[٣] ، أي : ما كادوا إلّا يستفزونك ، وقوله تعالى : (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ)[٤]، أي : ما يكاد الذين كفروا إلّا يزلقونك ، وقول الشاعر :

شَلّتْ يمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً كُتِبَتْ عليكَ عقوبةُ المُتَعَمّدِ[٥]

---

١) الكتاب ج١ص١٣٩.

٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٣٥ ، والتذييل والتكميل ج٥ص١٣٣ ، والتصريح ج١ص٢٣١، وهمع الهوامع ج٢ص١٨٣.

٣) الإسراء / ٧٦ .

٤) القلم / ٥١ .

٥) البيت من الكامل من كلام لعاتكة بنت زيد العدويّة ترثي فيه زوجها الزبير بن العوّام ، في الأصفهانيّ ، كتاب الأغاني ، تحقيق / د. إحسان عباس وآخران ، الطبعة الثالثة ، دار صادر ، بيروت ،(١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م) ج١٨ص٤١ ، ٤٥ ، وشرح التسهيل ج٢ص٣٦ ، والمقاصد النحويّة ص٧٥٣ ، والتصريح ج١ص٢٣١ ، والسيوطيّ ، شرح شواهد المغني ، لجنة التراث العربيّ ، ص٧١ ، والدرر اللوامع ج١ص٣٠٠ ، وخزانة الأدب ج١٠ ص٣٧٨ ، وبلا نسبة في الإنصاف ج٢ص٦٤١، وشرح ابن الناظم ص١٢٩ ، وهمع الهوامع ج٢ص١٨٣، وهو شاهد للكوفيّين على ==

أي : ما قتلت إلّا مسلماً.

وهو توجيه مكي بن أبي طالب في قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً)[١]، حيث ذكر أنّ (إنْ) نافية بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلّا)[٢].

والصحيح أنّها (إنْ) المخففة من الثقيلة دخلت على الجملة الناسخة ، واللام هي لام الفرق بين (إنْ) النافية والمخففة[٣].

ولا صحة لتوجيهات الكوفيّين ؛ وذلك لأنّ (إنْ) التي بمعنى (ما) لا تجيء معها اللام ، نحو قوله تعالى : (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ)[٤] ، وقوله تعالى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ)[٥] ، وقوله سبحانه : (إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ)[٦] ، وتأويل البيت البصريّين : (إنْ) مخففة من الثقيلة ، واللام للتأكيد[٧]،

دخول (إنْ) المخففة من الثقيلة على فعل ليس من نواسخ الابتداء ، ولا يقاس على ذلك خلافاً للأخفش والكوفيّين.

[١]) البقرة / ١٤٣ .

[٢]) ينظر : مشكل إعراب القرآن ، تحقيق / ياسين محمد السواس ، الطبعة الثانية ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ج١ص٧٤ .

[٣]) ينظر : البحر المحيط ج٢ص١٨ .

[٤]) الملك / ٢٠ .

[٥]) يس / ١٥ .

[٦]) الفرقان / ٤.

[٧]) ينظر : الصيمريّ ، التبصرة والتذكرة ، تحقيق / د.فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق(١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م) ص٤٥٨.

كما أنّ اللام إذا كانت بمعنى (إلّا) هنا لجاز أن تكون بمعنى (إلّا) في قولنا : جاءني القومُ لزيداً ، وهذا لا يصح[١].

وقُرئت الآية : (إِنّ هَذَانِ لَسَـــاحِرَانِ) بتشـــديد النون ، وبالألف في (هذان) وتوجيهها إمّا أنْ يكون على لغة بني الحارث بن كعب وهي لزوم الألف في المثنى رفعاً ونصـــباً وجراً ، ووافقهم في ذلك بنو الهَجيم ، وبنو العنبر ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وزُبَيد وخَثعَم ، وهمْدان ، وفزارة ، وعُذرة[٢] ، أجروا المثنى إجراء الاسم المقصور ، وهذا توجيه الكسائيّ[٣]، والفراء[٤] ، ونسبه الزجاج لأهل الكوفة[٥] ، واستحسنه أبو حيان[٦].

وقد حكى الفراء عن رجل من بني الحارث: هذا خط يدا أخي بعينه[٧].

وأنشد قول الشاعر :

[فأطرق إطراقَ الشجاع ولو يرى مساغاً لناباه الشجاعُ لصمّما][٨]

---

١) السابق. ، والإنصاف ص٦٤٢.

٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ج١٤ص٩٢ ، والتذييل والتكميل ج١ص٢٤٧ ، وتمهيد القواعد ج١ص٣١٨ ، وهمع الهوامع ج١ص١٣٣.

٣) ينظر : معاني القرآن للكســـائيّ ص١٩٣، ، وجامع البيان للطبريّ ج١٦ ص٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج١ص٦٢ ، ٦٣

٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ج٢ص١٨٤.

٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ج٣ص٣٦٢ .

٦) ينظر : التذييل والتكميل ج١ص٢٤٨ .

٧) ينظر : السابق.

٨) البيت من الطويل ، للمتلمس الضُـبَعيّ في ديوانه ، تحقيق / حسن كامل الصّيرفيّ ، الطبعة الأولى ، جامعة الدول العربيّة ، معهد المخطوطات العربيّة(١٣٩٠هـــــــ= ==

وهناك توجيه آخر للفراء ، وهو أنّ الألف وجدت دعامة ، ليســـت بلام الفعل ، فزدت عليها نوناً ولم أغيّرها ، كما قلت : (الذي) ، ثم زدت عليها نوناً ، فقلت : جاءني الذين عندك ، ورأيتُ الذين عندك[١] ، وقيل : هو مبني لدلالته على معنى الإشارة[٢].

وقال أبو زيد في النوادر : "...ولغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الســـاكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً ، يقولون : أخذتُ الدرهمان ، والســـلام علاكم..."[٣].

١٩٧٠م)ص٣٤ ، و الزمخشريّ ، أساس البلاغة ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،(١٤١٩هـــــ = ١٩٩٨م) (سوغ) ج١ص٤٨٣ ، برواية (لنابيه) بالياء ، وبالألف في معاني الفراء ج٢ص١٨٤ ، وابن قتيبة ، الشـــعر والشـــعراء ، تحقيق / أحمد محمد شـــاكر ، دار المعارف ، ج١ص١٨٠ ، وجامع البيان للطبريّ ج١٦ص٩٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٣ص٣٦٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ص٥٨٦ والجامع لأحكام القرآن ج١٤ص٩١ ، وشـــرح التســـهيل لابن مالك ج١ص٦٣ ، والتذييل والتكميل ج١ص٢٤٦ ، وتمهيد القواعد ج١ ، ص٣١٨ .

[١]) ينظر : معـاني القرآن للفراء ج٢ص١٨٤ ، وجـامع البيـان للطبريّ ج١٦ص٩٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ج٥٨٦.

[٢]) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٣٧.

[٣]) الأنصـــاريّ ، أبو زيد ، النوادر في اللغة ، تحقيق / د. محمد عبد القادر أحمد ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ،(١٤٠١هـ =١٩٨١م) ص٢٥٩.

وهناك توجيه آخر نسبه ابن هشام[١] للمبرد ، وهو أنّ (إنّ) بمعنى (نعم)[٢]، أي : نعم هذان لساحران[٣] ، واعترض بأنّ مجيء (إنّ) بمعنى (نعم) شاذ ، وأنّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ ، وأجيب بأنّ هذه اللام لم تدخل على المبتدأ وإنّما هي زائدة دخلت على محذوف ، والتقدير: لهما ساحران[٤].

ويرى الزجاج أنّ الأجود وقوع (إنّ) موقع (نعم) ، واللام وقعت موقعها ، والمعنى : هذان لهما ساحران[٥].

أو أنّ اسم (إنّ) ضمير الشأن ، والتقدير : إنّه هذان لساحران[٦] ، وقد أضعفه ابن هشام ؛ لأنّ الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب (أنّ) المفتوحة إذا خففت[٧].

وأرى أنّ حمل القراءة على هذه اللغة المعروفة من أحسن التوجيهات ، وقد رواها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته منهم أبو زيد الأنصاريّ.

---

[١]) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٣٧ .

[٢]) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص٥٨٥ ، والجامع لأحكام القرآن ج١٤ص٩٢.

[٣]) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ج٣ص٣٦٣ .

[٤]) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٣٧ .

[٥]) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ج٣ص٣٦٣ .

[٦]) ينظر : معاني القرآن للزجاج ج٣ص٣٦٢ ، إعراب القرآن للنحاس ص٥٨٥ ، ومغني اللبيب ج١ص٣٧ .

[٧]) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٣٧ .

وأمّا توجيه الكرمانيّ فيرى أنّ ما قاله البصريون في توجيه الآية الكريمة – عداوة لأهل الحق – شيء تشمئز منه النفوس السليمة ، وأنّ أحسن ما قالوا أنّها نزلت على خثعم ، حيث لا يقلبون ألف المثنى على حال .

والحق عنده أنّ (إنْ) نافية ، واللام بمعنى (إلّا) – كما اختاره الكوفيّون – أينما وقع نحو :(وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ).

والصحيح أنّها في الآية (إنْ) المخففة من الثقيلة ، واللام هي لام الفرق بين (إنْ) المخففة والنافية[١] .

[١]) ينظر : الكشاف للزمخشريّ ص٢٠٤ ، والبحر المحيط ج٣ص٤١٨.

١٤ – توجيه العامل في الشرط والجزاء

يقول الكرمانيّ : " واختلفوا في العامل في الشرط والجزاء ، فقيل : العامل كلمة الشـرط ، وقيل : كلمة الشـرط تعمل في الشـرط وهما معاً عاملان في الجزاء ، والأخيران خارجان عن الحكمة ، فإن الفعل لا يصـير جازماً ، كقول آخر : إن الشرط والجزاء تجازما ، وعن الكوفيين أن الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بـالجوار ، وحق الجزاء أن يتقدم ولو قدم لم يجزم ، وهذا القول أيضـا خارج عن القصـد وهو دراية منهم ، فإن الجواب مسـبب الشـرط وليس من حقه التقدم ، وإن كـان لو خرج عن مقامـه لم يجزم ، ولا معنى للقول بالجوار وهو محض قول بلا دليل ، هذا وقد يجزم بعد فواصـــل ، بل الصـــواب هو القول الأول أنهما مجزومان بالأداة ، إلا أنها جزمت الشـــرط بالأصـــالة والاتصـــال ، وجزمت الجواب بالتبع والارتباط بالشـرط ، وأصـل الجزم من الأعمـال الحرفيـة ، فـإنّـه في الحقيقـة منع عن التحرك وإخفـاء للإعراب الناشـــئ من الفعل الذي هو من جهة المبدأ وإســـكان ، فهو عمل حرفيّ ، ولمّا كان أمّ هذه الأدوات (إنْ) الحرفيّة وعملت لتضـــمنها معناها ، عملت تلك الأسماء أيضـاً عمل الحروف ، وقيل الشـرط والجزاء مبنيّان لعدم وقوعهما موقع الاسم ."[١]

اتفق النحاة على أنّ العامل في فعل الشـرط هي أداة الشـرط[٢] ، واختلفت توجيهاتهم في العامل في جواب الشرط وجوابه :

---

[١]) التذكرة ص١٧١ .

[٢]) ينظر : الإيضـاح في علل النحو ص١٤٠ ، وارتشـاف الضـرب ص١٨٧٧ ، وهمع الهوامع ج٤ص٣٣١.

فتوجيه الخليل وسيبويه[١] أنّ فعل الشرط انجزم بالأداة ، وأنّ الجواب قد انجزم بهما ، يقول : "واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنّك إذا قلتَ : إنْ تأتني آتك ، فآتِك انجزمت بإنْ تأتِني..."."[٢].

وهو توجيه المبرد ، يقول : "فإذا قلتَ إنْ تأتني آتِك ، فتأتني مجزومة بإنْ ، وآتِك مجزومة بإن وتأتِني..."[٣].

وذلك لأنّ حرف الشـــرط ضـــعيف لا يعمل عملين مختلفين ، وهو مثل المبتدأ والخبر ، فالابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر[٤].

وتوجيه الأخفش[٥] أنّ الأداة عملت الجزم في الشـــرط ، والشـــرط جزم الجواب وحده ؛ لاقتضائه إيّاه ، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ، ولهذا اختاره ابن مالك[٦] ، وتأوّل قول سـيبويه ؛ لأنّ ترك تأويله يقتضـى أنْ يكون للفاعل والمفعول حظ في جزم الجزاء ، وهو لا يصح .

وهذا الوجه مردود بأنّ عمل الفعل في الفعل غير ســـائغ ؛ لأنّ الفعل لا يقتضي الفعل[٧].

---

١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٤ص٨٠ ، ٨١ ، والمساعد ج٣ص١٥٣ .

٢) الكتاب ج٣ص٦٢.

٣) المقتضب ج٢ص٤٨ .

٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج٢ص٩١٠ .

٥) ينظر : همع الهوامع ج٤ص٣٣١ .

٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٤ص٨١.

٧) ينظر : اللباب ج٢ص٥٢ .

وتوجيه جمهور البصريّين[١] أنّ الجازم للشرط والجواب هي الأداة ؛ لأنّ حرف الشرط يعقد الشرط والجواب عقداً واحداً ، ويجعله في حكم الشيء الواحد ؛ ولأنّه اقتضاهما معاً ، فالذي أوجب عمله في الشرط ، أوجب عمله في الجواب ، وهو اختيار السيرافي[٢] ، وابن الحاجب[٣] ، وابن عصفور[٤] ، و يحيي بن حمزة العلويّ[٥] .

وتوجيه أبي البركات الأنباريّ أنّ العامل في الجواب هي الأداة بواسطة فعل الشرط[٦] ، وهو توجيه صاحب المستوفي[٧] ، واختيار ابن يعيش[٨].

---

١) ينظر : اللباب ج٢ص٥١ ، والتصريح ج٢ص٢٤٨.

٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه ج٣ص٢٦٣ ، وشرح الرضي ج٢ص٩١٠.

٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ج٢ص٢٤٦.

٤) ينظر : المقرب ص٣٤٩.

٥) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجيّ ص٦٨٧.

٦) ينظر : الإنصاف ص٦٠٨ ، وأسرار العربيّة ، تحقيق / محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ ، دمشق (١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م)ص٣٤٠، والمنهاج في شرح جمل الزجاجيّ ص٦٨٧.

٧) ينظر : الفرخان ، كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم ، قاضي القضاة ، المستوفي في النحو ، تحقيق / د. محمد بدوي المختون ، دار الثقافة العربية ، القاهرة (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م) ص٤٥٩ .

٨) ينظر : شرح ابن يعيش ج٧ص٤٢ .

وتوجيه المازنيّ أنّ الشرط والجزاء مبنيّان ، أو فعل الشرط معرب والجزاء مبنيّ ، وهو بهذا الرأي مخالف لجميع النحويّين[١].

وهذا فاسد ؛ وعلّل لفساده ابن يعيش بأنّه لو وجب له البناء بدخول (إنْ) عليه ، لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم ؛ لأنّ الأسماء لا تقع فيها[٢].

وتوجيه الكوفيّين أنّ أداة الشرط عملت في الفعل ، وانجزم لجزاء بالمجاورة، كالجر على الجوار[٣] ، وهو باطل ؛ وذلك لأنّ الجر على الجوار لا يكون واجباً ، وهو قليل ، لا يقاس عليه لقلته[٤] ، ولا يُصار إليه إلّا عند الضرورة[٥] ، وجزم الجواب واجب ، وأيضاً الجر على الجوار لا يكون إلّا بعد مجرور جرّاً ظاهراً ، في حين أنّ جزم الجزاء بعد مجزوم ظاهر وغير ظاهر ، كما أنّ الجر يكون مع الاتصال ، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال[٦].

وتوجيه الكرمانيّ موافق لتوجيه الأكثرين من البصريّين حيث يرى أنّ الجازم للشرط والجزاء هي كلمة الشرط ، إلا أنها جزمت الشرط بالأصالة

---

[١]) ينظر : الإنصاف ص٦٠٢ ، واللباب ج٢ص٥٠ ، وشرح ابن يعيش ج٧ص٤٢ ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجيّ ص٦٧٨ ، وشرح الرضيّ ج٢ص٩١٠ ، وارتشاف الضرب ص١٨٧٧ ، وهمع الهوامع ج٤ص٣٣٢.

[٢]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٧ص٤٢ .

[٣]) ينظر : الإنصاف ص٦٠٢ ، والمنهاج ص٦٨٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج٤ص٧٩ ، وشرح الرضي ج٢ص٩١١ ، والمساعد ج٣ص١٥٣ .

[٤]) ينظر : أسرار العربيّة ص٣٣٨ .

[٥]) ينظر : اللباب ج٢ص٥٢ .

[٦]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٤ص٧٩ ، ٨٠ ، وشرح الرضي ج٢ص٩١١ .

والاتصـــال ، وجزمت الجواب بالتبع والارتباط بالشـــرط ، ورفض التوجيهات الأخرى ، حيث ردّ التوجيه القائل بأنّ الأداة عملت في الفعل ، ثم عمل الشـــرط في الجواب ، ردّه بأنّ الفعل لا يصـــير جازماً ، وردّ توجيه الكوفيّين القائلين بأنّه مجزوم بالجوار ، بأنّ هذا القول أيضـــا خارج عن القصـــد وهو دراية منهم ، ولا معنى للقول بالجوار وهو محض قول بلا دليل ، هذا وقد يجزم بعد فواصل ، وأصل الجزم من الأعمال الحرفية ، فإنّه في الحقيقة منع عن التحرك وإخفاء للإعراب الناشـــئ من الفعل الذي هو من جهة المبدأ وإسكان ، فهو عمل حرفيّ.

والذي يظهر لي أنّ التوجيه الحق هو ما عليه المحققون من البصـــريّين وهو أنّ الأداة وحدها هي التي عملت الجزم في الشـــرط والجزاء بالأصـــالة ، وليس بالتبعيّة والارتباط كما قال الكرمانيّ ؛ لأنّها طالبة للجواب كما أنها طالبة للشـــرط ، كما أنّ الأداة هي التي أحدثت الجزم في فعل الشـــرط والجواب، وبدونها ما حدث جزم لأيّ من الفعلين .

١٥ – توجيه تقديم الجزاء على الشرط

يقول الكرمانيّ : " يجوز تقديم الجزاء على الشرط لوقوعه كثيراً في القرآن والمحاورات ، ومنع عنه البصريون لأن أدوات الشرط تطلب الصدارة ، والأمور التوفيقية لا تلازم القواعد الكلية الوضعية ، فليكن هذا الموضع مستثنى – كما يفعلون في غيره – وأجازه الكوفيون ومعهم الحق ، نحو قوله تعالى : (ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)[١] ، فإن قيل : إن الجملة الاسمية لا تقع جوابا بغير فاء ، وكذا المنفية بلم مقرونة بالفاء ، وكذا المضارع المرفوع مثلا : فكيف إن قدم أمثالها تكون جوابا؟ قلنا : هذه قواعد وضعتموها أنتم ، والمسموع من العرب تقديم أمثال ما ذكرتم على قصد الجزاء المقدم ، فلتكن مستثناة من قواعدكم ، وقولوا هذا كذا إلّا أنْ يقدّم الجواب ، فلها حينئذٍ الصدارة التقديريّة ، فإنّ الشرط رتبةً مقدم على الجزاء ، وتقديراتكم لا مستند لها مع إنّا كررنا أنّ التقدير لا يجوز إلاّ فيما يقصده الناطق ، فإذا قال الداخل مثلاً (سلاماً) عُلم أنّه ينوي : (أسلّم سلاماً) ، أمّا لوقلت في : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)[٢] ، إنّ المقدر : اعدلوا أنْ تعدلوا هو أقرب للتقوى ، أو في : (قُلْ لِلَّذِينَ آَمَنُوا يَغْفِرُوا)[٣] ، المقدر : قل للذين آمنوا اغفروا ، إن قلت لهم اغفروا يغفروا ، فتلك أمور لا ينويها

---

[١]) الصف / ١١ .

[٢]) المائدة / ٨ .

[٣]) الجاثية /١٤.

عربيّ جاهل ولا عالم ، فهذه التقديرات وأمثالها باطلة عندنا ، ...إلّا ما يقصده الناطق ويحذفه عمداً عن قصد اختصاراً ..."[١].

إنّ أداة الشرط تقتضي فعلين ، الأوّل فعل الشرط ، والثاني جواب الشرط وجزاؤه ، الأوّل مُنَزّل منزلة السبب ، والثاني مُنَزّل منزلة المُسَبّب ، يتحقق الثاني بتحقق الأوّل ، وينعدم بانعدامه ، وهاتان الجملتان لا استقلال لأحدهما عن الأخرى.

ولذا فإنّ نظام الجملة الشرطيّة أنْ تتقدم الأداة ، يليها فعل الشرط ثم الجواب ، لكن هذا النظام ليس لازماً ، فقد يطرأ عليه شيء من التغيير بتقديم الجواب على الأداة ، فتبقى الدلالة ويبقى الأسلوب[٢].

ووجوب تصدر أداة الشرط هو توجيه البصريّين ، حيث منعوا أنْ يتقدم جواب الشرط ، أو شيء من معمولات فعل الشرط عليها ؛ لأنّها عندهم كأداة الاستفهام و(ما) النافية ، ونحوها مما له الصدر[٣].

---

[١]) التذكرة / ١٧١ .

[٢]) ينظر : في النحو العربيّ ، نقد وتوجيه ، المخزوميّ ص٢٢١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩.

[٣]) ينظر : الإنصاف ص٦٢٧، وشرح الرضي ج٢ص٩٢٢ ، وارتشاف الضرب ص١٨٧٩ ، والمساعد ج٣ص١٦٣ ، والسلسيليّ (ت٧٧٠هـ)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحقيق / د. الشريف عبد الله عليّ الحسينيّ البركاتيّ ، الطبعة الأولى ، المكتبة الفيصليّة ، مكة المكرمة ، (١٤٠٦هـ =١٩٨٦م)ص٩٦١ ، وشرح الأشموني ص٥٨٤ ، والتصريح ج٢ص٢٥٤ ، وهمع الهوامع ج٤ص٣٣٣ ، وأبو المكارم ، د. عليّ ، أصول التفكير النحويّ ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ،(٢٠٠٧م) ص٢٩٠ .

قال ابن جني :"ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب ، شـــرطاً كان أو قســماً أو غيرهما ؛ ألا تراك لا تقول : أقمْ إنْ تقمْ...وذلك أنّ جواب الشــرط مجزوم بنفس الشــرط ، ومحال تقدم المجزوم على جازمه"[١] ، فلا يجوز إذا كان فعل الشرط مضـارعاً ، وإذا كان ماضـياً فالمتقدم هو دليل على الجواب وليس جواباً ، والجواب محذوف وجوباً .

والذي يدل على أنّ المتقدم ليس جواباً ، أنّ المتكلم أخبر جازماً ، ثم بدا له التعليق ، فهو كالتخصيص بعد التعميم[٢].

ويرى بعض البصـريّين أنّه يجوز تقديمه إذا كان فعل الشـرط ماضـياً ، نحو: أقومُ إنْ قمتَ ، أو كانا معاً ماضيين ، نحو : قمتُ إنْ قمتَ[٣].

وجوز الكوفيّون[٤] ، ونُسِـــبَ للمبرد[٥] ، والأخفش[٦] ، وأبي زيد[٧]تقديم الجواب على الأداة.

---

١) الخصائص ج٢ص٣٨٧ ، ٣٨٨.

٢) ينظر : التصريح ج٢ص٢٥٤.

٣) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٨٧٩ ، وهمع الهوامع ج٤ص٣٣٣ .

٤) ينظر: الإنصـــاف ص٦٢٣ ، وشـــرح الرضـــي ج٢ص٩٢٢، وارتشـــاف الضـــرب ص١٨٧٩ ، والمســاعد ج٣ص١٦٣ ، وشـفاء العليل ص٩٦١ ، وشـرح الأشـموني ص٥٨٤ ، والتصريح ج٢ص٢٥٤، وهمع الهوامع ج٤ص٣٣٣ .

٥) ينظر : ارتشـاف الضـرب ص١٨٧٩ ، والمسـاعدج٣ص١٦٣، وشـرح الأشـموني ص٥٨٤ ، والتصريح ج٢ص٢٥٤.

٦) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٨٧٩ ، وهمع الهوامع ج٤ص٣٣٣ .

٧) ينظر : ارتشـاف الضـرب ص١٨٧٩ ، والمسـاعد ج٣ص١٦٣ ، شـرح الأشـموني ص٥٨٤ ، والتصريح ج٢ص٢٥٤ .

وفي المقتضـــــب : "أما ما يجوز في الكلام فنحو : آتيك إنْ أتيتني ، وأزورك إنْ زرتني ، ويقول القائل : أتعطيني درهماً ، فأقول : إنْ جاء زيدٌ ، وتقول : أنت ظالم إنْ فعلتَ ، فإنْ قلتَ : آتي من أتاني ، وأصنع ما تصنع، لم يكن هاهنا جزاء ، وذلك أنّ حروف الجزاء لم يعمل فيها ما قبلها ."[١] ، فواضـح من كلامه عدم جوازه ، إلّا إذا كان الجواب مضـارعاً ، وفعل الشـرط ماضياً ، وليس على الإطلاق.

وجوّز المازنيّ[٢] تقديم الجواب على الأداة إذا كان مضارعاً ، نحو : أقومُ إنْ قامَ زيدٌ ، أقوم إنْ يقم زيدٌ ، وإذا كان ماضـــياً لا يجوز تقديمه ، نحو : قمتُ إنْ قامَ زيدٌ ، وقُمتُ إنْ يقم زيدٌ.

وقد ورد في القرآن الكريم تقدم جواب الشــرط على فعل الشــرط والأداة ، وذلك في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)[٣] ، وقوله عزّ وجلّ: (ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)[٤]، وقوله ســـبحانه : (ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)[٥] ، وقوله : (يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ

---

[١]) المقتضب ج٢ص٦٦.

[٢]) ينظر : ارتشـــاف الضـــرب ص١٨٧٩ ، والمســـاعد ج٣ص١٦٤ ، وهمع الهوامع ج٤ص٣٣٣.

[٣]) المائدة / ٥٧ .

[٤]) الأعراف / ٨٥ .

[٥]) التوبة / ٤١ .

إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)[١] ، وقولـه : (قُـلْ هَـاتُوا بُرْهَـانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)[٢].

فنجد تقدم جواب الشـرط في هذه الآيات الكريمة ، وهو (وَاتَّقُوا اللَّهَ) ، و (ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ) ، (أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ) ، و (هَـاتُوا بُرْهَـانَكُمْ)على فعل الشـرط والأداة : (إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) ، و (إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) ، و(إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) ، و(إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) ، ونلاحظ أنّ فعل الشرط ماضٍ ، وهذا توجيه سيبويه ، حيث جوّز تقدم الجواب إذا كانت جملة الشرط فعليّة فعلها ماضٍ[٣] ، وهو ما قاله النحاة بعده[٤].

فهذه شواهد فصـيحة على تقدم الجواب على الأداة ، فلا حاجة إلى تقدير جواب ، كما توجه البصريّون .

وتوجه الكرمانيّ إلى جواز تقدم جواب الشـرط على الأداة وفعل الشـرط ؛ لوروده كثيراً في القرآن الكريم .

وأيضـاً أداة الشـرط لها الصـدارة التقديريّة ، فإنّ الشـرط رتبةً مقدم على الجزاء .

---

[١]) يوسف / ٤٣.

[٢]) النمل / ٦٤ .

[٣]) ينظر : الكتاب ج٣ص٧٠ .

[٤]) ينظر : شرح الرضي ج٢ص٩٢٢ ، وهمع الهوامع ج٤ص٣٣٤ .

ويرى أنّ تقديرات البصريّين لا مستند لها ؛ لأنّ التقدير لا يجوز إلاّ فيما يقصده الناطق .

وهذا ما قاله بعض المعاصـــرين وهو د. مهدي المخزوميّ الذي ردّ على البصريّين الذين منعوا تقدم جواب الشرط على الأداة لضعفها ، فيقدرون جواباً مســـتخلصـــاً من الجواب المتقدم ، ويعدون هذا لازماً ، وما كان ذلك إلّا لالتزامهم بفكرة العامل ، ونحن لســـنا في حاجة إلى تقدير جواب ، فالجواب موجود هو المتقدم ، وخاصـــة إذا احتفظ بالمعنى ، ولم تَضِـــع الدلالة على الشرط[١].

وهذا أيضاً توجيه الدكتور عليّ أبو المكارم الذي يرى أنّ تأويل البصريّين لا يكفي لتخليص القاعدة من التناقض[٢].

فالكرمانيّ مُصيب في توجيه التقديم ، حيث يرى أنّ العبرة بقصد المتكلم، ولا داعي للتقديرات ، إذا لم يقصد المتكلم الحذف عمداً .

---

١) ينظر : في النحو العربيّ ، نقد وتوجيه ص٢٩٠.

٢) ينظر : أصول التفكير النحويّ ص٢٩٠.

١٦- توجيه نصب المعرفة بعد المبتدأ بعد (إذا) الفجائية

يقول الكرمانيّ : "...وقد تقع للمفاجأة فيلزم أن يكون ما بعدها اسم ، نحو (خرجت فإذا زيدٌ بالباب) ، والظاهر أنها حينئذ حرف ، واختلفوا فيما إذا كان بعد المبتدأ معرفة ، هل يجوز فيها الرفع أم لا ؟ ، فالكوفيّون جوزوا فيها الرفع والنصب ، ومنع البصريّون عن النصب وأوجبوا الرفع ، ففي قولهم : (خرجت فإذا عبد الله القائم) أجاز الكوفيّون النصب على أن (عبد الله) مرفوع بالظرف ، نحو (في الدار زيد) و (إذا) ظرف مكان ، و(القائم) منصوب بـ(إذا) لأنها بمعنى (وجدت) أي : خرجت فوجدت عبد الله القائم ، ولعمري فيه من التكلف ما لا يحصى ، منه إنّ إذا الفجائيّة ليس فيها من علائم الاسميّة شيء ، وهي حرف ، والحرف كيف يرفع (عبد الله) ، ومنه جعل الحرف بمعنى (وجدت) ، ومنه جعله ذا مفعولين ثم رفع المفعول الأول ، والحق هنا مع البصريّة ، ولعل هذا القول صدر لجاجاً من الكسائيّ ، وأما على الرفع المجمع عليه فلا إشكال فإن (عبد الله) مبتدأ ، و(القائم) صفته والخبر محذوف ، أي : موجود بمحضري."[١].

[١]) التذكرة / ٢١٥ .

(إذا) تدل على المفاجأة وتكون حينئذٍ حرف على الأقرب والأصح[١]، وهو رأي الكوفيّين[٢] ، وحكي عن الأخفش[٣] ، واختاره الشلوبين في أحد قوليه[٤] ، وابن مالك[٥].

وقد استدل ابن مالك على حرفيّتها بثمانية أوجه[٦] ، تلك الأوجه لم يدعها أبو حيّان إلّا ردّها[٧].

وهو الظاهر من قول سيبويه : "فإنْ قلتَ : لقيتُ زيداً وأمّا عمروٌ فقد مررتُ به ، ولقيتُ زيداً وإذا عبد الله يضربه عمروٌ ، فالرفع إلّا في قول من

---

١) ينظر : شرح التسهيل ج٢ص٢١٤.

٢) ينظر : شرح الرضي ج٢ص٤٣٧ ، والتذييل والتكميل ج٧ص٣٢٤، و المرادي ، الجنى الداني ، تحقيق / فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م) ص٣٧٤ ، وهمع الهوامع ج٣ص١٨٢ ، و السيوطيّ ، المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، تحقيق / نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة ، بغداد (١٩٧٧م)ج١ص٤٢٤ .

٣) ينظر : الجنى الداني ص٣٧٤ ، ومغني اللبيب ج١ص٩٢ ، وهمع الهوامع ج٣ص١٨٢ ، و القوجوي ، شيخ زادة (ت٩٥٠هـ) ، شرح قواعد الإعراب ، تحقيق / إسماعيل إسماعيل مروة ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر ، دمشق ، سورية ، ص٨٨ ، والمطالع السعيدة ج١ص٤٢٤ .

٤) ينظر : الجنى الداني ص٣٧٤ ، وشرح قواعد الإعراب ص٨٨ .

٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٢١٤ ، والتذييل والتكميل ج٧ص٣٢٤ ، وتمهيد القواعد ص١٩٣٩ ، وهمع الهوامع ج٣ص١٨٢ ، والمطالع السعيدة ج٢ص٤٢٤.

٦) ينظر : شرح التسهيل ج٢ص٢١٤ ، وتمهيد القواعد ص١٩٣٩ .

٧) ينظر : التذييل والتكميل ج٧ص٣٢٧ ، وما بعدها .

قال : زيداً رأيتُه وزيداً مررتُ به ؛ لأنّ (أمّا) و(إذا) يقطع بهما الكلام ، وهما من حروف الابتداء..."[١].

وهو اختيار ابن هشـــام ، حيث قال : " ...ويرجحه قولهم : خرجت فإذا إنّ زيداً بالباب ، بكسر (إنّ) لأنّ (إنّ) لا يعمل ما قبلها فيما بعدها..."[٢]

وعند سائر النحاة هي باقية على ظرفيّتها ، لكنّهم اختلفوا أظرف زمان أم مكان؟ ، فهي ظرف زمان عند الرياشيّ[٣] ، والزجاج[٤] ، واختاره ابن طاهر، وابن خروف والأستاذ أبو عليّ[٥].

والتقدير في قولنا : خرجتُ فإذا زيدٌ : خرجتُ فالزمانُ حضـــورُ زيدٍ ، أو مفاجأةُ زيدٍ ، فيقدر على حذف مضـــاف ؛ لأنّ (إذا) لا يصـــح أن تقع خبراً لأنها ظرف زمان ، و(زيد) جثة.

---

[١]) الكتاب ج١ص٩٥ ، وينظر الكتاب ج٣ص١٧.

[٢]) مغني اللبيب ج١ص٩٢ .

[٣]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٤١٢ ، والتذييل والتكميل ج٧ص٣٤٢ ، وهمع الهوامع ج٣ص١٨٢ ، والمطالع السعيدة ج١ص٤٢٤.

[٤]) ينظر : كتاب حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبو عليّ الشلوبين ، تحقيق / حماد بن محمد الثمالي ، (١٤٠٢هـ =١٩٨٢م)ج١ص٦٩ ، ارتشاف الضرب ص١٤١٢ ، والتذييل والتكميل ج٧ص٣٤٢ ، وتمهيد القواعد ص١٩٣٩ ، وهمع الهوامع ج٣ص١٨٢ ، والمطالع السعيدة ج١ص٤٢٤ ، وشرح الإعراب عن قواعد الإعراب المسمّى الغضيض ، مولى زاده (ت١١٤٥هـ)، تحقيق / نعمات عبد الله عطيّة البرش ، (١٤٣٣هـ= ٢٠١٢م) ص٨٤ .

[٥]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٤١٢ ، والتذييل والتكميل ج٧ص٣٤٢ ، وهمع الهوامع ج٣ص١٨٢ ، والمطالع السعيدة ج١ص٤٢٤.

وهي ظرف مكان عند أبي عليّ الفارسيّ[١] ، وابن جني[٢] ، ونُسب إلى المبرد القولان[٣] ، وهو قول الهروي[٤] ، واختيار أبي بكر بن الخياط[٥] ، ونسبه الرضيّ للكوفيّين[٦].

والتقدير : خرجتُ فبحضـــرتي زيدٌ ، أو فبمكاني زيدٌ ، وتكون (إذا) خبراً عن زيد .

يقول ابن جني : "... وذلك قولك : خرجتُ فإذا زيدٌ ، تقدير إعراب : فبالحضـــرة زيدٌ ، فإذا التي هي ظرف في معنى قولنا : بالحضـــرة ، وزيد ، مرفوع بالابتداء ، والظرف قبله خبر عنه..."[٧]

---

[١]) ينظر : المسـائل العسـكريّة ، تحقيق / محمد الشـاطر أحمد محمد أحمد ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٣هـ =١٩٨٢م)ص٨٦.

[٢]) ينظر : ابن جني ، التمام في تفسـير أشـعار هذيل مما أغفله أبو هلال العسـكريّ ، تحقيق / أحمد عاني ، وخديجة الحديثي ، وأحمد مطلوب ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، (١٣٨١هـ = ١٩٦٢م)ص١٢٧ ، وسر صناعة الإعراب تحقيق / د. حسن هنداويّ ، الطبعة الثانية ، دار القلم ، دمشق ، (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م)ص٢٥٤.

[٣]) ينظر : المقتضـــب ج٢ص٥٦ ، ج٣ص١٧٨ ، وهامشـــهما ، وارتشـــاف الضـــرب ص١٤١٢ ، وهمع الهوامع ج٣ص١٨٢ ، والمطالع السـعيدة ج١ص٤٢٤ ، وشـرح قواعد الإعراب ص٨٨ ، وشرح الإعراب عن قواعد الإعراب ص٨٤.

[٤]) ينظر : الهرويّ (ت٤٠٥هـــــ) ، الأزهيّة في علم الحروف ، تحقيق / عبد المعين الملّوحيّ ، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م)ص٢٠٢ .

[٥]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٤١٢ ، وهمع الهوامع ج٣ص١٨٢ ، والمطالع السعيدة ج١ص٤٢٤ .

[٦]) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج٢ص٤٣٧.

[٧]) سر صناعة الإعراب ص٢٥٤ .

وإذا كانت للمفاجأة اختصت بالجملة الاسميّة[١] ، فيما جزم ابن مالك[٢] ، وردّه أبو حيّان[٣] ، نحو : (خرجتُ فإذا زيدٌ بالبابِ) ، ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلّا مُصرّحاً به ، ومنه قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى)[٤] ، وقوله عزّ وجلّ : (إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا)[٥] ، وقوله سبحانه : (فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ)[٦] ، وقوله : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ)[٧] .

وإذا وردت نكرة بعد المبتدأ الواقع بعد (إذا) فُترفع على الخبريّة ، أو تُنصب على الحاليّة والخبر (إذا) إنْ قيل بأنّها ظرف مكان ، وإلّا فهو محذوف ، نحو : (خرجتُ فإذا زيدٌ جالسٌ أو جالساً).

أمّا إذا كان الاسم الواقع بعد المبتدأ معرفة ، نحو : (خرجتُ فإذا عبد الله القائم) ، فتوجيه الكوفيّين ورأسهم الكسائيّ جواز الرفع والنصب ، ولا يجوز عند البصريّين إلّا الرفع ، وهذه هي المسألة المعروفة بالمسألة الزنبوريّة التي

---

[١]) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٩٢ .

[٢]) ينظر : شرح التسهيل ج٢ص٢١٠ ، وهمع الهوامع ج٣ص١٨٢ ، والمطالع السعيدة ص٤٢٣ .

[٣]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٤١٤ ، وهمع الهوامع ج٣ص١٨٢ .

[٤]) طه / ٢٠ .

[٥]) يونس / ٢١ .

[٦]) الشعراء / ٣٣ .

[٧])الأنبياء / ٩٧ .

كانت بين الكسائيّ وسيبويه بحضرة الرشيد ، وهي : (قد كنتُ أظنُّ أنّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو هي ، أو فإذا هو إيّاها)[١].

وقد جوّز الكسائيّ الرفع والنصب ، ورفض سيبويه النصب ، وكان الحق فيها مع سيبويه ، والقرآن الكريم أصدق شاهد له ، وأمّا ما قاله الكسائيّ فإنْ ثبتَ فهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء[٢].

وقد ذكروا له توجيهات هي :

أنّ (إذا) المفاجأة معناها (وجدتُ) فعملت عمله ، والمعنى : خرجتُ فوجدتُ زيداً القائمَ[٣]، وهذا لأبي بكر بن الخياط[٤].

وهذا ما اعتذر به أبو العباس ثعلب للكوفيّين حيث قال : " وإنّما أدخل العماد في قوله : فإذا هو إيّاها ، لأنّ (فإذا) مفاجأة ، أي فوجدته ورأيته ، ووجدت ورأيت تنصب شيئين ، ويكون معه خبر فلذلك نصبت العرب."[٥].

---

[١]) ينظر : الزجاجيّ ، مجالس العلماء ، تحقيق / د. عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ص٩، ١٠ ، وأمالي الزجاجي ، تحقيق / د. عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م) ص٢٣٩ – ٢٤١.

[٢]) ينظر : مغني اللبيب ج١ص٩٦ ، وتمهيد القواعد ص١٩٥٨.

[٣]) ينظر : شرح الرضي ج٢ص٤٣٧.

[٤]) ينظر : مغني اللبيب ص٩٦ .

[٥]) مجالس العلماء ص١٠ ، وشرح الرضي ج٢ص٤٣٧.

وقد ردّه الزجاجيّ لأنّ العماد يجوز إسقاطه و(هو) في هذه المسألة لا يجوز إسقاطه[١] ، كما أنّ (وجدت) و(رأيت) ينصب مفعولين ، فكان يتعيّن نصب الاسم الأوّل أيضاً[٢].

أو أنّ ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع ، أو هو مفعول به، والأصل : فإذا هو يساويها أو فإذا هو يشبهها ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، أو مفعول مطلق ، والأصل : فإذا هو يلسع لسعتها ، ثم حذف الفعل ، ثم حذف المضاف ، أو هو منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف ، والأصل : فإذا هو ثابت مثلها ، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة ، وهو وجه غريب[٣].

والراجح عندي أنّ (إذا) الفجائيّة حرف ؛ للأوجه التي ذكرها ابن مالك متابعة قول سيبويه .

وتوجيه الكرمانيّ : أنّ (إذا) حرف متابعاً سيبويه ، وهو الأصح ، واختار أيضاً النصب في المعرفة التي تقع بعد المبتدأ وهو قول سيبويه ، مُضعِفاً قول الكوفيّين في قولنا : (خرجت فإذا عبد الله القائم) الذين جوّزوا النصب على أن (عبد الله) مرفوع بالظرف ، نحو (في الدار زيد) و (إذا) ظرف مكان ، و(القائم) منصوب بـ(إذا) لأنها بمعنى (وجدت) أي : خرجت فوجدت عبد الله القائم. حيث يرى أنّ توجيههم فيه من التكلف ما لا يحصى وذلك من وجهين :

---

[١]) ينظر : شرح الرضي ج٢ص٤٣٧.

[٢]) ينظر : مغني اللبيب ص٩٦، وتمهيد القواعد ص١٩٥٩.

[٣]) ينظر : مغني اللبيب ص٩٦ ، ٩٧ ، وتمهيد القواعد ص١٩٥٩ .

– أنّ إذا الفجائيّة ليس فيها من علائم الاســـميّة شـــيء ، وهي حرف ، والحرف كيف يرفع (عبد الله) .

– جعـل الحرف بمعنى (وجـدت) ، ومنـه جعلـه ذا مفعولين ثم رفع المفعول الأول.

ثم قال: إنّ الحق هنا مع البصـــريّة ، ولعل هذا القول صـــدر لجاجاً من الكسائيّ .

وهذه التوجيهات التي ذكرها الكرماني لم تخرج عن توجيهات النحويّين الذين ردّوا قول الكوفيّين.

١٧- توجيه منع صرف صيغة منتهى الجموع

يقول الكرمانيّ : "وأما صـيغة منتهى الجموع فلكثرة ثقله عمّ أثره أسـماء الأجناس أيضـاً ، فمنعها الصّـرف كالأعلام ، وذلك إنّ[١] الجمع أيضـاً من خواص الأسـماء ، إذ لا يجمع فعل ولا حرف ، إلاّ أنّ الجمع أدنى مقاماً من المفرد ، وأبعد عن الفعل ، فهو واقع في أدنى درجات الاسـم كالمؤنث ، ولا شـك أن الجمع أقل مطاوعة من المفرد للعوامل لثقل لفظه ومعناه ، ولمّا كانا من خواص الاسم ، والاسم يقتضـي الإعراب ، والجمعيّة تمنع من المطاوعة التامة ، منع من الصرف ، إلا أنّ ذلك من خواص منتهى الجموع ، وهو كل جمع بُني على حرفين مفتوحين بعدهما ألف ، وبعد الألف حرف مكسـور ، وبعد المكسور حرف آخر طاهر أو مدغم ، سواء كان بعده حرف آخر أم لا ، نحو : (دراهم ومساجد ومصابيح ...) ولو سُمّي بهذا الوزن رجلٌ سواء كان عربيّاً أو أعجميّاً أو مرتجلاً مُنِع لثقل الوزن "[٢].

يمنع من الصـرف الجمع الموازن لـــ(مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) وهو كل جمع أوّله مفتوح ، وثالثه ألف غير عوض ، يليها حرفان أوّلهما مكسور كسر غير عارض ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، نحو : مساجد ومصابيح ، ويُعنى بالوزن هنا وزن اللفظ لا وزن التصريف[٣] ، ومنه دراهم ودنانير وعصافير[٤].

---

[١]) هكذا في لفظ الكتاب (إنّ) بكسر الهمزة ، والصواب : (وذلك أنّ) بفتح الهمزة.

[٢]) التذكرة / ٢٧١.

[٣]) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ج٢ص١٠٢٦.

[٤]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٤٥٧ ، وأوضح المسالك ج ص١١٦ ، وشرح ابن عقيل ج٣ص٣٢٧.

وتوجيه منعه من الصرف لأنّه جمع لا نظير له في الآحاد ، فصار بعدم النظير كأنّه جمع مرتين[١]، ففيه فرعيّة اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد لفظاً ، إذ ليس في الآحاد العربيّة ما يوازنه ، وحكماً لأنّه لا يُصـــغّر على لفظه كالمفرد ، ولا يُجمع مرة أخرى تكســـير[٢] ، وفيه فرعيّة المعنى بدلالته على الجمعيّة[٣].

ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربيّة أنّنا لا نجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلّا وأوّله مضموم ، نحو : عُذافِر ، أو ألفه عوض من إحدى ياءي النسب ، إمّا تحقيقاً نحو : يَمَان وشآم ، أو تقديراً نحو : ثمان ، أو ما يلي الألف غير مكسور بالأصالة نحو : تَدَارُك ، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال ، نحو : تَدَانٍ وتَوانٍ ، أو يكون ثاني الثلاثة متحرك الوسط ، نحو : طَواعيَة وكَرَاهيَة[٤].

ويرى ابن الحاجب أنّ وجه منعه من الصّرف لأنّه صيغة منتهى الجموع ؛ فكأنّه جمع مرتين ، وهذا عنده أفضل من قول الأكثرين أنّه جمع لا نظير له في الآحاد ؛ لأنّه منقوض بـ(أفْلُس) و(أَفراس) ، فإنّه جمع لا نظير له ولم يُمنع من الصّرف[٥].

---

[١]) ينظر : شرح ابن يعيش ج١ص٦٣ ، وهمع الهوامع ج١ص٧٩.

[٢]) ينظر : حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل ، تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م) ج١ص٦٩٨.

[٣]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٤٥٧ ، و همع الهوامع ج١ص٧٩.

[٤]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٤٥٨، وشرح الرضي ج٢ص١٥٤ ، وشرح الأشموني ص٥١٨ ، والتصريح ج٢ص٢١١ ، وهمع الهوامع ج١ص٧٩.

[٥]) ينظر : شرح المقدمة الكافية في الإعراب ص٢٩١.

وأجاب الأشموني على ذلك بثلاثة أوجه[١] :

– أنّ أفعالاً وأفعُلاً يجمعان نحو أكالب وأناعم في أكلُب وأنعام ، وأمّا (مَفَاعل) و(مَفَاعيل) لا يجمعان .

– أنّهما يُصغّران على لفظهما كالآحاد ، نحو : أُكَيلِب وأُنَيعام ، في حين أنّ (مَفَاعل) و(مَفَاعيل) لا يصغّران على لفظهما .

– أفعال وأفعُل له نظير في الآحاد ، فأفعال نظيره (تَفْعال)، نحو تَجوال، و(فاعال) نحو (تاخام) و(فَعْلال) نحو صَلْصال ، وأفعُل نظيره (تفْعُل) نحو تَتْفُل ، في حين أنّ (مَفاعِل) و(مَفَاعِيل) لا نظير لهما في الآحاد.

وخالف ابن مالك حيث يرى أنّ وزن (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) حقيقان بمنع الصّرف وإنْ فُقدت الجمعيّة[٢].

وتوجيه الكرمانيّ أنّ صيغة منتهى الجموع مُنع من الصّرف لكثرة ثقله بالجمعيّة والاسميّة، فهو يتفق مع توجيه الأكثرين من النحاة وهو كونه جمعاً، وقد أضاف إلى ذلك أنّه اسم ، والاسم يقتضي الإعراب ، والجمعيّة تمنع من المطاوعة التامة ؛ لأنّ الجمع أقل مطاوعة من المفرد للعوامل لثقل لفظه ومعناه، إلّا أنّه لم يذكر الوجه الآخر وهو كونه جمعاً لا نظير له في الآحاد العربيّة.

والحق أنّ ما سُمّي من (مَفَاعِل ومَفَاعِيل) فحقه منعه من الصّرف ، سواء أكان علماً منقولاً محققاً نحو : (مَسَاجد)، علماً لرجل ، أو مقدراً نحو (شراحيل) ، والعلة في منعه من الصّرف ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعيّة.

---

١) ينظر : شرح الأشموني ص٥١٩ .

٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ص١٤٤٣.

١٨- توجيه الإعراب في الأسماء الستة

يقول الكرمانيّ : "في إعراب الأسماء الستة المشهورة وهو (أبوك أخوك حموك هنوك فوك وذو مال) ، والمسموع عن العرب أنّها إذا كانت مفردة غير مُصَغّرة و مضافة إلى غير ياء المتكلم ، في حال الرفع بالواو (هذا أبوك) وفي حال النصب بالألف (رأيتُ أباك) ، وفي حال الجر بالياء (مررتُ بأبيك) ، ولكنهم اختلفوا في معنى إعرابها اختلافاً فاحشاً ، فقيل إنّها معربة بحركات مقدرة على الحروف كالمقصورة ، واتبعت حركات ما قبل حروف إعرابها ثم حذفت الضمة والكسرة استثقالاً ، والواو المكسورة انقلبت ياءً، والمفتوحة ألفاً ، وعن الكوفيّين أنّها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ، وقيل : إنّها مزيدة للإعراب كالحركات ، وقيل : إنّها بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها وإعلال الواو ، وقيل : إنّها معربة بالحركات والحروف للإشباع ، وقيل : إنّها حروف إعراب وتدل على الإعراب ، وقيل : انقلابها هو الإعراب ، والذي يقوى عندي أنْ يكون الواو والألف والياء أعراضاً وحروف إعراب كالحركات ..."[١].

المشهور في إعراب الأسماء الستة الرفع بالواو نيابة عن الضمة والنصب بالألف نيابة عن الفتحة ، والجر بالياء نيابة عن الكسرة ، بشرط ألّا تكون مُصَغّرة ، وأنْ تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم ، نقول : (هذا أبوك ،

[١]) التذكرة ٢٧٥، ٢٧٦ .

وأخوك) و (رأيتُ أباك ، وأخاك) ، و (مررتُ بأبيك ، وأخيك) ، و (هذا أبو زيدٍ) و (رأيتُ أبا زيدٍ) و (مررتُ بأبي زيدٍ)[١].

وهذا التوجيه نُسِب لقطرب(ت٢٠٦هـ)[٢] ، والزيادي(ت٢٤٩هـ)[٣] ، وهشام(ت٣٠٩هـ)[٤]من الكوفيّين ، والزجاجيّ(ت٣٤٠هـ)[٥]من البصريّين.

وهذا اختيار الأستاذ أبي عليّ الشلوبين ؛ وذلك أنّ هذه الحروف تختلف باختلاف العوامل في الظاهر ، وما يختلف باختلاف العوامل من الأواخر هو

---

[١]) ينظر : أبو عليّ الفارسيّ ، المسائل الشيرازيات ، تحقيق / د. حسن بن محمود هنداويّ ، الطبعة الأولى ، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م)ص٣٢٥ ، وشرح المقدمة المُحْسِبة لابن بابشاذ ص١١٩ ، والمفصل ص٤١ ، وشرح المقدمة الكافية في الإعراب ص٢٤٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ج١ص١١٦ ، والمقدمة الجزوليّة ص١٧ ، وشرح الوافية نظم الكافية ص١٣١ ، وشرح المقدمة الجزوليّة الكبير للشلوبين ج١ص٣٤٥ ، وشرح ابن يعيش ج١ص٥١ ، وشرح التسهيل ج١ص٤٣ ، وشرح ابن الناظم ص١٧ ، وشرح الرضي ج١ص٦٩ ، والتذييل والتكميل ج١ص١٥٧ ، وأوضح المسالك ج١ص٣٩ ، وتمهيد القواعد ص٢٥٢ ، والتصريح ج١ص٦١ ، وهمع الهوامع ج١ص١٢٢.

[٢]) ينظر : أسرار العربيّة ص٥٢ ، والتبيين ص١٩٤ ، والتذييل والتكميل ج١ص١٧٦ ، وهمع الهوامع ج١ص١٢٣ .

[٣]) ينظر : أسرار العربيّة ص٥٢ ، والتبيين ص١٩٤ ، والبصريات ص٨٩٦ ، والتذييل والتكميل ج١ص١٢٣ ، وهمع الهوامع ج١ص١٢٣.

[٤]) ينظر : التذييل والتكميل ج١ص١٧٦، وتمهيد القواعد ص٢٥٤ ، وهمع الهوامع ج١ص١٢٤.

[٥]) ينظر : التذييل والتكميل ج١ص١٧٦ ، وهمع الهوامع ج١ص١٢٣ ، ونسبه الزجاجيّ للكوفيّين في مجالس العلماء ص٢٥٢ .

الإعراب[١]، وكذلك ابن الحاجب[٢] ، و يرى ابن مالك أنّ هذا التوجيه أسهل وأبعد عن التكلف[٣].

وهناك من وجّه الإعراب فيها بأنّها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء ، وأنّها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فلها إعرابان ؛ تقديريّ بالحركات ، ولفظيّ بالحروف ، وهذا توجيه سيبويه[٤] والفارسيّ[٥] ،

---

١) ينظر : شرح المقدمة الجزوليّة ج١ص٣٤٥.

٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية في الإعراب ص٢٥٠ ، وشرح الوافية نظم الكافية ص١٣٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ج١ص١١٧.

٣) ينظر : شرح التسهيل ج١ص٤٣.

٤) ينظر : التبيين ص١٩٣ ، وشرح ابن يعيش ج١ص٥٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ج١ص١١٦ ، وشرح الرضي ج١ص٧٠ ، والتذييل والتكميل ج١ص١٧٥ ، وتمهيد القواعد ص٢٥٣ ، و الرعيني ، أبو جعفر (ت٧٧٩هـ) ، شرح ألفية ابن معط، تحقيق / د. حسن محمد عبد الرحمن أحمد ، (١٤١٤هـ =١٩٩٤ م) ج١ص٢٤٣، وهمع الهوامع ج١ص١٢٤ .

٥) ينظر : البصريات ص٨٩٦ ، والتكملة ص٤٩ ، والتعليقة ج١ص٢٨ ، والمسائل العضديات ، تحقيق / د. عليّ جابر المنصوريّ ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربيّة ، بيروت ، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م)ص١٨٥ ، والمسائل المشكلة (البغداديات) تحقيق / د. يحيي مراد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م)ص٢١٨ ، ٢١٩.

وجمهور البصريّين[١] ، قال أبو حيان : "وأصحابنا"[٢].

وأضـــعفه ابن الحاجب ؛ لأنّه خارج عن قياس كلامهم ، لتقدير لم يُعهد مثله وهو اجتماع إعرابين في كلمة[٣] ، وكذلك أضـعفه الرضـيّ ؛ لحصـول الكفاية بأحد الإعرابين[٤].

ويرى ابن مـالـك أنّ هـذا التوجيـه وهو الإعراب بحركـات مقـدرة على الحروف مذهب قويّ من جهة القياس ؛ لأنّ الإعراب إمّا أنْ يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة ، وقد أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير ، فلا عدول عنه[٥].

---

[١]) ينظر : المقتضـــب ج٤ص٢٣١ ، وســـر صـــناعة الإعراب ص٧٠٠ ، والتبصـــرة للصيمريّ ص٨٥ ، والإنصاف ص١٧ .

[٢]) التذييل والتكميل ج١ص١٧٦ ، وينظر : التوطئة ص١٢٢ ، وشـــرح جمل الزجاجي لابن خروف ص٢٦٥ ، و شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٥٣ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ص١٩٥.

[٣]) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ج١ص١١٦.

[٤]) ينظر : شرح الرضي ج١ص٧١.

[٥]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج١ص٤٨ ، والتذييل والتكميل ج١ص١٨١.

وتوجيه المازنيّ[١]وأصحابه[٢] ، ونُسب للزجاج[٣]: أنّ هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات والإعراب قبلها ، وقد نسبه الزجاجيّ للبصريّين[٤].

وقد أضعفه ابن بابشاذ[٥] ؛ لأنّ الإشباع لا يكون إلّا في ضرورة الشعر، ولا داعي له هنا ولا دليل عليه .

وأبطله أبو البركات الأنباريّ[٦] ، وابن يعيش[٧] ، وابن عصفور[٨] ، وأبو عليّ الشلوبين[٩]، وابن أبي الربيع[١٠] بهذا الوجه ووجه آخر ، وهو بقاء الاسم على حرف واحد في (ذي مال) و(فيك) وهو معرب ، ولا يوجد ذلك إلا أنْ يكون ضميراً متصلاً نحو : (رأيتُكَ).

---

١) ينظر : الإنصاف ص١٧ ، والتبيين ص١٩٤ ، وشرح ابن يعيش ص٥٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ج١ص١١٧ ، وشرح الرضي ج١ص ٧٢، والتذييل والتكميل ج١ص١٧٧ ، وتمهيد القواعد ص٢٥٥ ، وشرح ألفية ابن معط للرعينيّ ج١ص٢٤٤، وهمع الهوامع ج١ص١٢٥.

٢) ينظر : التذييل والتكميل ج١ص١٧٧ ، وتمهيد القواعد ص٢٥٥.

٣) ينظر : التذييل والتكميل ج١ص١٧٧ ، وتمهيد القواعد ص٢٥٥ ، وهمع الهوامع ج١ص١٢٥ .

٤) ينظر : مجالس العلماء ص٢٥٢.

٥) ينظر : شرح المقدمة المُحْسِبة ص١٢٢ ، ١٢٣ .

٦) ينظر : الإنصاف ج١ص٣١ .

٧) ينظر : شرح ابن يعيش ج١ص٥٢.

٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٥١ .

٩) ينظر : شرح المقدمة الجزوليّة ج١ص٣٥١.

١٠) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ص١٩٣ .

وتوجيه عليّ بن عيسى الرّبعيّ (ت٣٢٨هـ)[١] وأبي عمر الجرميّ[٢]أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وهي منقولة عن الحروف ، وقد ذكر أبو البركات الأنباريّ[٣] ، والعكبريّ[٤] ، وابن يعيش[٥] ، والرضي[٦] وأبو حيّان[٧]، والسيوطيّ[٨]عن الجرميّ أنّ انقلابها هو الإعراب ، أمّا هي فإمّا لام أو عين.

وقد أضعفه ابن عصفور[٩] ، والرضيّ[١٠] ، وابن أبي الربيع[١١]؛ لأنّ نقل حركة الإعراب إلى ما قبلها لم يثبت إلّا وقفاً بشرط كون الحرف المنقول إليه ساكناً صحيحاً.

و إعرابها بالتغيير والانقلاب يؤدي إلى خروجها عن نظائرها من المفردات ، فلذلك هو فاسد ، ذكر ذلك ابن عصفور[١٢] ، كما أنّ النقل لا

---

[١]) ينظر : شرح المقدمة المُحْسِبة ص١٢٢ ، وشرح الرضي ج١ص٧٢ ، والتذييل والتكميل ج١ص١٧٧ ، وتمهيد القواعد ص٢٥٥ ، وشرح ألفية ابن معط للرعينيّ ج١ص٢٤٥ ، وهمع الهوامع ج١ص١٢٥ .

[٢]) ينظر : شرح ألفية ابن معط للرعينيّ ج١ص٢٤٥ .

[٣]) ينظر : أسرار العربيّة ص٥٢.

[٤]) ينظر : التبيين ص١٩٤ .

[٥]) ينظر : شرح ابن يعيش ج١ص٥٢.

[٦]) ينظر : شرح الرضيّ ج١ص٧٣ .

[٧]) ينظر : التذييل والتكميل ج١ص١٧٧.

[٨]) ينظر : همع الهوامع ج١ص١٢٥.

[٩]) ينظر : شرح جمل الزجاجيّ ج١ص٥٣ .

[١٠]) ينظر : شرح الرضي ج١ص٧٢.

[١١]) ينظر : البسيط ص١٩٥ .

[١٢]) ينظر : شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور ج١ص٥٤.

يكون إلّا في الشـــعر ، ولا يكون إلّا من متحرك إلى ســـاكن ، وهو هنا من متحرك إلى متحرك في الوصل ، ذكر ذلك أبو جعفر الرعينيّ[١].

وتوجيه قوم من المتأخرين منهم أبو الحجاج الأعلم ، وأبو عبد الله بن أبي العافية[٢] ؛ وهو أنّها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف ، وليســت منقولة ، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أنْ تضــاف ، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة ، وانقلبت ياء لأجل الكسرة ، وألفاً لأجل الفتحة.

وتوجيه الكســـائيّ والفراء[٣] أنّها معربة بالحركات والحروف معاً ، فهي معربـة من مكـانين ، وأســـنده أبو البركـات الأنبـاريّ[٤] ، وابن يعيش[٥]، والرضـــيّ[٦] إلى الكوفيّين، وهو ضـــعيف لأنّ الإعراب علامة على المعنى ، وذلك يحصـــل بعلامة واحدة ، فلم يكن هناك حاجة إلى أكثر منها[٧] ، ولا

---

١) ينظر : شرح ألفية ابن معط ج١ص٢٤٧ .

٢) ينظر : شرح المقدمة الجزوليّة للشلوبين ج١ص٣٥٧ ، والتذييل والتكميل ج١ص١٧٧ ، وتمهيد القواعد ص٢٥٦ ، وهمع الهوامع ج١ص١٢٥ .

٣) ينظر : هبة الله محمد بن حمزة الحسـني العلويّ ، أمالي ابن الشـجريّ ، تحقيق / د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ج٢ص٢٤٣ ، والإيضاح في شرح المفصـــل ج١ص١١٧ ، والتذييل والتكميل ج١ص١٧٧ ، وتمهيد القواعد ص٢٥٤ ، وهمع الهوامع ج١ص١٢٥.

٤) ينظر : الإنصاف ص١٧ .

٥) ينظر : شرح ابن يعيش ج١ص٥٢.

٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج١ص٧١ .

٧) ينظر : شرح ابن يعيش ج١ص٥٢ .

يجوز الجمع بين إعرابين[١] ، ولو كانت معربة من مكانين لاحتاجت إلى مُعربين أو عاملين[٢].

وتوجيه السُهَيليّ(ت٥٨١هـ)[٣]، والرُندي(ت٦١٦هـ)[٤] أنّ (أبوك وأخوك وحموك وهنوك) معربة بالحروف ، و(فوك وذو مال) معربة بحركات مقدرة على الحروف.

توجيه الأخفش أنّها دلائل إعراب ، وإذا كان دلالة إعراب لم يكن حرف إعراب[٥] ، وهو فاسد كما قال أبو البركات الأنباريّ ؛ لأنّها إنْ كانت تدل على الإعراب في الكلمة فلابد من تقدير الإعراب فيها ، فنرجع بذلك إلى قول سيبويه ، وإنْ كانت تدل على الإعراب في غير الكلمة فليس بصحيح[٦].

---

١) ينظر : أمالي ابن الشجريّ ج٢ص٢٤٣ .

٢) ينظر : شرح المقدمة المُحْسِبة ص١٢١.

٣) ينظر : السهيليّ ، نتائج الفكر في النحو ، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود ، عليّ محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٢هـ = ١٩٩٢م)ص٧٩ – ٨١ ، والتذييل والتكميل ج١ص١٧٨ ، وتمهيد القواعد ص٢٥٦ ، وشرح ألفية ابن معط ج١ص٢٤٨ ، وهمع الهوامع ج١ص١٢٦.

٤) ينظر : التذييل والتكميل ج١ص١٧٨ ، وتمهيد القواعد ص٢٥٦ ، وشرح ألفية ابن معط ج١ص٢٤٨ ، وهمع الهوامع ج١ص١٢٦.

٥) ينظر : البصريّات ص٨٩٦ ، وشرح ابن يعيش ج١ص٥٢ ، والتذييل والتكميل ج١ص١٧٨ ، وتمهيد القواعد ص٢٥٣ ، وهمع الهوامع ج١ص١٢٦.

٦) ينظر : أسرار العربيّة ص٥٢ .

وتوجيه أبي عليّ الفارسـيّ وجماعة من أصـحابه[١] ، منهم ابن جني[٢]، أنّها حروف إعراب ودالة على الإعراب ، وليس فيها إعراب مقدر ، فالواو من (أخوك) حرف إعراب وعلامة رفع ، والياء من (مررتُ بأخيك) حرف إعراب وعلامة جر ، والألف من(رأيتُ أخاك) حرف إعراب وعلامة نصـب ن كما أنّ الألف في التثنية في قولنا : (جاءني الزيدان) حرف إعراب وعلامة على التثنية[٣].

وتوجيه الكرمانيّ : بعد ذكر توجيهات النحاة ، أنّ هذه الحروف (الواو والألف والياء) أعراض ، وحروف إعراب كالحركات.

فهو يتبع المشـهور في إعراب الأسـماء السـتة ، الرفع بالواو والنصـب بالألف والجر بالياء ، وأنّها حروف إعراب كالحركات ، فهذا التوجيه هو أقوى التوجيهات التي ذكرت في إعراب الأسـماء السـتة ، وهو أسـهل التوجيهات وأبعدها عن التكلف كما قال ابن مالك ، ويأتي بعده توجيه سيبويه وأبي عليّ الفارسـيّ ؛ أنّها معربة بحركات مقدرة على هذه الأحرف ، وأتبع منها ما قبل الآخر للإعراب ، وهو قوي من جهة القياس كما قال ابن مالك.

---

[١]) ينظر : المسائل المشكلة (البغداديات) ص٢١٩ ، وسر صناعة الإعراب ص٧١٣ ، والتبيين ص١٩٤، وشرح الرضي ج١ص٧٣ ، والتذييل والتكميل ج١ص١٧٩ .

[٢]) ينظر : اللمع ص٢٤ .

[٣]) ينظر : شرح المقدمة المُحْسِبة ص١٢١.

١٩- توجيه تقديم الفاعل على الفعل

يقول الكرمانيّ "فـــ(زيدٌ قامَ) على الأصح (زيد) فاعل مقدم ، و(قام) فعل مؤخر ؛ لأنه لوحظ معه صـــدور الفعل منه ، وكل ذات من حيث صـــدور الفعل منه فاعل لا مبتدأ ، ولا مانع من تقدم الفاعل على الفعل كما هو مختار الكوفيّين الآخذين عن عليّ ، وإنّما أنكر ذلك أهل البصـرة خلافاً على أهل الحق ، ... وللفاعل حق التقديم ذاتاً ، ولأنه مسند إليه والفعل مسند وأثره فحقه التأخير ، والتأخير للفاعل من جهة المعموليّة ، بالجملة لا مانع أبدا من تقدم الفاعل ، قال تعالى : (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ)[١] ، وقال : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْـــرِكِينَ اسْـــتَجَارَكَ)[٢] ، و (أَبَشَـــرٌ يَهْدُونَنَا)[٣] ، و(أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)[٤] ، وإضـمار الفعل غير مقصـود للناطق كما قدمنا مكرراً ، وقال الشاعر :

ما للجمالِ مشيُها وئيداً أجندلاً يحملنَ أم حديداً[٥]

---

[١]) النساء / ١٧٦ .

[٢]) التوبة / ٧ .

[٣]) التغابن / ٦ .

[٤]) الواقعة / ٥٩ .

[٥]) البيت من الرجز المشطور ، للزّبّاء في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٩٦ ، وشرح التسهيل ج٢ص١٠٨ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ص٢٧٤ ، وأضح المسالك ج٢ص٨٦ ، وتمهيد القواعد ص١٥٨٢ ، وشرح الأشموني ج١ص١٦٩ ، والتصريح ج١ص٢٧١ ، وللخنساء في المقاصد النحويّة للعينيّ ص٩٠٩ ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ج٢ص٧٣ ، ٤٢٤، وأمالي الزجاجيّ ص١٦٦ ، والتذييل ==

و (مشـــيها) فاعل (وئيداً) لا مبتدأ ، ...هذا ولنا كلام كليّ ، أنّ الأحكام النحوية ينبغي أن تكون تابعة للإرادات القلبيّة ، وليســت بمحض تســمية أو وضع قاعدة جعليّة ، فكل ما يستعمله الإنسان على نحو المبتدأ فهو المبتدأ، وكل ما يســـتعمله الإنســـان على معنى الفاعل فهو الفاعل ، وليس الأمر بمحض التسمية والاصطلاح ، وكل واحد يجد من نفسه أنه إذا قال (زيدٌ قامَ) يريد أنه أوجد القيام و(قام) فعله ، فهو بلا إشكال ، وكل واحد يجد في نفسه أنه لا يقصــد من (قام) فاعلا آخر ، وإضــمار فاعل آخر تكلف وحشــو لا حاجة إليه..."[١].

الأصـــل ألّا يتقدم الفاعل على فعله ، وتوجيه ذلك كما قال ابن يعيش : أنّ القياس في الفعل أنْ يكون بعد الفاعل لأنّه حركة الفاعل ، ووجود الفاعل كان قبل وجود فعله ، لكنّ لمّا عرض للفعل العمل في الفاعل والمفعول معاً وجب تقديم الفعل لأنّ رتبة العامل قبل المعمول[٢] .

والتكميل ج٦ص١٧٧ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٥٥ ، وموطن الشـــاهد في قوله : (مشـيُها وئيداً) حيث اسـتشـهد به الكوفيّون على جواز تقدم الفاعل على الفعل ؛ فإنّهم يقولون : إنّ (مشيُها) مرفوع بالفاعليّة ، وارتفع بـــــ(وئيداً) وهو اسم فاعل كالمريض والسمين ، وأمّا البصريّون فقد تأوّلوا البيت لأنّهم يمنعون تقديم الفاعل على الفعل .

[١]) التذكرة ص٢٨٨ ، ٢٨٩ .

[٢]) ينظر : شرح ابن يعيش ج١ص٧٥.

ويرى ابن الناظم[١]، وابن أبي الربيع[٢] أنّ الفاعل يطلبه الفعل بالبنية ، ولذلك صار الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فكرهوا تقديم الفاعل على الفعل كما لا يتقدم آخر الشيء على أوّله.

وهو كالجزء منه عند إضماره كما قال الإمام العلويّ[٣].

فإذا تقدم لم يعرب فاعلاً وإنّما يُعرب مبتدأ ؛ وذلك لأنّه يمكن أنْ يُقَدّر له عامل غير الفعل وهو الابتداء ، كما أنّ الابتداء سابق عن الفعل فوجب أنْ يعمل فيه ، وأنّ رتبة الفاعل قد ذهبتْ بالتقديم من أجل الابتداء الذي لا يظهر له عامل لفظيّ ، وهذا تعليل ابن الوراق[٤].

ووجوب تأخير الفاعل هو توجيه البصريّين ، ولكنّ الكوفيّين يجيزون التقديم[٥]، تمسكاً بشواهد من الشعر منها قول الشاعر :

ما للجمالِ مشيُها وئيداً أجندلاً يحملنَ أم حديداً

فتوجيه الكوفيّين أنّ (مشيُها) فاعل مع تقدمه ، وقد رفعه كلمة (وئيداً)، لكنّ البصريّين يتأوّلون ذلك على أنّ (مشيُها) مبتدأ ، والخبر محذوف

---

[١]) ينظر : شرح ابن الناظم ص١٥٨ .

[٢]) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجيّ ص٢٧٤ .

[٣]) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجيّ للعلويّ ج١ص٢٠٣.

[٤]) ينظر : علل النحو ص٢٧١ .

[٥]) ينظر : المقتضب ج٤ص١٢٨ ، والإيضاح العضدي ص٦٣ ، وشرح التسهيل ج٢ص١٠٨ ، ١٠٩ ، وشرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور ج١ص٩٦ ، والتذييل والتكميل ج٦ص١٧٦ ، وشرح اللمحة البدريّة ج١ص٣٨٦ ، وشرح الشواهد الكبرى للعينيّ ص٩١١ ، والتصريح ج١ص٢٧١ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٥٤ .

تقديره: ثبت أو ظهر ، و (وئيداً) منصـــوب على الحاليّة[١]، أو بدل من الضــمير المســتكن في (الجمال) ؛ لأنّه في موضــع خبر المبتدأ الذي هو (ما)[٢] ، وقد روي بالجر في(مشـيِها) على أنّه بدل من الجمال ، لاشـتمال المعنى عليه ، والتقدير : ما لمشي الجمال[٣].

توجيه الكرمانيّ :

يرى الكرمانيّ جواز تقديم الفاعل مثل الكوفيّين ، ففي : (زيدٌ قامَ) الأصح عنده أنّ (زيد) فاعل مقدم ، و(قام) فعل مؤخر ؛ وقد وجّه ذلك بصدور الفعل منه ، وكل ذات من حيث صدور الفعل منه فاعل لا مبتدأ .

كما أنّ للفاعل حق التقديم ذاتاً ، ولأنه مسند إليه والفعل مسند وأثره فحقه التأخير ، والتأخير للفاعل من جهة المعموليّة .

فهو يرى أنّه لا مانع من تقدم الفاعل على الفعل وذكر أنّ ذلك هو المختار عند الكوفيّين الآخذين عن عليّ، وأنّ أهل البصرة خالفوا أهل الحق.

ويرى أنّه لا داعي لتقدير الفعل إذا تقدم الفاعل مستدلًا على ذلك بشواهد من القرآن الكريم هي قوله تعالى : (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ) ، وقوله عزّ وجلّ :

---

١) ينظر : السابق .

٢) ينظر : التذييل والتكميل ج٦ص١٧٨ ، وشـــرح جمل الزجاجيّ لابن عصـــفور ج١ص٩٨ ، وشرح الشواهد الكبرى للعينيّ ص٩١٢.

٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ج٢ص٤٢٤ ، وأمالي الزجاجيّ ص١٦٦ ، والبسيط في شـــرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ص٢٧٤ ، وشـــرح الشـــواهد الكبرى للعيني ص٩١٢.

(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) ، و (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا) ، و(أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ) .

وقد تأوّل ذلك البصـريّون على حذف الفعل ، والاسـم لمرفوع فاعل لذلك الفعل المحذوف الذي يفسـره الفعل المذكور ، فهذا توجيه البصـريّين ، يقول الزجاج في قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) :

" وأمّا الإعراب في (أحد) مع (إنْ) فالرفع بفعل الذي ظهر يفسِّره ، المعنى : وإنْ استجارك أحدٌ."[١].

وجوز الأخفش رفع (أحد) على الابتداء ، قال :

" فابتدأ بعد (إنْ) ، وأنْ يكون رفع (أحداً) على فعل مضـمر أقيس الوجهين ؛ لأنّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها ..."[٢] .

[١]) معاني القرآن وإعرابه ج٢ص٤٣١ ، وينظر : أبو البقاء العكبريّ ، إملاء ما مَنّ به الرحمن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ج٢ص١١.

[٢]) معاني القرآن للأخفش ص٣٥٤.

وقال بقول البصـــريّين جمهور النحاة كالشـــيخ عبد القاهر الجرجانيّ[١] ، والزمخشـــريّ[٢] ، وابن الحاجب[٣] ، وابن مالك[٤] ، وولده[٥] ، والرضـــيّ[٦] ، وابن أبي الربيع[٧] ، وأبي حيّان[٨]، وابن هشـــام[٩]، والدماميني[١٠] ، والشـــيخ خالد[١١] ، والسيوطيّ[١٢] ، وغيرهم .

---

[١]) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ج١ص٣٢٧.

[٢]) ينظر : المفصل ص٤٧ .

[٣]) ينظر : الإيضـــاح في شـــرح المفصـــل ج١ص١٧٦ ، وشـــرح الوافية نظم الكافية ص١٥٦ ، ١٦١ .

[٤]) ينظر : شـــرح التســـهيل لابن مالك ج٢ص١٠٧ ، والتذييل والتكميل ج٦ص١٨٣ ، وتمهيد القواعد ص١٥٨١ ..

[٥]) ينظر : شرح ابن الناظم ص١٦١.

[٦]) شرح الكافية ج١ص٢٢٠.

[٧]) ينظر : البسيط ص٦٤٥.

[٨]) ينظر : التذييل والتكميل ج٦ص١٨٤ .

[٩]) ينظر : مغني اللبيب ج٢ص٧٠٢ ، والدماميني ، شرح الدماميني على مغني اللبيب ، تحقيق / أحمد عزو عناية ، الطبعة الأولى ، مؤســـســـة التاريخ العربيّ ، بيروت ، لبنان ،(١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م) ج٢ص٥١٠ ، والدسوقيّ ، محمد عرفة (ت١٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ج٢ص٣٤٣ .

[١٠]) ينظر : تعليق الفرائد على تســـهيل الفوائد ، تحقيق / محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي ، ج٣ص٣٥ ، وج٤ص٢٢٣.

[١١]) ينظر : التصريح ج١ص٢٧٠ .

[١٢]) ينظر : الســـيوطيّ ، البهجة المرضـــيّة في شـــرح الألفيّة ، تعليق / السـّيد صـــادق الشيرازيّ ، الطبعة الأولى ، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ، (١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م)ج١ص٢٣٠ ،

والذي دعاهم إلى ذلك وقوع الاسم بعد أداة الشرط (إنْ)، والجملة الاسمية لا تقع بعد أداة الشـــرط ، فأداة الشـــرط تطلب الفعل على جهة اللزوم[١] ، والتقدير : وإنْ استجارك أحدٌ استجارك ، وإنْ هلك امرؤ هلك ، وهكذا .

وقد ذكر الكرمانيّ قوله تعالى : (أَبَشَـــرٌ يَهْدُونَنَا) ، وقوله عزّ وجلّ :(أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ) كشـواهد على أنّ الاسـم المرفوع بعد أداة الاسـتفهام فاعل متقدم ، ولم يذكر الوجه الآخر من إعراب الاســم المرفوع ، وهو كونه مبتدأ والفعل بعده في موضـع الخبر ، فسوى بين هذين الشاهدين وبين قوله تعالى : ((إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ) ، وقوله عزّ وجلّ : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْـــرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) ، وهناك فرق ؛ لأنّ الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الاستفهام لا يتعيّن أنْ يكون فاعلاً لفعل محذوف ، لأنّ أداة الاســـتفهام تطلب الفعل من جهة الأولى ، فلا خلاف بين النحويّين في جواز إعرابه مبتدأ[٢] ، يعني أنّه يجوز أنْ يكون (بشر) مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه ، والخبر (يهدوننا) ، ويجوز أنْ يكون فاعلاً لفعل محذوف ، وكذلك الحال في (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)[٣].

وأرى أنّ توجيه الكرمانيّ في البيت كان صـــحيحاً فلا داعي للتأويل والتكلف ؛ وإذا كانت هناك شـواهد صـحيحة تدل على ذلك فلا مانع أبداً من تقدم الفاعل ومعلوم أنّ رتبته التأخر عن فعله لأنّه معمول له .

---

[١]) ينظر : التذييل والتكميل ج٦ص١٨٣ ، وتعليق الفرائد ج٤ص٢٢٣.

[٢]) ينظر : التذييل والتكميل ج٦ص١٨٣ ، وتعليق الفرائد ج٤ص٢٢٣ .

[٣]) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ج١ص١٧٦ ، والتصريح ج١ص٢٧٠ .

كما أنّه لا داعي لتقدير فعل بعد أدوات الشرط وأدوات الاستفهام أيضاً ، وقد جاء توجيه الكرمانيّ في هذه المسألة مقنعاً حيث يرى أنّ الأحكام النحوية ينبغي أن تكون تابعة للإرادات القلبيّة ، وليست بمحض تسمية أو وضع قاعدة جعليّة ، فكل ما يستعمله الإنسان على نحو المبتدأ فهو المبتدأ ، وكل ما يستعمله الإنسان على معنى الفاعل فهو الفاعل ، وليس الأمر بمحض التسمية والاصطلاح .

وكل واحد يجد من نفسه أنه إذا قال (زيدٌ قامَ) يريد أنه أوجد القيام و(قام) فعله ، فهو بلا إشكال ، وكل واحد يجد في نفسه أنه لا يقصد من (قام) فاعلا آخر ، وإضمار فاعل آخر تكلف وحشو لا حاجة إليه.

فالعبرة بمراد المتكلم ، والموقف اللُّغوي المنطوق فيه ، فلا يفصل النحو عن الأسلوب ،

يقول الدكتور عليّ أبو المكارم :

"...فمراعاة الأساليب المختلفة المُلَبِيّة لحاجات التعبير في الموقف اللغويّ الخاص وأثرها في الصياغة مرحلة مهمة من مراحل دراسته (دراسة النحو) ، وبهذا الفهم نقترب كثيراً من عبد القاهر في إدراكه لدور النحو في نظم الكلام..."[١] .

وقد اعترف النحاة بدور الموقف اللُّغويّ في فهم التراكيب ولم يعترفوا به في تقنين القواعد[٢].

---

[١]) أبو المكارم ، د/ عليّ ، الحذف والتقدير في النحو العربيّ ، الطبعة الأولى ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، (٢٠٠٧م)ص٣٥٩.

[٢]) ينظر : المرجع السابق ص٢٤٨ .

ويجوز أنْ نرجع ذلك أيضـــاً إلى المعلوم والمجهول ، فيبتدئ بما هو معلوم ليخبر عنه بما هو مجهول ، فالمتكلم إذا علِمَ أنّ السامع يعرف اسماً ما فإنّه يبتدئ به فيقول :(زيدٌ قامَ) ، وإذا كان يعلم الحدث فإنّه يبتدئ به ويتلوه الفاعل فيقول : (قامَ زيدٌ)[١].

كما أنّ ورود الاســم المرفوع بعد أدوات الشــرط في المســموع كثير في الشعر والنثر ، ولم يشعر السامع باختلال في الجملة ولم تخرج الجملة عن نظامها الطبيعيّ ، فهي جمل فعليّة حتى وإنْ تقدم الفاعل ، ووقعت الأداة في ســياقها المناســب لها ، وهذا كان رأي بعض المعاصــرين كالدكتور مهدي المخزوميّ[٢].

[١]) ينظر : النحو العربيّ ، د/ إبراهيم بركات ج٢ص١٤ .

[٢]) ينظر : في النحو العربيّ نقد وتوجيه ص٢١٨.

٢٠-توجيه حذف الفاعل

يقول الكرمانيّ : "واختلفوا في جواز حذفه ، فمنع عنه البصريون ، فقالوا: إن لم يكن ظاهراً وجب إضـــماره ، وأجاز بعض الكوفيين حذفه ، والحق معهم؛ لقوله تعالى: (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)[١] ، وما أعلم البصـريين أنّ الفاعل مضمر وليسوا بعالمي الغيب ، ولا دليل يدلهم على ذلك ، ولاستحسان غير مجد على أنّ لغيرهم أيضاً استحساناً ، والمسيّغ[٢] للحذف وجود القرينة، ونحو ما يروى : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشـرب الخمر حين يشـرب وهو مؤمن)[٣]، والظاهر أن الرواية عاميّة ، وحذف الشـارب لأجل القرينة ، ولا مرجع يرجع إليه الكناية ، وكذا قولهم : (إذا كان غداً فأتني)[٤]، أي : إذا كان وجودنا في غد ، وقول الشاعر :

---

[١]) القيامة / ٢٦ .

[٢]) هكذا في لفظ الكتاب (مُسَـيّغ) والصـواب هنا: (مُسَـوّغ) بالواو ؛ لأنّ قولنا : سـوّغ الشيء: جعله سائغاً ، فهو مُسَوّغ ، وفي اللسان (سوغ) ج٨ص٤٣٥ ، ٤٣٦: "ساغ الشراب في الحلق يسوغ سوغاً ....وأساغه هو وساغه يسوغه ويسيغه سوغاً وسيغاً.... وفي القرآن الكريم (يتجرعه ولا يكاد يسـيغه)فصـلت (١٧) ...وأنا سـوّغته له ، أي : جوّزته"

[٣]) الحديث في صـــحيح البخاري ، كتاب الحدود ، باب ما يُحذَر من الحدود ، ح رقم (٦٧٧٢) ص١٤٢٢.

[٤]) قول منسـوب لبعض العرب ، ينظر هذا القول في كتاب سـيبويه ج١ص٢٢٤ ، وابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق / د. عليّ النجديّ ، د. عبد الفتاح إسـماعيل شـلبي ، القاهرة (١٤١٤هـــ = ١٩٩٤م)ج٢ص١٩٢ ، والمفصل ص٤٦ ، وأمالي ابن الشجري ص١٣٠.

إذا كان لا يرضيك حتى تردّني إلى قطريّ لا إخالك راضيا[١]

أي : إذا كان الأمر ..."[٢].

لا يُحذف الفاعل من دون رافعه ؛ لأنّه عمدة ، ولأنّ الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر[٣]، وقال ابن عصفور : إنّ الحذف لو كان اختصاراً لم يجز لأنّ العرب جعلته والفعل كالشيء الواحد ، ولو كان الحذف اقتصاراً لكان غير مفيد[٤].

فإنْ ظهر الفاعل في اللفظ فهو ، نحو : قامَ زيدٌ ، والزيدان قاما ، وإلّا فهو ضمير مستتر راجع إلى المذكور ، نحو : زيدٌ قامَ ، أو راجع إلى ما يدل عليه ، نحو قوله صلى الله عليه وسلّم :(لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن) ، أي ولا يشرب هو ، أي الشارب ، أو راجع لما دلّ عليه الكلام أو الحالة المشاهدة كما في قوله

---

[١]) البيت من الطويل لسَوّار بن مُضَرّب السعديّ ، في نوادر أبي زيد ص٢٣٣ ، وشرح الشواهد الكبرى للعيني ص٩١٢ ، والتصريح ج١ص٢٧٢ ، وهو بلا نسبة في : الخصائص ج٢ص٤٣٣ ، والمحتسب ج٢ص١٩٢ ، وأمالي ابن الشجري ج١ص٢٨٤ ، وشرح ابن يعيش ج١ص٨٠ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص٨٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص١٢٣ ، وشرح الكافية الشافية ص٦٠٠ ، وارتشاف الضرب ص١٣٢٤ ، وأوضح المسالك ج٢ص٩٠ ، وشرح الأشموني ج١ص١٦٩ .

واستشهد به على حذف الفاعل في قوله (فإنْ كان) لما دلّ عليه الكلام والحال المشاهدة ، واستدل به الكسائيّ على جواز حذف الفاعل.

[٢]) التذكرة / ٢٩١ ، ٢٩٢ .

[٣]) ينظر : وأوضح المسالك ج٢ص٨٨ ، وشرح الأشمونيّ ج١ص١٦٩.

[٤]) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص٨٨ .

تعالى : (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ) ، أي : بلغت الروحُ أو النفس ، "فالضمير في (بلغت) عائد إلى النفس الدال عليه سياق الكلام"[١] ، ووجوب ذكر الفاعل قول البصريّين والجمهور[٢].

وجوّز الكسائيّ[٣]حذف الفاعل وحده دون فعله إذا دلّ عليه دليل كالمبتدأ والخبر، وهذا مشهور عنه في باب الإعمال[٤] ، وتبعه السهيليّ[٥] ، وابن مضاء القرطبيّ[٦] ، وقد ذكر العلويّ أنّه قد حُكي عن ابن جني جواز حذف

---

[١]) البحر المحيط ، ج١٠ ص٣٥١ .

[٢] ينظر : الكتاب ج١ص٢٢٤ ، والإيضاح العضديّ ص٦٦ ، والمحتسب ج٢ص١٩٢ ، والمفصل ص٤٤ ، وشرح ابن يعيش ج١ص٨٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص١٢٣ ، وأوضح المسالك ج٢ص٨٨ ، والمساعد ج١ص٣٩٦ ، وتمهيد القواعد ص١٦٠٦ ، وشرح الأشموني ج١ص١٦٩ ، والتصريح ج١ص٢٧١ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٥٥.

[٣]) ينظر : أبو علي الفارسيّ ، المسائل الحلبيات ، تحقيق / د. حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م)ص٢٣٧ ، وشرح ابن يعيش ج١ص٧٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ص ٦٠٠ ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص٢٣٠ ، والتذييل والتكميل ج٦ص٢١٧ ، وارتشاف الضرب ص١٣٢٤ ، وأوضح المسالك ج٢ص٩١ ، والمساعد ج١ص٣٩٦ ، وتمهيد القواعد ص١٦١٠ ، وشرح الشواهد الكبرى للعينيّ ص٩١٤ ، وشرح الأشموني ج١ص١٦٩ ، والتصريح ج١ص٢٧٢ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٥٥.

[٤]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٣٢٤.

[٥]) ينظر : التذييل والتكميل ج٦ص٢١٧ ، والتصريح ج١ص٢٧٢ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٥٥.

[٦]) ينظر : التذييل والتكميل ج٦ص٢١٧ ، وهمع الهوامع ج٢ص٢٥٥.

الفاعل[١] ، وصرح ابن جني في الخصائص الجواز إذا كان المعنى صحيحاً مستقيماً ، بل ذكر أنّ أبا علي الفارسيّ كان قد منعه ثم جوّزه فيما بعد ،

قال ابن جني : " ...وكان أبو علي يغلظ في هذا وينكره و يتناكره ، ويقول الفاعل لا يحذف ، ثم إنّه فيما بعد لان له ، وخفض من جناح تناكره..."[٢].

إلّا أنّه قد صرّح بالإضمار في المحتسب حيث قال : " ...وإضمار الفاعل لدلالة الحال عليه باب كثير واسع ، منه ما حكاه سيبويه من قولهم : (إذا كان غداً فأتني)..."[٣].

وأمّا أبو علي الفارسيّ فقد قال :

" ولا يجوز أنْ يحذف الفاعل ويفرغ الفعل منه كما يحدث مع المبتدأ ؛ من حيث اجتمعا في أنّهما محدّث عنهما ؛ لأنّ الفاعل يضمر في فعله حيث يحذف المبتدأ ، فإذا كان كذلك لم يجز أنْ يحذف الفاعل من حيث حذف المبتدأ..."[٤].

ثم قال : " ...وقول الكسائيّ أشبه ، وإلى الصواب أقرب ، وإنْ كان خطأ عندنا ، ..."[٥]

---

[١]) ينظر : المنهاج ص٤٣٠ .

[٢]) الخصائص ج٢ص٤٣٣.

[٣]) المحتسب ج٢ص١٩٢.

[٤]) المسائل الحلبيات ، ص٢٣٧.

[٥]) السابق .

واحتجّ أبو حيان للكسائيّ "بأنّ حذف الاختصار لا يخرج الكلام إلى غير الإفادة فكان كالمفعول ، ولأنّ الاختصار يكون في المتلازمين كالمبتدأ والخبر ، فكذلك هنا ..."[١] .

واستدل الكسائيّ بقول بعض العرب : (إذا كان غداً فأتني) ، وبقول الشاعر :

إذا كان لا يرضيك حتى تردّني إلى قطريّ لا إخالك راضيا

وأوّل الجمهور البيت على أنّ التقدير : إذا كان هو أي ما نحن عليه من السلامة ، وفي قول العرب : إذا كان غداً ما أنا عليه الآن فائتني[٢] ، فـ(كان) هنا بمعنى الحدوث ، أي : إذا حدث هذا الأمرُ غداً فأتني ، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه ، وصار تفسير الحال كتقديم الفاعل[٣].

وتوجيه الكرمانيّ :

ذكر الكرمانيّ وجه الجواز وأسنده إلى بعض الكوفيّين، و يرى أنّه هو الحقّ ، وأنّ البصريين الذين رأوا أنّ الفاعل لا يحذف وأنّه مضمر ليسوا بعالمي الغيب ، ولا دليل يدلهم على ذلك ، والذي سوّغ حذف الفاعل عنده وجود القرينة.

---

[١]) التذييل والتكميل ج٦ص٢١٧ .

[٢]) ينظر : الكتاب ج١ص٢٢٤ ، والمفصل ص٤٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ص٦٠١ ، وأوضح المسالك ج٢ص٩١ ، وشرح الأشموني ج١ص١٦٩ ، والتصريح ج١ص٢٧٢ .

[٣]) ينظر : شرح ابن يعيش ج١ص٨٠ .

واستشهد بما استشهد به النحويّون على الإضمار ، ويرى أنّ الفاعل في هذه الشواهد محذوف وليس مضمراً ، وأنّ الفاعل (وهو الشارب) في الحديث: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن) محذوف لأجل القرينة ، ولا مرجع يرجع إليه الضمير.

وكذا قولهم : (إذا كان غداً فأتني) أي : إذا كان وجودُنا في غد ، فالفاعل محذوف.

وأرى أنّ جمهور النحاة حين منعوا حذف الفاعل وحده كانوا ينظرون إلى مفهوم الجملة التي لها ركنان أساسيّان وهما المسند والمسند إليه ، فكما أنّ الفعل لا يوجد من دون فاعل ، كذلك لا يحذف الفاعل من دون فعله .

وما ذكره الكرمانيّ موافقاً فيه الكسائيّ ومن تبعه هو مخالف لما عليه جمهور النحاة ، والحذاق من أهل اللغة من التزام ذكر الفاعل قياساً مطرداً.

يقول العلويّ : " ...ومما يدلك على كثرة الاعتناء به أنّهم وسطوه عند الإضمار ، وجعلوا الإعراب بعده ، في نحو : يفعلانِ ويفعلونَ ..."[١].

وما استدل به الكسائيّ مردود لأنّ الفاعل فيه مضمر لدليل حاليّ أو مقاليّ[٢].

---

[١]) المنهاج في شرح جمل الزجاجيّ ص٤٣٠.

[٢]) ينظر : شرح الكافية الشافية ص٦٠١.

٢١- توجيه الرفع في : (سلامٌ عليك)

يقول الكرمانيّ : " وأمّا (سَـــلَامٌ عَلَيْكَ)[١] ، فقيل معناه : قولي للفظ (سلامٌ عليك)، وقيل : إن أصله : سلّمت سلاماً ، وهو سهو ؛ لأن : سلّمت صيغة اشتقت من سلام عليك ، نحو (سبّحت) من (سبحان الله) ، و(لبيّت) من (لبيّك) ، فمعنى : سلّمت : قلت : سلامٌ عليك ، فسلاماً ليس بمصدر له ، وقيل معناه : سلّمك الله سلاماً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ، ثم بدل النصب بالرفع ليدل على الدوام ، والظاهر كل ذلك تكلف ، وسلام معناه : الحافظ المسلّم ، ولذلك عُدّي بعلى ، فسلام عليك معناه : الله الحافظ عليك أي لك ، أو المعنى : أنا سلام عليك من كل شر فلا تخف مني ، إذ من لا يسلم يُخاف منه فتنبه وكذا (السّلام عليكم) أي : الله حافظ لكم ما أنعم به عليكم ، أو السّلام مصدر كالسّلامة ، نحو الرّضاع والرّضاعة ، واللّذاذ واللّذاذة ، فالسّلام عليك أي السّلامة عليك ولك ، نحو (فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ)[٢] ، فـ (سلامٌ عليكم) أي : الله سلام عليكم أو أنا سلام عليكم ، والمصدر بمعنى الفاعل ، أي : الله حافظ عليكم وأنا سالم لكم ، وهذه الوجوه أقرب مما ذكروا وأوفق."[٣].

---

[١]) مريم / ٤٧ .

[٢]) الواقعة / ٩١.

[٣]) التذكرة /٣١١.

قوله : (سلامٌ عليك) هذا المصدر النكرة مدعوّا بها ، وهو إذا كان بالرفع فهو مبتدأ[١] ، وهذا قول سيبويه والجمهور[٢]، صرّح به سيبويه في قوله : "هذا باب النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ، وذلك قولك : سلامٌ عليك ، ولبيّك ، ....فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيّ عليها ما بعدها ، والمعنى فيهنّ أنّك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك..."[٣].

وقال : "واعلم أنّ من العرب من يرفع سلاماً إذا أرادوا معنى المبارأة ، كما رفعوا : حنان ، سمع من العرب من يقول : لا تكونن مني إلّا سلامٌ بسلام ...كأنّه قال : إلّا أمرنا سلامٌ بسلامٍ ، "[٤] ، قال أبو حيان : "يعني على تقدير الخبر"[٥] ، والتقدير حنانٌ مني ، وذلك في قول الشاعر :

فقالت : حنانٌ ما أتى بك هاهنا أذو نَسَبٍ أم أنت بالحيّ عارف[٦]

---

[١])ينظر : البحر المحيط ج٧ص٢٧١ .

[٢]) ينظر : التذييل والتكميل ج٣ص٣٣٠ ، وشرح الأشموني ج١ص٩٧.

[٣]) الكتاب ج١ص٣٣٠.

[٤]) السابق ص٣٢٦ ، وينظر : الكتاب ج١ص٣٢٠ ، وشرح ابن الناظم ص٨٦ ، وأوضح المسالك ج١ص٢١٧ ، والمساعد ج١ص٢١٥ ، تمهيد القواعد ص١٨٦٧ .

[٥]) التذييل والتكميل ج٧ص١٧٥.

[٦]) البيت من البحر الطويل لشاعر يُدعى المنذر بن أدهم الكلبيّ ، في خزانة الأدب ج٢ص١١٣ ، وهو بلا نسبة في الكتاب ج١ص٣٢٠ ، ص٣٤٩ ، وشرح ابن يعيش ج١ص١١٨ ، وشرح التسهيل ج١ص٢٨٧ ، وشرح ابن الناظم ص٨٦ ، وشرح الشواهد الكبرى للعينيّ ص٥١٢ ، والتصريح ج١ص١٧٧ ، ولسان العرب (حنن) ، والشاهد : حذف المبتدأ من قوله (حنانٌ) ، والتقدير : أمري أو حالي أو شأني حنانٌ .

أو أنّ حنان خبر مبتدأ محذوف ؛ لأنه مصـــدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله ، والتقدير : أمري أو شــأني حنانٌ[١]، أو ما يصــيبنا حنانٌ[٢]، ويجوز نصبه على المصدريّة أيضاً[٣].

ويقول سـيبويه أيضــاً : " وسـمعنا بعض العرب الموثوق به ، يقال له : كيف أصبحتَ ؟ فيقول : حمدُ الله وثناءٌ عليه ، كأنّه يحمله على مضمر في نيّته هو المظهر ، كأنّه يقول : أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه..."[٤].

ومنه قول الشاعر :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قضيّةٌ وإقامتي فيكم على تلك القضيّةِ أعجَبُ[٥]

---

[١]) ينظر : خزانة الأدب ج٢ص١١٣ .

[٢]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٠٨٦ ، وتمهيد القواعد ص٩١١.

[٣]) ينظر : النحو العربيّ ج١ص١٣٧ .

[٤]) الكتاب ج١ص٣٢٠ .

[٥]) البيت من البحر الكامل ، لبعض مَذحِجٍ وهو هُنّيُّ بن أحمر الكنانيّ في الكتاب ج١ص٣١٩ ، ولرؤبة في شرح ابن يعيش ج١ص١١٤ ، ولضمرة بن ضمرة بن جابر في خزانة الأدب ج٢ص٣٨ ، وهو بلا نسـبة في : شـرح التسـهيل ج٢ص١٩٢ ، وتمهيد القواعد ص٩٢٩ ، ص١٨٤٦ ، والتصـريح ج٢ص٨٧ ، وهمع الهوامع ج٣ص١١٨ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ج١ص١٧٩ ، والشاهد في قوله (عَجَبٌ) حيث رفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أمري عَجَبٌ ، ويجوز كونه مبتدأ وإنْ كان نكرة وذلك لوقوعه موقع المنصـوب ، ودلالته على التعجب ، وروي بالنصب على أنّه مصدر نائب عن (أعجب).

وكون (سـلامٌ) مبتدأ هو توجيه ابن يعيش أيضـاً ، وهو نكرة والجار والمجرور خبر، ولم يتقدم الخبر ؛ لأنّه دعاء ومعناه واضـح ، ومعناه بالرفع كمعناه منصوباً[١].

ووجّه ابن الحاجب الرفع بأنه على معنى : سـلامٌ منّي عليك ، وأصـله : سلّمتُ سلاماً ، ثم حذفوا الفعل فبقي : سلاماً عليكم ، ثم عُدل عن النصب إلى الرفع لغرض الثبوت[٢].

ويرى الرضـي أنّه على قول ابن الحاجب ينبغي أن يكون المعنى : قولي : للفظ سـلامٌ عليك ، وليس كذلك ، بل (سـلامٌ) مصـدر سـلّمك الله ، أي : جعلك سالماً ، فالأصل : سلّمك الله سلاماً ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال ، فبقي المصـدر منصـوباً ، وقد أزالوا النصـب ورفعوا المصـدر لأنهم أرادوا دوام السـلام واسـتمراره ، ولا يجوز أنْ يكون بمعنى مصـدر (سـلّمت) ؛ لأنّ (سلّمت) مشتق من (سلامٌ عليك) ، كلبّيتُ من (لبّيك) وسبحلتُ من (سبحانَ الله)[٣].

وقال : "وقوله في (سَلَامٌ عَلَيْكَ) إنّه مختص بنسبته إلى المسَلّم ؛ لأنّ أصله : سلّمتُ سلاماً ، فـ(سلاماً) المنصوب منسوب إلى المتكلم ، فإذا رفعته فهو باقٍ على ما كان عليه في حال النصب..."[٤].

---

[١]) ينظر : شرح ابن يعيش ج١ص٩٣.

[٢]) ينظر : شـرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ص٣٥٣ ، وشـرح الوافية نظم الكافية ص١٧٦ ، ١٧٧.

[٣]) ينظر : شرح الكافية للرضي ج١ ص٢٦٦ ، ٢٦٧.

[٤]) السابق ص٢٦٥.

توجيه الكرمانيّ : وجّه الكرمانيّ الرفع في (سَـــلَامٌ عَلَيْكَ) من ثلاثة أوجه :

الأول : أنّ سلاماً ليس بمصدر لـــــ(سلّمت) ، وهي صيغة اشتقت من سـلامٌ عليك ، نحو (سـبّحت) من (سـبحان الله) ، و(لبيّت) من (لبيّك) ، فمعنى : سلّمت : قلت : سلامٌ عليك .

وهو بهذا التوجيه يتفق مع الرضـــــي الذي رأى أنّه لا يجوز أنْ يكون بمعنى مصدر (سلّمت) ؛ لأنّ (سلّمت) مشتق من (سلامٌ عليك) ، كـــ(لبّيتُ) من (لبّيك) وسَبْحلتُ من (سبحانَ الله).

وصـــحيح أنّ (لبّيتُ) مشـــتق من لفظ (لبّيك) ، لكنّ الذي يُشـــتق من (ســـبحان الله) هو (سَـــبْحلَ)[١] وليس (ســـبّح) ، و(ســـبّح زيدٌ) معناه قال : (سبحانَ الله) ، كما قالوا: (بَسْمَلَ)، أي : قال : (بسم الله) [٢] ، فـــــ(سبحان) اسم يقوم مقام المصدر ، والمعنى : أسبّحُ اللهَ تسبيحاً[٣].

وهو يتفق مع تفسـير الزمخشـريّ في قوله تعالى : (فَسَـلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ) حيث يرى أنّ المعنى : يسلّمون عليك[٤].

الوجه الثاني : أنّ (سـلام) معناه : الحافظ المسـلّم ، ولذلك عُدّي بعلى ، فـــــ(سَلَامٌ عَلَيْكَ) معناه : الله الحافظ عليك أي لك ، أو المعنى : أنا سلامٌ

---

[١]) ينظر : شرح ابن يعيش ج١ص١١٩ .

[٢]) السابق ص١٢٠ .

[٣]) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ج٣ص٢٢٥ ، ولسان العرب (سبح) ج٤٧١ ، ٤٧٢ .

[٤]) ينظر : الكشاف ص١٠٨١ .

عليك من كلّ شـرّ فلا تَخَفْ مِنّي ، إذ مَن لا يُسَـلّم يُخاف منه ، فتنبه وكذا (السّلام عليكم) أي : الله حافظ لكم ما أنعم به عليكم.

الوجه الثالث : أنّ السّلام مصدر كالسّلامة ، نحو الرّضاع والرّضاعة ، واللّذاذ واللّذاذة ، فالسّلام عليك أي السّلامة عليك ولك .

وقد ورد في لسان العرب أنّ السّلام في لغة العرب أربعة أشياء : فمنها سلّمتُ سلاماً مصدر سلّمت ، ومنها السّلام جمع سلامة ، ومنها السّلام اسم من أسماء الله تعالى ، ومنها السّلام شَجَر[١].

ولم يخرج توجيه الكرمانيّ عن هذه الأربعة ، إلّا أنّه يخالف في أنّ (سلام) ليس مصدراً للفعل (سلّمت) ، وهو مُحِق ، فسلام اسم مصدر لـ(سلّم) ؛ لأنّ مصدر (سلّم) تسليم لأنّه فعّل صحيح اللام مثل كلّم تكليماً ، واسم المصدر كلام.

وتوجيهه بأنّ السّلام مصدر كالسّلامة ، واستدلاله على ذلك بقوله تعالى : (فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ) يؤيده قول الزجاج : " ومعنى (فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ) أنّك ترى فيهم ما تحبُّ من السّلامة ..."[٢].

والحق أنّ (سلام) في :(سلامٌ عليك) مبتدأ وهو اسم مصدر نكرة ، وجاز الابتداء بالنكرة لأنها دعاء ومعناه ظاهر ، فلا يلتبس كما قال ابن يعيش ، وهذا هو المعهود في المصادر ، إذا رفعت كانت مبتدأ وجعل

---

[١]) ينظر : لسان العرب ج١٢ص٢٩١ (سلم) .

[٢]) معاني القرآن وإعرابه ج٥ص١١٨ ، وينظر : لسان العرب (سلم) .

متعلقها خبراً[١] ، والأصل فيه النصب ؛ لأنّه جيء به بدلاً من اللفظ بالفعل، لكنّ قُصِد منه الثبوت والدوام فرفع ، ويجوز كونه خبر مبتدأ محذوف حملاً للرفع على النصب ، والتقدير : أمري وشأني سلامٌ عليك .

[١]) ينظر : خزانة الأدب ج٢ص٣٤ .

٢٢- توجيه النصب في قولنا : (زيداً ضربته) و(زيداً مررت به)

يقول الكرمانيّ :" الأصح أنّ المنصوب منصوب بالفعل بعده ، والكناية بدل عنه ، وذلك أنّا قدمنا مكرراً لا يجوز تقدير ما لا ينويه المتكلم ، والمراد بالتقدير وجوده في نفس المتكلم ، وإلا فليس في اللّفظ موضع يستتر فيه شيء وأنت تعلم أنه ليس في نفس المتكلم ، (ضربتُ زيداً ضربته) وإنّما ينوي أنّ زيداً معمول (ضربت) هذه ، وأنّ الكناية بدل كل عنه ، فإذاً ليس هذا أيضا من هذا الباب ، وإنّما هو من باب تقديم المفعول ، وإن قلت : فما تقول نحو : (زيداً مررت به) و (زيداً) منصوب ، و(مررتُ) لا يتعدى بنفسه بل بالحرف ، أقول : إنه على معنى التضمين وهو شائع كثير في لغة العرب ، ف(مررتُ به) متضمن معنى (جاوزتُ) ، ..."[١].

إذا كان الاسم منصوباً في الاشتغال فقد اختلفوا في توجيه نصبه ، فيرى البصريّون وجمهور النحاة أنّه منصوب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور المشغول بماثله أو يقاربه ، وذلك نحو : زيداً ضربْتُه ، فالتقدير : ضربْتُ زيداً ضربتُهُ ، وزيداً مررتُ به ، فالتقدير : جاوزتُ زيداً مررتُ به ، والجملة بعده لا محل لها من الإعراب لأنها مفسّرة ، أو أنّ الفعل الظاهر بدلٌ من المضمر[٢].

---

[١]) التذكرة / ٣٤٢ .

[٢]) ينظر : الكتاب ج١ص٨١ ، والمفصل للزمخشريّ ص٧١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ص٤٠٤ ، وشرح ابن يعيش ج٢ص٣٠ ، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص٢٠٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١ص٣٤٧ ، شرح التسهيل ج٢ص١٤٠ ، وشرح ابن الناظم ص١٧٢ ، والبسيط في شرح جمل ==

وحجتهم أنّ الفعل الظاهر لمّا تعدى إلى الضمير استوفى ما يقتضيه من التعدي ، فلا يجوز أنْ يتعدى للاسم المتقدم ، ونصب الاسم المتقدم بفعل مضمر لأنّ في الفعل الظاهر المذكور بعده دلالة عليه فاستغني به عنه[١].

قال ابن يعيش : " والذي يدل أنّه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر، أنّك قد تقول : زيداً مررتُ به ، فتنصب زيداً ، ولولم يكن ثمّ فعلٌ مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل ؛ لأنّ مررتُ لا يتعدى إلّا بحرف جر."[٢].

وتوجيه الكوفيّين أنّ هذا الاسم منصوب بالفعل الظاهر المذكور بعده[٣]، وذلك لأنّ التقدير على خلاف الأصل وإذا نصب الفعلُ المذكور الاسم

الزجاجيّ ص٦٢٨ ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ج١ص٣٠١ ، ٣٠٣، وأوضح المسالك ج٢ص١٦٠ ، وتمهيد القواعد ص١٦٧٧ ، والتصريح ج١ص٢٩٧ ، وشرح الأشموني ص١٨٧ ، والبهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي ج١ص٢٥٣ ، وهمع الهوامع ج٥ص١٥٨، والحذف والتقدير في النحو العربي ص٢٤٠ ، و في النحو العربي نقد وتوجيه ص١٧٢ ، والنحو العربي ، د/ إبراهيم بركات ج٢ص٤٠٧.

[١]) ينظر : الإنصاف مسألة رقم (١٢) ج١ص٨٢ ، ونظرية العامل في النحو العربيّ ، عرضاً ونقداً ، د/ وليد عاطف الأنصاريّ ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب ، الأردن ، إربد ، (١٤٣٥هـ=٢٠١٤م)ص١١٥ .

[٢]) شرح ابن يعيش ج٢ص٣١.

[٣]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٢ص٣٠ ، وشرح ألفية ابن معطٍ ، د/ علي موسى الشومليّ ص٨٤٨.

المتقدم يكون ناصـــباً للضـــمير في المعنى لأنّهما واحد[١]، ثم اختلفوا فيرى الكسائيّ أنّ الضمير ملغيّ لا عمل للفعل فيه[٢].

وهو ضـــعيف ؛ وذلك لأنّه لا يجوز إلغاء الضـــمير ، لأنّ الفعل قد لا يتعدى إليه إلّا بحرف جر، نحو : (زيداً غضـــبتُ عليه) ، كذلك لا يمكن الإلغاء في الســبب ؛ لأنّه مطلوب الفعل[٣] ، كما أنّ الأســماء لا تُلغى بعد اتصالها بالعوامل[٤].

---

[١]) ينظر : شرح ألفية ابن معط ص٨٤٨ .

[٢]) ينظر : تمهيـد القواعـد ص١٦٧٧ ، والتصـــريح ج١ص٢٩٧ ، وهمع الهوامع ج٥ص١٥٨ ، وفي البهجة المرضية من دون نسبة ج١ص٢٥٣ .

[٣]) ينظر : همع الهوامع ج٥ص١٥٨ .

[٤]) ينظر : شـرح ابن عقيل ج٢ص١٣١ ، وحاشـية الخضـريّ على شـرح ابن عقيل ، تحقيق / يوسـف الشـيخ محمد البقاعيّ ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشـر والتوزيع ، بيروت ، لبنان (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م) ص٣٤٩.

ويرى الفراء أنّ الفعل المذكور عامل في الاسم المتقدم والضمير معاً[١] ، وهو رأي الخوارزميّ وانتصاب الضمير عنده على البدل[٢]، أو هو عائد إلى المصدر[٣] .

وهو ضعيف ؛ لأنّه يلزم منه تعدي الفعل المتعدي إلى واحد إلى اثنين ، والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة ، وهذا خرمٌ للقواعد[٤].

ويرى ابن الطراوة أنّ النحويّين أخطأوا في تقدير محذوف ، وذكر للمحذوف ثلاثة شروط ذكرها ابن أبي الربيع في البسيط ، وردّها كلها ، ووجه النصب بفعل محذوف عنده أنّ نصب (زيداً) بالفعل كما قال الكوفيّون مع وصوله إلى ضميره لا نظير له ، وأنّ النصب بفعل محذوف وإنْ كان قليلاً وعلى غير القياس فله نظير ، والحمل على ما له نظير أولى[٥].

وتوجيه الكرمانيّ كان موافقاً للكوفيّ حيث يرى أنّ الأصح أنّ المنصوب منصوب بالفعل بعده ، والضمير بدل عنه ، فـــ(زيداً) في قولنا : (زيداً

---

[١]) ينظر : معاني القرآن للفراء ج١ص٢٤٠ ، ٢٤١ وذلك في كلامه في قوله تعالى :(يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) آل عمران /١٥٤، و قوله تعالى : (وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ) النساء/١٦٤ ، وتمهيد القواعد ص١٦٧٧ ، والتصريح ج١ص٢٩٧ ، وهمع الهوامع ج٥ص١٥٨ ، والبهجة المرضية ج١ص٢٥٣.

[٢]) ينظر : صدر الأفاضل (ت٦١٧هـــ) ، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، تحقيق / د. عبد الرحمن بن ســـليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلاميّ ، (١٩٩٠م)ج١ص٢٥٠.

[٣]) ينظر : شرح ألفية ابن معط ص٨٤٨ .

[٤]) ينظر : همع الهوامع ج٥ص١٥٨.

[٥]) ينظر : البسيط ص٦٢٨ ، ٦٢٩.

ضــربتُه) معمول (ضــربتُ) هذه ، وأنّ الضــمير بدل كل عنه ، وهذا توجيه الفراء.

وذلك لأنّ رأيه الذي يكرره دائماً أنّه لا يجوز تقدير ما لا ينويه المتكلم ، والمراد بالتقدير وجوده في نفس المتكلم ، وإلاّ فليس في اللّفظ موضــع يســتتر فيه شيء وأنت تعلم أنه ليس في نفس المتكلم ، فإذاً ليس هذا أيضا من هذا الباب ، وإنّما هو من باب تقديم المفعول .

وأمّا قولنا : (زيداً مررت به) مما لا يتعدى إليه الفعل إلّا بالحرف ؛ فـــ(زيداً) منصوب على تضمين :(مررتُ به) معنى (جاوزتُ) ، والتضمين شائع كثير في لغة العرب.

وقد ذهب بعض المعاصرين وهو الدكتور مهدي المخزوميّ إلى نحو من هذا حيث يرى أنّ حق الاسم المنصوب أنْ يكون منصوباً بالفعل المنطوق به وليس بفعل مقدر ، وتقديم (زيداً) للاهتمام به ، والعرب إذا اهتموا بكلمة قدموها[١].

ومن جهة أخرى ؛ قد اختار بعض المعاصرين مذهب سيبويه وأصحابه لسهولته وبساطته وقوة حجته[٢] .

وأرى أنّ الاســـم المتقدم منصـــوب بالفعل الظاهر المذكور بعده وقدّم للاهتمام به والضمير بدلٌ منه ، وهذا أولى من التقدير .

---

[١]) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ص١٧٢ .

[٢]) ينظر : نظرية العامل في النحو العربيّ ص١١٧.

٢٣- توجيه نصب المستثنى بعد (إلاّ) في الكلام التام الموجب

يقول الكرمانيّ : " وفي ناصب المستثنى أقوال : قيل : هو نفس (إلّا) ، وقيل : تمام الكلام كما انتصب (درهماً) بـ (عشرين) ، وقيل : الفعل بنفسه ، وقيل بواسطة (إلّا) ، وقيل : فعل محذوف وهو أستثني ، وقيل : المخالفة لما سبق ، وقيل :(أنّ) محذوفاً ، فـــ (قام القومُ إلّا زيداً) أي : (إلّا أنّ زيداً لم يقمْ) ، وقيل : (إلّا) مركبة من (إن لا) ، فإن نصبت فبـــ(إن) ، وإن رفعت فبـــ(لا) ، لأنها عاطفة ، وقيل : المستثنى منه بواسطة (إلّا) ، ولو أمكنهم قولٌ آخر لقالوه ...

وأنت تعلم أنّ حكم ما بعد أداة الاستثناء على خلاف ما قبلها ، فلا يعقل أن يكون العامل فيما بعدها ما قبلها ، فإنّ العامل ما يجري حكمه على المعمول ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ : (ضـــرب زيدٌ عمراً) زيد هو الضـــارب وعمر هو المضـروب ، وإذا قلت : (ما ضـرب زيدٌ عمراً) فـــ (زيد) ليس بضـــارب و(عمر) ليس بمضـــروب ، والأمر في (جاء القوم إلّا زيداً)على خلاف ذلك ، فإنّ القوم جاءون و(زيد) ليس بجاء ، فكيف يعقل أنْ يكون العامل فيما بعد (إلّا) ما قبلها مع أنّه قد يتفق ولا فعل ، نحو (القومُ إلّا زيدٌ أعمامك) ، ومثله عامليّة تمام الكلام والمستثنى منه ، وكذا لا يعقل أنْ يكون العامل فعلاً محذوفاً ؛ إذ لا يجوز اجتماعه مع (إلّا) في الذكر ، وكذا لا يجوز أن يكون العامل (أن) ، فتقدر مع خبر محذوف ، فإنّهما غير ملحوظين ، وما لا يقصد لا يقدر ، وكذا لا معنى لعامليّة المخالفة ، وكذلك القول بتركيب (إلّا) ؛ فإنّ المتكلم لا يقصد منه إلّا أمراً بسيطاً وتركيبه غير ملحوظ .

والحق أنّ (إلاّ) إذا كان ما بعدها منصـــوبا بمعنى (لكنّ)، فمعنى: (جاء القومُ إلاّ زيداً) جاء القوم لكنّ زيدا لم يجيء ، ويشهد بذلك وقوع الخبر لـ(إلاّ) في قوله : (إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آَمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ)[١] ، وإنما ذلك لأنها لدفع توهم السامع وجود زيد في القوم فتستدركه بقولك (إلاّ زيداً) ، ..."[٢].

اختلفوا في عامل نصـــب المســـتثنى في نحو : (قام القومُ إلّا زيداً) ، فتوجيه سـيبويه[٣] والبصـريّين[٤] : أنّ ناصـب المسـتثنى هو الفعل أو معنى الفعل بواسطة (إلّا) ، وهو قول أبي عليّ الفارسيّ[٥] ، واختيار ابن بابشاذ[٦]، وصـــححه ابن خروف[٧] ، وابن الحاجب[٨] ، وابن أبي الربيع الذي شـــبهه بالمفعول معه[٩].

---

١) سورة يونس / ٩٨ .

٢) التذكرة / ص٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٢.

٣)ينظر : الكتاب ج٢ص٣٣١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٣ص٦٠ ، وشرح ابن يعيش ج٢ص٧٦ ، والقرافي ، الاستغناء في الاستثناء ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٦هـــــ = ١٩٨٦م)ص٦٧ .

٤) ينظر : الإنصاف ص٢٦٠ مسألة رقم ٣٤ ، ، و شرح الرضي ج١ص٧٢١

٥) ينظر : الإيضاح العضدي ص٢٠٥ .

٦) ينظر : وشرح المقدمة المُحْسِبة ص٣٢٢.

٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ص٩٥٨.

٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ج١ ص٣٦٢.

٩) ينظر : البسيط ص٤٦٨ .

وقد علّل لذلك أبو البركات الأنباريّ حيث قال : "لأنّ هذا الفعل وإنْ كان لازماً في الأصل ، غلّا أنّه قوي بـــ(إلّا) فتعدى إلى المستثنى ، كما تعدى الفعل بالحروف المعدية..."[١].

وتوجيه المبرد مخالف توجيه سيبويه حيث يرى أنّ ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف ، و(إلّا) بدل من هذا الفعل ، والمعنى في (جاءني القومُ إلّا زيداً) : أعني زيداً ، أو أستثني فيمن جاءني زيداً[٢].

ونسب السيرافي إلى المبرد والزجاج أنّه منصوب بـ(أستثني) مقدرة و(إلّا) نائبة عنها ، ورأى عدم صحته وذلك لقولنا : (قام القومُ غيرَ زيدٍ) ، فننصب (غير) ، ولا يجوز : (أســـتثني غيرَ زيـدٍ)[٣] وردّه ابن مالك لمخالفته للنظائر[٤].

ونسب ابن بابشاذ إلى المبرد أنّ ناصب المستثنى عنده معنى (إلّا) ، ومعنى (إلّا) أستثني ، وردّه بأنّ معاني الحروف لا تعمل شيئاً في المفعول به[٥].

---

١) أسرار العربية ص٢٠١.

٢) ينظر : المقتضب ج٤ص٣٩٠ ، وشرح المقدمة المُحْسِبة ص٣٢٢ ، وشرح الرضي ج١ص٧٢١ .

٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه ج٣ص٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٢٧٨.

٤) ينظر : شرح التسهيل ج٢ص٢٧٨.

٥) ينظر : شرح المقدمة المُحْسِبة ص٣٢٢.

وعزاه ابن عصـــفور[١] والأبذي[٢]إلى المازنيّ وهو عنده فاســـد ؛ لأنّ المعاني لا تعمل إلّا في الظروف والمجرورات والأحوال.

وعزا السـيرافي[٣] للكسـائيّ أنّ المسـتثنى منصـوب لأنّ تأويله : قام القومُ إلّا أنّ زيداً لم يقم ، وهو عنده فاســد بأنّه إذا قيل : (قام القومُ إلّا أنّ زيداً لم يَقُمْ) ؛ يكون لـــ(أنّ) موضع من الإعراب ، وهو نصب ، وعامله هو العامل في (زيداً) إذا نُصب ، فيعود الكلام إلى أنْ تطلب الناصب لموضع (أنّ).

وأضـعفه ابن مالك أيضـاً ؛ وذلك لأنّه مبنيّ على ادّعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه[٤] ، وقال الرضي : "ليس بشيء "[٥].

في حين وجدتُ ابن عصــفور قد عزا للكســائيّ أنّ النصــب للمســتثنى للمخالفة للأول ، ثم أبطله بأنّ الخلاف لو كان يوجب النصــب لأوجبه في : (قام زيدٌ لا عمروٌ)[٦].

---

[١]) ينظر : شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور ج٢ص٣٨٤ .

[٢]) ينظر : شرح الجزولية للأبذي ص٢٥ .

[٣]) ينظر : شرح كتاب سيبويه ج٣ص٦١ ، وشرح التسهيل ج٢ص٢٧٩ ، وشرح الرضي ج١ص٧٢٢ ، والمساعد ج١ص٥٥٦ ، وهمع الهوامع ج٣ص٢٥٣.

[٤]) ينظر : شرح التسهيل ج٢ص٢٧٩.

[٥]) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج١ص٧٢٢.

[٦]) ينظر : شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور ج٢ص٣٨٥ ، والجنى الداني ص٥١٧ ، وهمع الهوامع ج٣ص٢٥٣.

وعزا السيرافي[١] إلى الفراء القول بأنّ الناصب للمستثنى هو (إنّ) التي تنصب الأسماء ، ضُمّت إليها (لا) ثم خففت فأدغمت النون في اللام ، فصارت (إلّا) فأعملت عملين فيما بعدها ، عمل (إنّ) وهو النصب والخبر محذوف ، وعمل (لا) وهو العطف ، وهو عند السيرافيّ فاسد.

ويرى ابن الحاجب أنّ توجيه الفراء ليس بجيد ؛ وذلك لأنّ (إنّ) لا تضمر، وكان يجب أن تكون ناصبة دائماً[٢].

وأفسده أيضاً ابن عصفور بأنّه لو كان الأمر كما قال الفراء ؛ لما جاز : (ما قامَ إلّا زيدٌ) ، فهذا الموضع لا يصلح فيه (لا) ولا (إنّ)، كما أنّ هذا الخبر المحذوف لم يظهر في موضع[٣].

وتوجيه السيرافيّ أنّ المستثنى منصوب بما قبل (إلّا) بتعدية (إلّا)[٤] ، وأبطله ابن الناظم بصحة تكرير الاستثناء ، نحو : قبضتُ عشرةً إلّا أربعة إلّا اثنين ، فيتعدى الفعل الواحد بحرف واحد لمعنيين متضادين[٥] .

---

١) ينظر : شرح كتاب سيبويه ج٣ص٦٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص٣٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٢٧٩ ، والجنى الداني ص٥١٧ ، والمساعد ج١ص٥٥٧ ، وتمهيد القواعد ص٢١٣٣ ، وهمع الهوامع ج٣ص٢٥٣ ، وينظر رأي الفراء أيضا في شرح الرضي على الكافية ج١ص٧٢٢ .

٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ج١ص٣٦٢.

٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي ج٢ص٣٨٥.

٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٣ص٦٠ ، وشرح التسهيل ج٢ص٢٧٧ ، وشرح ابن الناظم ص٢١٤ ، وتمهيد القواعد ص٢١٣٢ ، وهمع الهوامع ج٣ص٢٥٢.

٥) ينظر : شرح ابن الناظم ص٢١٤ .

ونسب له ابن عصفور ولابن الباذش أنّ النصب بالفعل بواسطة (إلّا)[١]، ونسبه السيوطي[٢] له ولابن الباذش والفارسي وابن بابشاذ والرندي ، وعزاه الشلوبين[٣]للمحققين قياساً على المفعول معه.

وقد نسب ابن مالك[٤] وولده[٥] والمرادي[٦] وابن عقيل[٧] والسيوطيّ[٨]لابن خروف أنّ الناصب ما قبل (إلّا) على سبيل الاستقلال ؛ لانتصاب (غير) به بلا واسطة إذا وقعت موقع (إلّا).

وهناك من يرى أنّه منصوب عن تمام الكلام ، وصححه ابن عصفور وقال إنّه في ذلك بمنزلة التمييز[٩].

وتوجيه ابن مالك[١٠] وولده[١١] أنّ الناصب للمستثنى (إلّا) نفسها ؛ وذلك لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منزلة الجزء .

---

[١]) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص٣٨٥ .

[٢]) ينظر : همع الهوامع ج٣ص٢٥٢

[٣]) ينظر : السابق .

[٤]) ينظر : شرح التسهيل ج٢ص٢٧٧.

[٥]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٢١٤.

[٦]) ينظر : الجنى الداني ص٥١٦.

[٧]) ينظر : المساعد ج١ص٥٥٦ .

[٨])ينظر : همع الهوامع ج٣ص٢٥٢ .

[٩]) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص٣٨٥.

[١٠]) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٢٧١ ، والجنى الداني ص٥١٦ ، وهمع الهوامع ج٣ص٢٥٢ .

[١١]) ينظر : شرح ابن الناظم ص٢١٣ .

وزعم ابن مالك أنّه موافق في ذلك لسيبويه والمبرد والجرجانيّ ، وقد علمنا مذهب سيبويه والمبرد ، وأما الجرجانيّ فتوجيهه في المقتصد موافق لسيبويه وهو أنّ المستثنى منصوب بالفعل الذي قبله بوساطة (إلّا)[١] ، وتوجيهه في الجمل أنّ الناصب للمستثنى هو (إلّا)[٢].

وللخروج من هذا التناقض يجوز أنْ يقال : إنّ الجرجانيّ كان يقصد أنْ يشرح كلام أبي علي الفارسيّ الذي يرى أنّ الناصب للمستثنى هو الفعل قبلها بواسطة (إلّا).

أو أنّه قد ذكر رأيه في الجمل وهو أنّ المستثنى منصوب بـ(إلّا) ثم عدل عنه في المقتصد فذهب مذهب الفارسيّ ، خاصة وأنّ كتاب المقتصد هو آخر كتبه كما قال محقق المقتصد[٣].

وأقوى التوجيهات هو توجيه سيبويه وأصحابه ، وهو الذي عليه الجمهور[٤].

قال المرادي : " وهذه أقوال أكثرها ظاهر البعد ، وأظهرها الأول والثاني."[٥].

وتوجيه الكرمانيّ : يرى أنّ (إلاّ) إذا كان ما بعدها منصوبا تكون بمعنى (لكنّ) ، فمعنى : (جاء القومُ إلاّ زيداً) عنده : (جاء القوم لكنّ زيداً لم

---

[١]) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ج٢ص٦٩٩.

[٢]) ينظر : الجرجاني ،عبد القاهر ، كتاب الجمل ، تحقيق / علي حيدر ، دمشق ، (١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م)ص٢٠ .

[٣]) ينظر : المقتصد ص٢٢ .

[٤]) ينظر : همع الهوامع ج٣ص٢٥٣ .

[٥]) الجنى الداني ص٥١٧.

يجيء) ، وإنما ذلك لأنها لدفع توهم السامع وجود زيد في القوم فتستدركه بقولك (إلاّ زيداً).

واستشهد على رأيه بوقوع الخبر لـ(إلاّ) في قوله : (إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آَمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ).

وقالوا في الآية : إنّ (قوم) منصوب على الاستثناء المنقطع ، تقديره : ولكنّ قومَ يونس ، وهذا قول الكسائيّ[١] والفراء[٢] والأخفش[٣]، ذكر ذلك أبو جعفر النحاس[٤]، وهو قول الزجاج[٥].

وقال ابن خروف : " ...فإنْ أظهرت (لكنّ) فلابد لها من خبر ، وقد ظهر في قوله تعالى : (إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آَمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ) جاء على التأكيد ، والمعنى : لكنّ قوم يونس لمّا آمنوا فعلنا بهم كذا."[٦].

وجوّز الزمخشريّ أنْ يكون الاستثناء متصلاً ، والجملة في معنى النفي ، كأنّه قيل : ما آمنت قريةٌ من القرى الهالكة إلّا قومَ يونس ، وانتصابه على أصل الاستثناء[٧].

---

١) ينظر : معاني القرآن للكسائيّ ص١٦٠.

٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ج١ص٤٧٩.

٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ص١٢٣ .

٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص٤٠٧.

٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ج٣ص٣٤.

٦) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ص٩٧٤ .

٧) ينظر : الكشاف ص٤٧٤ .

وقد اعترض الكرمانيّ على الرأي القائل بأنّ ناصب المستثنى ما قبل (إلّا) بأنّ المعنى: إنّ القومَ جاءون و(زيد) ليس بجاء ، فكيف يعقل أنْ يكون العامل فيما بعد (إلّا) ما قبلها مع أنّه قد يتفق ولا فعل ، نحو (القومُ إلّا زيدٌ أعمامك) .

ويمكن أنْ يجاب على اعتراضه بأنّ في الأعمام معنى الفعل ، وإنْ كان من عمومة النسب ، أي : ينتسبون إليك بالعمومة ، كما قال الرضي[١].

واعترض أيضاً على التوجيه القائل بأنّ الناصب محذوف ، بأنّ ذلك لا يعقل ؛ إذ لا يجوز اجتماعه مع (إلّا) في الذكر .

كذلك يرى أنّه لا يجوز أن يكون العامل (أن) ، فتقدر مع خبر محذوف؛ وذلك لأنّهما غير ملحوظين ، وما لا يقصد لا يقدر .

وردّ الرأي القائل بالمخالفة ؛ لأنّه لا معنى لعامليّة المخالفة ، وكذلك ردّ القول بتركيب (إلّا) ؛ لأنّ المتكلم لا يقصد منه إلّا أمراً بسيطاً وتركيبه غير ملحوظ .

وأخيراً أقول إنّ الكرمانيّ في اعتراضه على هذه الآراء لم يبعد كثيراً عن اعتراضات النحويّين ، كما أنّه لم يترك فرصة إلّا أشار فيها إلى مبدئه الذي يرى أنّ قصد المتكلم هو المعوّل عليه في التقدير ، فما قصده المتكلم قُدّر وما لم يقصده لا يُقَدّر .

---

[١]) ينظر : شرح الرضي ج١ص٧٢٣ .

٢٤ – توجيه إعراب نعت اسم (لا) النكرة

يقول الكرمانيّ "قيل : إذا وصفت بمفرد متصل النكرة المبنيّة جاز فتحه للتركيب ، ونصبه مراعاة لمحل النكرة ، ورفعه مراعاة لمحلها مع لا ، لأنهما في محل رفع بالابتداء ، نحو (لا رجلَ ظريفَ فيها) و (لا رجلَ ظريفاً ولا رجلَ ظريفٌ) وتعليلهم للرفع عندي سخيف ، ولو قيل إنه خبر مبتدأ محذوف لكان أولى ، أي : لا رجلَ وهو ظريفٌ عندنا ، فليس بصفة حينئذ ، بل هو جزء جملة حاليّة ، وقيل بتركيب (لا) مع اسمها تشبيهاً بما يقال من : (مررت برجلٍ لا ظريف ولا كريم) ، حيث وقع (لا ظريف) صفة ، والحق أن (لا) هنا بمعنى (غير) والقياس هنا مع الفارق.."[١]

إذا وصف اسم (لا) بمفرد متصل جاز فيه الفتح فنقول : لا رجلَ ظريفَ عندك ، والنصب فنقول : لا رجلَ ظريفاً عندك ، والرفع فنقول : لا رجلَ ظريفٌ عندك[٢] .

فالفتح توجيهه : أنّ الصفة مركبة مع النكرة تركيب (خمسة عشر) قبل مجيء (لا) ، فالوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخلت عليهما (لا)

---

[١]) التذكرة / ٤٦٥.

[٢]) ينظر : الأصفهانيّ ، أبو الحسن عليّ بن الحسين الباقوليّ (ت٥٤٣هـ)، شرح اللمع ، تحقيق / إبراهيم بن محمد أبو عباة ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، عمادة البحث العلميّ (١٤١١هـ = ١٩٩٠م)ص٣٩٨ ، والمفصل ص٩٥ ، وارتشاف الضرب ص١٣١٢ ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ص٧٠٥ ، وأوضح المسالك ج٢ص٢٣ ، وشرح الأشموني ص١٥٢ ، والتصريح ج١ص٢٤٣ .

[١]؛ لأنّ الموضع موضع بناء وتركيب ، وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم ؛ لأنه لا يجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، فبطل بناء (لا) مع النكرة ، وتجردت للعمل ، قاله ابن برهان[٢] و ابن الدهان[٣] وابن يعيش[٤] .

قال سيبويه : " ...وأمّا الذين قالوا : لا غلامَ ظريفَ لك ؛ فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد."[٥]

كما أنّ تركيب الاسم مع الاسم جاء في هذا الباب وفي غيره كثيراً ، وتركيب الحرف مع الاسم جاء في هذا الباب ولم يأت في غيره إلّا قليلاً ، قاله أبو حيان[٦].

وهناك من ذهب إلى عدم التركيب وأنّ الفتحة فتحة إعراب ، وحذف التنوين لمشاكلة[٧] ، فعلى هذا يكون محمولاً على محلّه وعلى لفظه[٨].

---

[١]) ينظر : اللمع ص٤٣ ، وشرح ابن يعيش ج٢ص١٠٨ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ج١ص٣٩٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ج٢ص٦٩ ، وشرح ابن الناظم ص١٣٧ ، وشرح ابن عقيل ج٢ص١٧ ، والتصريح ج١ص٢٤٣ .

[٢]) ينظر : ابن برهان العكبريّ ، الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ الأسديّ (ت٤٥٦هـ)، شرح اللمع ، تحقيق / فائز فارس ، الطبعة الأولى ، الكويت ، السلسلة التراثية ، (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م)ج١ص٩٠ .

[٣]) ينظر : الغرة ص١٣٦ .

[٤]) ينظر : شرح ابن يعيش ج٢ص١٠٨ .

[٥]) الكتاب ج٢ص٢٨٩ .

[٦]) ينظر : التذييل والتكميل ج٥ص٢٩٩.

[٧]) ينظر : ارتشاف الضرب ص١٣١٤ .

[٨]) ينظر : التذييل والتكميل ج٥ص٣٠٠ .

ومنع الرضيّ تركيب النعت مع المنعوت تركيب (خمسة عشر) وجوز أنْ يكون البناء لأنّ الوصف هو نفس اسم (لا) المبنيّ ، وأنّه في المعنى داخل فيه ، فالنفي للظرافة لا للرجل ، وهو قريب من (لا) التي هي سبب البناء ؛ لأنّ الفاصل بينه وبين (لا) هو نفسه[١].

وتوجيه أبي حيّان أنّ البناء لكون الوصف من تمام اسم (لا) واسم (لا) مبنيّ ، فالوصف مبنيّ لأنّه من تمامه ، وتضمنا معاً معنى (من)[٢].

والنصب مراعاة لمحل اسم (لا) لأنه في محل نصب ، والفتحة فيه فتحة بناء نائبة عن فتحة إعراب[٣].

والرفع مراعاة لمحل (لا) مع اسمها ؛ لأنهما في محل رفع عند سيبويه[٤].

قال سيبويه : " فأما الذين نوّنوا فإنّهم جعلوا الاسم و(لا) بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي ."[٥]

---

١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ج١ص٨٣٨ ، ٨٣٩ .

٢) ينظر : التذييل والتكميل ج٥ص٢٩٩ ، والتصريح ج١ص٢٤٣.

٣) ينظر : شرح ابن يعيش ج٢ص١٠٩ ، وشرح الرضي ج١ص٨٤٢.

٤) ينظر : الكتاب ج٢ص٢٧٤ ، وشرح ابن يعيش ج٢ص١٠٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج٢ص٤١٢ ، وشرح ابن الناظم ص١٣٧ ، توضيح المقاصد للمراديّ ص٥٤٨ ، وشرح ابن عقيل ج٢ص١٧ ، والتصريح ج١ص٢٤٣ .

٥) الكتاب ج٢ص٢٨٩ .

ويرى ابن بَرهان أنّ الوصف إذا كان مرفوعاً فرفعه دليل على إلغاء (لا)، وهي واســـمها في محل رفع بالابتداء ، والوصـــف مرفوع بما ارتفع به خبر المبتدأ ؛ لأنّ العامل في الوصف هو العامل في الموصوف[١].

وردّ ابنُ مالك هذا القول بأنّ (لا) تعمل عند جميع العرب باســـتكمال شــروطها ، فالحكم عليها بالإلغاء دون نقصــان الشــروط حكم بما لا نظير له[٢].

ويرى ابن عصـفور أنّ الرفع فقط بالحمل على الموضـع ، وإذا أتبع على اللفظ جاز النصـب والتنوين فنقول : لا رجلَ عاقلاً ، وجاز النصـب من غير تنوين ، فنقول : لا رجلَ عاقلَ ، فنجعل النعت والمنعوت كالشيء الواحد[٣].

توجيه الكرمانيّ :

وجّه الكرمانيّ الرفع في نعت اسم (لا) على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: لا رجلَ وهو ظريفٌ عندنا ، فليس بصـفة حينئذ ، بل هو جزء جملة حاليّة ، فهذا أولى عنده من تعليل النحويّين للرفع وتعليلهم عنده سخيف .

فهو لا يوافق النحويّين في القول بأنّ محل (لا) مع اسمها رفع بالابتداء، وهذا القول ضعيف عنده[٤].

---

[١]) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ص٩٠ ، وشرح الرضـي على الكافية ج١ص٨٤١ ، وارتشاف الضرب ص١٣١٢ ، وتمهيد القواعد ص١٤٤٣ ، والمساعد ج١ص٣٤٩.

[٢]) ينظر : شـــرح التســـهيل لابن مالك ج٢ص٦٩ ، والتذييل والتكميل ج٥ص٣٠١ ، وتمهيد القواعد ص١٤٤٣ ، والمساعد ج١ص٣٤٩.

[٣]) ينظر : شرح جمل الزجاجي ج٢ص٤١٢ ، والمقرب ص٢٦٠ .

[٤]) التذكرة / ٤٦١ .

وهذا التوجيه خالف فيه الكرمانيّ النحويّين حيث لم أر أحداً من النحاة قال هذا القول.

فقد أجمع النحاة على أنّ الرفع في النعت توجيهه على أنّ (لا) مع اسمها في محل رفع مبتدأ ، والنعت خبر ، فقالوا : إنّ محل (لا) مع اســـمها رفع بالابتداء ، ولم يختلفوا في توجيه الرفع كما اختلفوا في توجيه البناء والنصب.

وأنا أعجب من موقف الكرمانيّ فهو في توجيهاته أراه لا يقول بالحذف والتقدير ويرى أنّ المُعَوّل عليه قصد المتكلم ، وأنّ المتكلم لم يقصد التقدير والحذف ، وإذا به هنا يقول أنّ النعت خبر لمبتدأ محذوف ، فهذا تناقض في الرأي ! .

التقويم

المحاسن :

- وقف الكرمانيّ موقفاً وسطاً بين المدرستين البصريّة والكوفيّة، فوافق البصريّين تارة وتارة أخرى وافق الكوفيّين، كان يعرض الآراء النحويّة ويختار ما يراه راجحاً مؤيداً بالأدلة، دون تعصب أو تحيّز لفريق على حساب فريق آخر .

- كان يخرج عن الآراء النحويّة التقليديّة ، فلم يُسَلّم بكل ما قيل ، بل ينظر فيها نظرة الفاحص الناقد الذي لا يعجبه شيء ، فقد خطّأ البصريّين أحياناً ، و خطّأ الكوفيّين أيضاً.

- يرى أنّ للمعنى قرائن في الكلام كثيراً يهتدي بها إليه ، ويرى أنّه ينبغي معرفة المعنى أوّلاً ، ثم نجري الإعراب على حسب المعنى حتى نصيب[١].

- له توجيهات جديدة لم أرها – حسب اطلاعي – في كتب النحو من ذلك :

- بعد أن ذكر رأي الكوفيين والبصريين في إلغاء (ظن) ، يرى أنّ الإلغاء أو الإعمال مسألة ترجع إلى قصد المتكلم ، ولا حاجة إلى التقديرات البعيدة ، واللسان رواية لا دراية ، والميزان نفس الإنسان ، فمرة يكون الغرض الإخبار بالجملة ويعترض له ذكر

[١]) ينظر : التذكرة /٦٠٥.

أفعال القلوب فيلغيها ، ومرة يكون الغرض الإخبار بحال ذات نفسه في الجملة فيعمل. [1]

– وجّه الكرمانيّ الرفع في نعت اسم (لا) على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، أي : لا رجلَ وهو ظريفٌ عندنا ، فليس بصفة حينئذ ، بل هو جزء جملة حاليّة ، فهذا أولى عنده من تعليل النحويّين للرفع وتعليلهم عنده سخيف ، فهو لا يوافق النحويّين في القول بأنّ محل (لا) مع اسمها رفع بالابتداء ، وهذا القول ضعيف عنده[٢].

– التنوين في (صهٍ) و(مهٍ) ليس تنوين تمكن على الأصح ، وإنّما هو تنوين مبالغة ، ويرى أنها أفعال جامدة ، من خواص الاسم تنوين التمكن لا غيره ، وأنّ القوم تكلفوا بما مزيد عليه ، حتى جعلوا منونها نكرة وغير منونها معرفة ، ورأى أنّ معانيها الحدث المقرون بالزمان ، ولا يعقل لها تعريف وتنكير[٣].

– التنوين في نحو(مسلمات) هو تنوين تمكن ؛ لأن الجمع المؤنث السالم متمكن ، ولا يرى تنوين مقابلة فهو عنده سخيف[٤].

– أنكر تنوين العوض ، فهو يرى أنّ ليس أنّ المضاف إليه إذا حذف وجب أنْ يعوّض بتنوين ، وإلّا لكان ينوّن (قبل وبعد)[٥].

---

[1]) السابق / ٤٤.
[٢]) نفسه /٤٦٥ .
[٣]) ينظر : التذكرة / ٨٥.
[٤]) السابق / ٥٨٤.
[٥]) نفسه / ٥٨٤ .

- يرى أنّ (اللّهمّ) مُعرّب من (إلُيهم) العبريّ بكسر الهمزة وضم اللام ، فهو منادى بحذف حرف النداء[١].

- يرى أنّ علة البناء في الأفعال ؛ لأنّها عاملة غير معمولة ، وأنّ علة الإعراب في الأسماء لأنّها مطاوعة لفعل الفاعل ، تجري حيثما يجريها وتتحرك إذا حرّكها ؛ لأنها ألفاظ دالّة على الذوات المخلوقة بالأفعال[٢].

- فهذه بعض التوجيهات التي تبيّن آراءه التي انفرد بها ، وناقض فيها النحاة وخالفهم ، وقد أشار إلى ذلك في المقدمة.

المآخذ:

- يؤخذ على الشيخ – في اعتقادي– قسوته في غالب الأحيان على البصريّين ، فمثلا رأيته يقول في المقدمة : إنّ مخالفة البصريّين للكوفيّين هو محض عداوة سببها الأحقاد الجمليّة والعداوة الجبليّة .

- وميله إلى توجيهات الكوفيّين في غالب الأحيان ؛ وأنّهم إن أصابوا فذلك لأنّهم آخذين عن عليّ – كرّم الله وجهه–.

- ويؤخذ عليه أيضاً قوله بمراعاة قصد المتكلم في الحذف والتقدير ؛ لأنّ القصد يختلف من شخص لآخر ، وهو أمر غير ظاهر أيضاً ، فلا ينبغي أن يُعَوّل عليه.

- تجويزه حذف الفاعل موافقاً الكسائيّ ومن تبعه مخالف لما عليه جمهور النحاة ، والحذاق من أهل اللغة من التزام ذكر الفاعل

---

[١]) السابق / ٤٨١.
[٢]) نفسه / ١٣٥ .

قياساً مطرداً ، وما استدل به الكسائيّ مردود لأنّ الفاعل فيه مضمر لدليل حاليّ أو مقاليّ[١].

[١]) ينظر : التذكرة /٢٩١ ، ٢٩٢ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات ، وصلاة وسلاماً دائمين متلازمين على نبيّنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ...

وبعد

فهذه الدراسة أسفرت عن النتائج التالية :

- كان للشيخ الكرمانيّ توجيهات نحويّة وآراء كثيرة في كتابه التذكرة.

- كان الشيخ يوافق سيبويه والبصريّين أحياناً ، قاسياً في غالب الأحيان عليهم ، ويوافق الكوفيّين ويدافع عن توجيهاتهم في غالب الأحيان .

- كان للعقيدة الشيعيّة تأثير في فكره النحويّ وأسلوبه في معالجته للقضايا النحويّة ، وشواهده ؛ حيث كان يستشهد كثيراً بأقوال نسبها إلى الإمام عليّ – رضي الله عنه– ، وكان يرى أنّ الكوفيّين إذا كانوا على حق فهذا بسبب أخذهم من الإمام عليّ – كرّم اللهُ وجهه – وأنّ مخالفة البصريّين للكوفيّين هو من قبيل العداوة والمخالفة لأهل الحق.

- كان يستشهد كثيراً بالقرآن الكريم والشواهد الشعريّة ، واستشهاده بالأحاديث النبويّة الشريفة قليل جداً.

- يرى أنّ المُعَوّل عليه في الحذف والتقدير هو قصد المتكلم ، فإذا قصد الحذف كان ثمت محذوف ، وإذا لم يقصد ذلك فلا حذف ولا تقدير .

وأرى أنّ القصد يختلف من شخص لآخر ؛ فليس الأمر في ترجيح رأي على آخر مردّه قصد المتكلم .

ويوصي البحث بتحقيق كتاب " التذكرة في النحو" من جديد ، حيث إنّ التحقيق الذي وجدته لم يكن كافياً شافياً موضوعيّاً ، وأعتقد أنّ الكتاب ما زال يفتقر إلى تحقيق .

ثبت المصادر والمراجع

١. الأزهيّة في علم الحروف ، الهرويّ (ت٤٠٥هـــــــ) ، تحقيق / عبد المعين الملّوحيّ ، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م).

٢. أساس البلاغة ، الزمخشريّ ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م) .

٣. أسرار العربيّة ، تحقيق / محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ ، دمشق (١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م).

٤. أصـــول التفكير النحويّ ، د. عليّ أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ،(٢٠٠٧م).

٥. الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق / د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة.

٦. الأغاني، الأصـفهانيّ ، تحقيق / د. إحســان عباس وآخران، الطبعة الثالثة ، دار صادر ، بيروت ،(١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م).

٧. الأفعال ، ابن القطاع ، الطبعة الأولى ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن (١٣٦٠هـ).

٨. الأفعال، ابن القوطية، تحقيق / عليّ فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ص٢١٣ .

٩. أمالي ابن الشجريّ، هبة الله محمد بن حمزة الحسني العلويّ، تحقيق / د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

١٠. أمالي الزجاجي ، تحقيق / د. عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، تحقيق/ د. محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت.

١٢. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيديّ، (ت٨٠٢هـ) ، تحقيق / د. طارق الجنابي، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربيّة ، بيروت(١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

١٣. ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسيّ ، تحقيق / د. رجب عثمان ، ود. رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م) .

١٤. الاستغناء في الاستثناء ، القرافي ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

١٥. إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق / خالد العليّ ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٩هـ =٢٠٠٨م).

١٦. إملاء ما مَنّ به الرحمن ، أبو البقاء العكبريّ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

١٧. الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباريّ ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر.

١٨. الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي ، تحقيق / د. حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ، (١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م).

١٩. الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق / د. موسى بناي العليليّ ، الجمهوريّة العراقيّة ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة ، إحياء التراث الإسلاميّ

٢٠. الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، تحقيق / د. مازن المبارك ، الطبعة الثالثة ، دار النفائس ، بيروت (١٣٩٩هـ =١٩٧٩م).

٢١. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن ميرسليم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

٢٢. البحر المحيط ، أبو حيّان الأندلسيّ، اعتنى بها/ الشيخ . زهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان (١٤٣١-١٤٣٢هـ = ٢٠١٠م) .

٢٣. البسيط في شرح جمل الزجاجيّ ، ابن أبي الربيع، تحقيق/ د. عيّاد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، لبنان (١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م).

٢٤. البهجة المرضيّة في شرح الألفيّة ، السيوطيّ ، تعليق / السيّد صادق الشيرازيّ ، الطبعة الأولى ، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ، (١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م).

٢٥. التبصرة في القراءات السبع ، مكي بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق / محمد غوث الندوى ، الطبعة الثانية ، الدار السلفية للنشر والتوزيع ، الهند ، (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

٢٦. التبصرة والتذكرة ، الصيمريّ ، تحقيق / د.فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق(١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م) .

٢٧. التبيين عن مذاهب النحويّين البصريّين والكوفيّين ، أبو البقاء العكبريّ، تحقيق / د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

٢٨. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ابن هشام ، تحقيق / د. عباس مصطفى الصالحي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربيّ، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

٢٩. التذييل والتكميل ، أبو حيان الأندلسيّ ، تحقيق / د. حسن هنداويّ ، دار القلم ، دمشق.

٣٠. التصريح ، والشيخ خالد ، دار الفكر .

٣١. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تحقيق / محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي.

٣٢. التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو هلال العسكريّ ، ابن جني ، تحقيق / أحمد عاني ، وخديجة الحديثي ، وأحمد مطلوب ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، (١٣٨١هـ = ١٩٦٢م).

٣٣. تمهيد القواعد ، وناظر الجيش ، دراسة وتحقيق / مجموعة من الأساتذة ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، القاهرة ، (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٧م).

٣٤. توجيه اللمع ، ابن الخباز ، تحقيق / د. فايز زكيّ محمد دياب ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، القاهرة ، (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م) .

٣٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق / د. عبد الرحمن عليّ سليمان ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربيّ ، مصر(١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

٣٦. جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبريّ ، تحقيق / د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الأولى ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية والعربية بدار هجر (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

٣٧. الجامع لأحكام القرآن ، القرطبيّ ، تحقيق / د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م).

٣٨. الجمل ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق / علي حيدر ، دمشق ،(١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م).

٣٩. جمهرة أشعار العرب ، للقرشيّ ، تحقيق / عليّ محمد البجاويّ ، نهضة مصر.

٤٠. الجنى الداني ، المرادي ، تحقيق / فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م).

٤١. حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل ، تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعيّ ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشـــر والتوزيع ، بيروت ، لبنان (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).

٤٢. حاشـــية الدســـوقي على مغني اللبيب ، الدســـوقيّ ، محمد عرفة (ت١٢٣٠هـ).

٤٣. حاشية الشيخ ياسين على شرح القطر للفاكهيّ، الشيخ ياسين العليميّ.

٤٤. حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، محمد بن عليّ الصبّان المصريّ (ت١٢٠٦هـ) ، المكتبة الأزهريّة ، (١٣٤٣هـ).

٤٥. الحذف والتقدير في النحو العربيّ ، د/ عليّ أبو المكارم، الطبعة الأولى ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، (٢٠٠٧م).

٤٦. الحماسة البصريّة ، صدر الدين بن عليّ بن أبي الحسن البصريّ ، تحقيق / د. عادل سليمان جمال ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م).

٤٧. حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبو عليّ الشلوبين ، تحقيق / حماد بن محمد الثمالي ، (١٤٠٢هـ =١٩٨٢م).

٤٨. الخصـــائص ، ابن جني، تحقيق / د. محمد عليّ النجار، المكتبة العلميّة .

٤٩. الدرر اللوامع ، الشـنقيطيّ ، تحقيق / محمد باسـل عيون السـود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٩هـ = ١٩٩٩م).

٥٠. ديوان كعب بن زهير تحقيق / أ.علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٧هـ = ١٩٩٧م).

٥١. ديوان المتلمس الضُـبَعيّ ، تحقيق / حسـن كامل الصّـيرفيّ، الطبعة الأولى ، جامعة الدول العربيّة ، معهد المخطوطات العربيّة(١٣٩٠هـ= ١٩٧٠م) .

٥٢. ديوان النابغة ، تحقيق وشـرح الشـيخ / محمد الطاهر ابن عاشـور ، الشركة التونسيّة للتوزيع ، والشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر.

٥٣. الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، آغا بزرك الطهرانيّ ، الطبعة الثالثة ، دار الأضواء ، بيروت .

٥٤. رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، تحقيق /د. حاتم صـــالح الضـــامن ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان(١٤١٦هـ =١٩٩٦م).

٥٥. السبعة لابن مجاهد تحقيق / د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر.

٥٦. سـر صـناعة الإعراب تحقيق / د. حسـن هنداويّ ، الطبعة الثانية ، دار القلم ، دمشق ، (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م).

٥٧. شـــرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك ، بدر الدين ابن مالك ، ابن الناظم ، تحقيق / محمد باسـل عيون السـود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).

٥٨. شرح الألفيّة، ابن عقيل ، تحقيق / د. محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون ، دار التراث ، القاهرة ، (١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).

٥٩. شرح ألفيّة ابن مالك ، الأشموني ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، لبنان ، (١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م).

٦٠. شرح ألفية ابن معط ، أبو جعفر الرعيني (ت٧٧٩هـ) تحقيق / د. حسن محمد عبد الرحمن أحمد ، (١٤١٤هـ =١٩٩٤م).

٦١. شرح الإعراب عن قواعد الإعراب المسمّى الغضيض ، مولى زاده (ت١١٤٥هـ)، تحقيق / نعمات عبد الله عطيّة البرش ، (١٤٣٣هـ= ٢٠١٢م).

٦٢. شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن عليّ بن محمد بن عليّ ابن خروف الأشبيليّ (ت٦٠٩هـ)، ، تحقيق / د. سلوى محمد عمر، المملكة العربية السعودية ، جامعة أمّ القرى ، مكة المكرمة (١٤١٩هـ).

٦٣. شرح الدماميني على مغني اللبيب ، الدماميني ، تحقيق / أحمد عزو عناية ، الطبعة الأولى، مؤسسة التاريخ العربيّ، بيروت، لبنان ،(١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م) .

٦٤. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، للمرزوقي ، تحقيق / فريد الشيخ ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).

٦٥. شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق / محمد محيي الدين ، الطبعة الأولى، دار الكوخ للطباعة والنشر، إيران، طهران، (١٣٨٢هـ) .

٦٦. شرح شواهد المغني ، السيوطيّ ، تحقيق / أحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربيّ ، (١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م).

٦٧. شرح قواعد الإعراب ، القوجوي ، شيخ زادة (ت٩٥٠هـ) ، تحقيق / إسماعيل إسماعيل مروة ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر ، دمشق ، سورية .

٦٨. شرح الكافية ، رضيّ الدين الاستراباذيّ ، تحقيق / د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عمادة البحث العلميّ .

٦٩. شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق / د. عبد المنعم هريديّ ، دار المأمون للتراث ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، كليّة الدراسات والشريعة الإسلاميّة ، مكة المكرمة.

٧٠. شرح كتاب سيبويه أبو سعيد السيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تحقيق / أحمد حسن مهدليّ ، وعليّ سيّد عليّ ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان(٢٠٠٨م) .

٧١. شرح اللمحة البدريّة في علم اللغة العربيّة ، ابن هشام ، تحقيق / أ. د/ هادي نهر ، اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

٧٢. شرح اللمع ، أبو الحسن عليّ بن الحسين الباقوليّ الأصفهانيّ (ت٥٤٣هـ)، تحقيق / إبراهيم بن محمد أبو عباة ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، عمادة البحث العلميّ (١٤١١هـ = ١٩٩٠م).

٧٣. شرح اللمع ، الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ الأسديّ ابن برهان العكبريّ ، (ت٤٥٦هـ)، تحقيق / فائز فارس ، الطبعة الأولى ، الكويت ، السلسلة التراثية ، (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م).

٧٤. شرح المفصل ، ابن عليّ بن يعيش النحويّ ، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

٧٥. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، صدر الأفاضل (ت٦١٧هـ) ، تحقيق / د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلاميّ ، (١٩٩٠م).

٧٦. شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، الأستاذ أبو عليّ الشلوبين (ت ٦٥٤هـ) ، تحقيق / د. تركي بن ســـهو بن نزال العتيبيّ ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م).

٧٧. شـــرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، ابن الحاجب ، تحقيق/د. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، الطبعة الأولى ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، المملكة العربية السعودية ، مكة المكرمة ، الرياض ، (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).

٧٨. شرح المقدمة المُحْسِبَة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت٤٦٩هـــ) ، تحقيق / خالد عبد الكريم ، الطبعة الأولى ، المطبعة العصـــريّة ، الكويت ، (١٩٧٧م).

٧٩. شـــرح الوافية نظم الكافية تحقيق / د. موســـى بنّاي علوان العليليّ ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، (١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).

٨٠. الشـــعر والشـــعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق / أحمد محمد شـــاكر، دار المعارف.

٨١. شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، السلسيليّ (ت٧٧٠هـ)، تحقيق / د. الشـريف عبد الله عليّ الحسـينيّ البركاتيّ ، الطبعة الأولى ، المكتبة الفيصليّة ، مكة المكرمة ، (١٤٠٦هـ =١٩٨٦م).

٨٢. صحيح البخاري ، الطبعة الأولى ، وزارة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدعوة والإرشـاد ، المملكة العربيّة السـعوديّة ، دار السـلام للنشـر والتوزيع ، الرياض ، (١٤١٧هـ ١٩٩٧م).

٨٣. طبقات أعلام الشـيعة ، أغا برزك الطهراني ، الكرام البررة في القرن الثالث بعد العشـرة ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م).

٨٤. طبقات أعلام الشـيعة ، أغا برزك الطهراني ، الكرام البررة في القرن الثالث بعد العشـرة ، الطبعة الثالثة ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م).

٨٥. علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت٣٢٥هـ) ابن الوراق، تحقيق / د. محمود جاسـم محمد الدرويش ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م).

٨٦. المؤثرة في الفكر النحويّ في القرن السـادس الهجريّ ، البابليّ ، د/ باسـم عبد الرحمن ، أ / معتز إبراهيم عواد ، العوامل مجلة الباحث ، المجلد ١٠ ، العدد ٥٢.

٨٧. الفصـول الخمسـون ، تحقيق / د. محمود محمد الطناحي ، عيسـى البابي الحلبي وشركاه.

٨٨. الفصول في العربيّة ، ابن الدهان النحويّ (ت٥٦٩هـ)، تحقيق/ د. فائز فارس ، الطبعة الأولى، دار الأمل، إربد، الأردن، ومؤسسة الرسالة ، بيروت (١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م).

٨٩. في النحو العربيّ نقد وتوجيه ، د/ مهدي المخزوميّ ، الطبعة الثانية، دار الرائد العربيّ ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

٩٠. الكتاب ، سيبويه ، تحقيق / د. عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).

٩١. الكشاف ، الزمخشريّ ، تحقيق / خليل مأمون شيحا ، الطبعة الثالثة، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م).

٩٢. اللباب في تهذيب الأنساب ، عز الدين ابن الأثير الجزريّ ، مكتبة المثنى ، بغداد .

٩٣. اللباب في علل البناء و الإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ ، (ت٦١٦هـ) ، تحقيق / غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ودار الفكر ، دمشق ، سورية ، (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

٩٤. اللمع في العربية ، ابن جني ، تحقيق / د. سميح أبو مُغلي، عمان، دار مجدلاويّ للنشر ، (١٩٨٨م).

٩٥. مجالس العلماء ، الزجاجيّ ، تحقيق / د. عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

٩٦. مجيب الندا في شـــرح قطر الندى ، الفاكهيّ ، تحقيق / د. مؤمن عمر محمد البرارين ، الطبعة الأولى ، الدار العثمانية للنشـــر ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م).

٩٧. المحتســـب في تبيين وجوه القراءات والإيضـــاح عنها ، ابن جني ، تحقيق / د. عليّ النجديّ ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة.

٩٨. المحصول في شرح الفصول ، ابن إياز (ت٦٨١هـ) .

٩٩. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبي ، القاهرة.

١٠٠. المسائل الحلبيات ، أبو علي الفارسيّ ، تحقيق / د. حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت، (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

١٠١. المســائل الشــيرازيات ، أبو عليّ الفارســيّ ، تحقيق / د. حســن بن محمود هنداويّ ، الطبعة الأولى ، كنوز إشـــبيليا للنشـــر والتوزيع ، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م).

١٠٢. المســائل العســكريّة ، تحقيق / محمد الشــاطر أحمد محمد أحمد ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٣هـ =١٩٨٢م).

١٠٣. المســائل العضــديات ، تحقيق / د. عليّ جابر المنصــوريّ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، مكتبة النهضـــة العربيّة ، بيروت ، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

١٠٤. المسائل المشكلة (البغداديات) تحقيق / د. يحيي مراد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).

١٠٥. المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق / د. محمد كامل بركات ، المملكة العربيّة السعوديّة ، جامعة أمّ القرى ، كليّة الريعة والدراسات الإسلاميّة ، مكة المكرمة.

١٠٦. المستوفي في النحو ، كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم ، قاضي القضاة الفرخان ، ، تحقيق / د. محمد بدوي المختون ، دار الثقافة العربية ، القاهرة (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م).

١٠٧. مشكل إعراب القرآن ، تحقيق / ياسين محمد السواس ، الطبعة الثانية ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

١٠٨. المطالع السعيدة في شرح الفريدة، السيوطيّ ، تحقيق / نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة ، بغداد (١٩٧٧م)

١٠٩. معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق / د. عبد الجليل عبده شلبي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت(١٤٠٨هـ =١٩٨٨م).

١١٠. معجم العين ، الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٠هـ)، تحقيق / عبد الحميد هنداويّ ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م) .

١١١. معجم القواعد العربيّة في النحو والتصريف ، عبد الغني الدقر ، الطبعة الأولى ، منشورات الحميد ، المطبعة العلميّة بقم ، إيران.

١١٢. المعجم المفصـــــل في النحو العربي ، عزيزة فوال بـابتي ، الطبعـة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

١١٣. معـاني القرآن ، الأخفش ، تحقيق / هـدى محمود قراعـة ، الطبعـة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (١٤١١هـ= ١٩٩٠م) .

١١٤. معاني القرآن ، عليّ بن حمزة الكسـائيّ ، تحقيق / د. عيسـى شـحاتة عيسى ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، (١٩٩٨م).

١١٥. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت، (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م).

١١٦. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق / د. عبد الجليل عبده شـلبي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).

١١٧. المعنى والقاعدة النحويّة ، د/ محمود بن حسـن الجاسـم ، قسـم اللغة العربية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة حلب ، سوريا.

١١٨. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ،

١١٩. مغني اللبيب ، ابن هشـــام ، تحقيق / د. مـازن مبارك ، وآخران ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، (١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م).

١٢٠. المفصـل في علم العربيّة ، أبو القاسـم محمود بن عمر الزمخشـريّ ، تحقيق / د. فخر صـالح قدارة ، الطبعة الأولى ، دار عمّار، عمّان ، الأردن (١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م).

١٢١. المقاصـد النحويّة شـرح شـواهد شـروح الألفيّة الكبرى المشـهورة بشـرح الشـــواهد الكبرى ، بدر الدين محمود بن أحمد العينيّ، تحقيق / د.

عليّ محمد فاخر وآخرون ، دار السـلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، (١٤٣١هـ = ٢٠١٠م) .

١٢٢. المقتصـد في شـرح الإيضـاح ، عبد القاهر الجرجانيّ ، تحقيق / د. كاظم بحر المرجان ، (١٩٨٢م) ، الجمهوريّة العراقيّة ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر .

١٢٣. المقتضب ، المبرد ، تحقيق/ د. محمد عبد الخالق عضيمة ، الطبعة الثانية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، القاهرة (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م).

١٢٤. المقدمة الجزوليّة في النحو، الجزوليّ (ت٦٠٧هـ) ، تحقيق وشرح / د. شعبان عبد الوهاب محمد ، المملكة العربيّة السعوديّة ، كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية ، أبها.

١٢٥. المقرب ومعه مثل المقرب ، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود ، وعليّ محمد معوّض الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٨هـ =١٩٩٨م).

١٢٦. نتائج الفكر في النحو ، السهيليّ ، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود، عليّ محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٢هـ = ١٩٩٢م).

١٢٧. النحو العربيّ ، د/ إبراهيم إبراهيم بركات ، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات ، مصر ، (٢٠٠٧م).

١٢٨. النشـر في القراءات العشـر ، ابن الجزريّ ، تحقيق / علي محمد الضبّاع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٢٩. نظرية العامل في النحو العربيّ ، وليد عاطف الأنصـــاريّ، عرضـــاً ونقداً ، الطبعة الثانية ، (١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م).

١٣٠. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، أبو حيان ، تحقيق / د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).

١٣١. النوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصـاريّ ، تحقيق / د. محمد عبد القادر أحمد ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ،(١٤٠١هـ =١٩٨١م) .

١٣٢. الوســـيط في تاريخ النحو العربيّ ، د/ عبد الكريم محمد الأســـعد ، الطبعة الأولى ، المملكة العربية الســعودية ، الرياض ، دار الشـوّاف للنشر والتوزيع ، (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م).

١٣٣. هدية العارفين ، إسـماعيل باشـا البغدادي ، وكالة المعارف الجليلة ، إستانبول ، (١٩٥٥م) ج٢ص٣٧٩ ، و الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ / آقا بزرك الطهرانيّ ، الطبعة الثالثة ، دار الأضواء ، بيروت.

١٣٤. همع الهوامع ، السـيوطيّ ، تحقيق / د. عبد العال سـالم مكرم ، دار البحوث العلميّة .